



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المستقبل
كلية العلوم الإدارية والمالية
قسم محاسبة

امكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في شركات القطاع الخاص الصناعية بمحافظة صنعاء

(دراسة تطبيقية على شركات القطاع الخاص الصناعية بمحافظة صنعاء)

إعداد الطلاب/

مختار منير أحمد عبدالرب الحريبي

عوض فؤاد عوض الحمادي

أويس عبدالودود هزاع

يوسف حسين عبدالرحيم هزاع

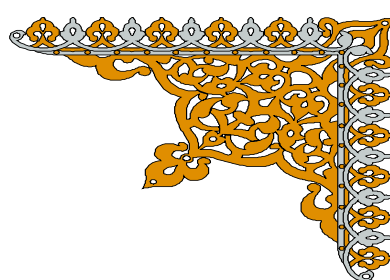
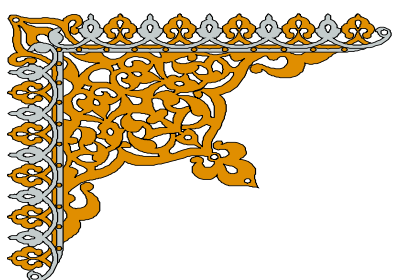
رائد محمد الجعدي

إشراف الدكتور

د. محسن مثني

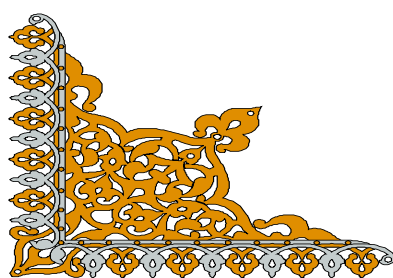
صنعاء 2021م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



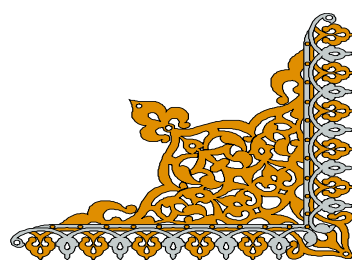
قال تعالى:

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ
الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾



سورة البقرة

آية ١٧٢



الاهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة إلى معلم البشرية الأول إلى من أسس دعائم الحكم بالعدل والمساواة إلى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى ملهمينا ومدرستنا الأولى أسرتنا الغالية من كان لهم السبب في تحفيزنا على مواصلة التعليم بكل مراحله.

إلى كل طلاب العلم والباحثين في مجال العلوم المحاسبية.

إلى كل المخلصين في بلدنا الحبيب.

إلى جميع أصدقائنا الأعزاء.

إليهم جميعاً نهدي هذا البحث

الباحثون

قائمة المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
1.	البسمة	أ
2.	الآية	ب
3.	الاهداء	ج
4.	شكر وعرفان	خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة.
5.	قائمة المحتويات	د
6.	قائمة الجداول	ز
7.	قائمة الأشكال	ي
8.	ملخص الدراسة	م
9.	الفصل الأول الإطار التمهيدي للبحث	1
10.	المقدمة	2
11.	مشكلة الدراسة	3
12.	أهداف الدراسة	4
13.	أهمية الدراسة	4
14.	فرضيات الدراسة	5
15.	نموذج الدراسة	6
16.	مصطلحات الدراسة	7
17.	حدود البحث	7
18.	دراسات سابقة	8
19.	الفصل الثاني الإطار النظري للبحث	10

م	الموضوع	رقم الصفحة
20.	المبحث الأول - المسؤولية الاجتماعية للمنظمة	11
21.	مقدمة	11
22.	مفهوم المسؤولية الاجتماعية	11
23.	أولاً- مرحلة تعظيم الربح	14
24.	ثانياً: مرحلة الموازنة بين المصالح	14
25.	ثالثاً: مرحلة سيادة مفهوم الرفاهية الاجتماعية	14
26.	أسباب زيادة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية	15
27.	وجهات النظر المؤيدة والمعارضة لتبني المسؤولية الاجتماعية	16
28.	فوائد تبني المنظمة للمسؤولية الاجتماعية	19
29.	المسؤولية الاجتماعية في ضوء المواصفة العالمية	21
30.	المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية الاجتماعية	22
31.	المبحث الثاني - الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية	23
32.	مقدمة	23
33.	الجهود المبذولة في تحديد إطار المسؤولية الاجتماعية	24
34.	جهود الباحثين في تحديد إطار المسؤولية الاجتماعية	26
35.	مجالات المسؤولية الاجتماعية	28
36.	المسؤولية تجاه المستهلك	29
37.	المسؤولية تجاه الموارد البشرية	32
38.	المسؤولية تجاه البيئة	32
39.	مظاهر التلوث البيئي	33
40.	أسس تمييز الأنشطة الاجتماعية	35
41.	الفصل الثالث	37
	المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	
42.	المبحث الأول - الإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	37
43.	مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	38
44.	ازدياد الاهتمام بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	40
45.	مصطلحات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	42
46.	أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	44

م	الموضوع	رقم الصفحة
47.	المبحث الثاني القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية	46
48.	مفهوم القياس المحاسبي	46
49.	مفهوم التكاليف الاجتماعية	47
50.	طرائق قياس التكاليف الاجتماعية	49
51.	المبحث الثالث - الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية	55
52.	مفهوم الإفصاح المحاسبي	55
53.	موقف المحاسب تجاه تطوير القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	57
54.	نماذج الإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	58
55.	إسهامات الممارسة العملية	58
56.	إسهامات الفكر المحاسبي	63
57.	التعليق على النماذج السابقة	77
58.	تطوير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	79
59.	الفصل الرابع الجانب العملي الميداني	82
60.	منهجية البحث	83
61.	مجتمع وعينة البحث	83
62.	مصادر البيانات وأدوات جمعها	83
63.	أولاً - ثبات أداة الاستبيان باستخدام ألفا كرونباخ	85
64.	ثانياً - التكرارات والنسب المئوية	89
65.	ثالثاً - المتوسطات والانحرافات المعيارية	120
66.	رابعاً - اختبار الفرضيات - اختبار بيرسون ومستوى الدلالة:	128
67.	خامساً - متوسطات استجابات العينة باستخدام اختبار ANOVA	138
68.	المبحث الثالث - النتائج والتوصيات	146
69.	المراجع	155
70.	الملاحق	160

قائمة الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
83	جدول يبين وصف عينة الدراسة	1.
85	جدول يبين تركيب استمارة الاستبيان	2.
84	جدول يبين تصنيف ليكارت الخماسي لفقرات الاستبيان	3.
85	جدول يبين ثبات الأداة باستخدام ألفا كرونباخ	4.
89	جدول يبين يوضح نسب المؤهل العلمي للمشاركين في العينة	5.
90	جدول يبين نسب لتخصص للمشاركين في العينة	6.
91	جدول يبين نسب للمستوى الوظيفي للمشاركين في العينة	7.
92	جدول يبين نسب سنوات الخبرة للمشاركين في العينة	8.
93	جدول يبين نسب نوع المصنع للمشاركين في العينة	9.
94	جدول يبين نسب عدد الفروع للمشاركين في العينة	10.
95	جدول يبين نسب عمر المصنع للمشاركين في العينة	11.
96	جدول يبين نسب المرافق الموجودة في المصنع للمشاركين في العينة	12.
97	جدول يبين اتباع السلع والخدمات بهدف تحقيق الربح ولهذا فهي تسهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية الوحيدة لها	13.
97	جدول يبين مسؤولية الشركات - كونها وحدة اقتصادية - تجاه الآثار الجانبية عن ممارستها النشاط الاقتصادي.	14.
98	جدول يبين تجاوز الشركات لمسؤوليتها كوحدة اقتصادية لتتضمن تفاعلها مع كافة أطراف المجتمع كون الشركات وحدة اقتصادية واجتماعية في ان واحد.	15.
98	جدول يبين الشركات تقوم بتنظيم دورات تدريبية للعاملين من أجل تحسين مهاراتهم الفنية.	16.
99	جدول يبين تتوفر لدى الشركات سياسة الترقية تعترف بمهارة وقدرات العاملين مع توفير فرص متساوية للترقية.	17.
99	جدول يبين أن الشركات تهيئ ظروف عمل مناسبة لديها.	18.
100	جدول يبين أن الشركات تعتمد نظام التأمين والمعاشات للعاملين.	19.
100	جدول يبين أن الشركات توفر رعاية صحية للعاملين.	20.

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
101	جدول يبين أن الشركات توفر وسائل نقل للعاملين.	21.
101	جدول يبين أن الشركات تقوم بتأمين السكن للعاملين.	22.
102	جدول يبين أن الشركات تتحمل تعويضات العاملين مقابل إصابة العمل والأمراض المهنية.	23.
102	جدول يبين أن الشركات تساهم في برامج اجتماعية للعاملين خارج نطاق العمل مثل الرحلات والحفلات والأنشطة الرياضية.	24.
103	جدول يبين أن الشركات توفر أماكن لإقامة الشعائر الدينية.	25.
103	جدول يبين استخدام الشركات المواد الآمنة في تصنيع المنتج والتي لا تؤثر على صحة المستهلكين.	26.
104	جدول يبين أن الشركات تضع بيانات واضحة على عبوة المنتج والتي تحدد طرق ومخاطر استخدامه وتاريخ صلاحيته.	27.
104	جدول يبين أن الشركات تسحب منتجاتها المنتهية صلاحيتها من السوق وتعمل على اتلافها.	28.
105	جدول يبين أن الشركات تهتم بجودة المنتج بشكل لا يقل أهمية عن تعظيم الربح.	29.
105	جدول يبين أن الشركات تقوم بدعم الأنشطة التعليمية والثقافية والصحية.	30.
106	جدول يبين أن الشركات تساهم في خطط وبرامج الحد من الفقر والبطالة.	31.
106	جدول يبين أن الشركات تخصص نسبة من الوظائف للمعاقين سنوياً.	32.
107	جدول يبين أن الشركات تساهم في الفئات المهمشة في المجتمع.	33.
107	جدول يبين أن الشركات تتبرع للجمعيات الخيرية.	34.
108	جدول يبين أن الشركات تعمل على انتاج منتجات تحافظ على البيئة ولا تؤثر عليها.	35.
108	جدول يبين أن الشركات تقوم باستخدام الآلات الأقل تسبباً في تلوث البيئة حتى وإن كانت ذات تكاليف ذات تكاليف مرتفعة.	36.
109	جدول يبين أنه يتم التخلص من المخلفات بالطريقة المناسبة والصحية التي لا تؤذي البيئة المحيطة.	37.
109	جدول يبين أن التخلص من المخلفات بطريقة صحيحة وإن كانت تكاليفها مرتفعة.	38.
110	جدول يبين إعادة تدوير المخلفات الناجمة عن عمليات التصنيع التي تقوم بها.	39.
110	جدول يبين أن الشركات تتوقف عن نشاطها كلياً أن فيه إضرار كبير للبيئة.	40.
111	جدول يبين أن لدى الشركات الاستعداد التام لتحمل كافة الالتزامات الموجهة لها لحماية البيئة وإن أدى ذلك لخفض أرباحها.	41.
111	جدول يبين أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مفهوم حديث وغير معروف بشكل جيد لدى إدارة الشركات.	42.

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
112	جدول يبين أن المعلومات الاجتماعية ليس لها أهمية أو تأثير على القوائم المالية بوجهة نظر الإدارة.	43.
112	جدول يبين أن المسؤولية الاجتماعية عبارة عن جهود عشوائية ليس لها خطط أو أهداف محدد لذلك لا يتم التحاسب عليها.	44.
113	ضعف الإدراك بمفاهيم وأهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وهو أحد الأسباب لعدم تطبيقها.	45.
113	جدول يبين أنه لا يتوفر المحاسب القادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	46.
114	جدول يبين أن الشركات تساهم في تشجيع محاسبها لحضور دورات تدريبية وندوات وورش عمل حول الحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	47.
114	جدول يبين محدودية المعرفة المحاسبية بنظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وهو أحد الأسباب لعدم تطبيقها.	48.
115	جدول يبين النظام المحاسبي المطبق غير قادر على قياس الأداء الاجتماعي.	49.
115	جدول يبين أنه لا يوجد نظام معلومات ملائم لدى الشركات لجميع المعلومات الاجتماعية.	50.
116	جدول يبين أنه لا توجد أساليب محاسبية متبعة لقياس الأداء الاجتماعي يساعد على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	51.
116	جدول يبين أنه لا يتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمنظمة بأي شكل من الأشكال.	52.
117	جدول يبين أنه يتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمنظمة في تقارير منفصلة عن القوائم المالية.	53.
117	جدول يبين أنه عدم وجود معايير محاسبية لقياس وعرض الآثار الاجتماعية هو أحد أسباب عدم تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	54.
118	جدول يبين أنه لا يوجد إلزام قانوني للإفصاح عن الأداء الاجتماعي.	55.
118	جدول يبين أنه لا توجد حوافز وإجراءات تشجع الشركات على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	56.
119	جدول يبين ترك الخيار الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركات يجعلها لا تلتزم بتطبيقها.	57.
120	جدول يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لعينة البحث	58.
128	جدول يبين معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة ومستوى الدلالة	59.
138	جدول يبين الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة لمتغير المؤهل العلمي وفقاً لاختبار ANOVA	60.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الموضوع	رقم الصفحة
1.	شكل يوضح دورة المشكلة البحثية	4
2.	شكل يوضح نموذج الدراسة	6
3.	شكل يوضح نموذج (SMFC): تقرير العمل الاجتماعي	59
4.	شكل يوضح نموذج EGFA: الأداء الاجتماعي للشركات	61
5.	شكل يوضح تقرير وصفي للإفصاح عن البعد الاجتماعي	64
6.	شكل يوضح نموذج Linowes: قائمة العمليات الاقتصادية- الاجتماعية	65
7.	شكل يوضح نموذج Estes: قائمة التأثير الاجتماعي	67
8.	شكل يوضح نموذج عبدالمجيد حساب الأرباح والخسائر (المالي- الاجتماعي)	69
9.	شكل يوضح اتباع السلع والخدمات بهدف تحقيق الربح ولهذا فهي تسهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية الوحيدة لها	97
10.	شكل يوضح مسؤولية الشركات - كونها وحدة اقتصادية - تجاه الآثار الجانبية عن ممارستها النشاط الاقتصادي.	97
11.	شكل يوضح تجاوز الشركات لمسؤوليتها كوحدة اقتصادية لتتضمن تفاعلها مع كافة أطراف المجتمع كون الشركات وحدة اقتصادية واجتماعية في ان واحد.	98
12.	شكل يوضح أن الشركات تقوم بتنظيم دورات تدريبية للعاملين من أجل تحسين مهاراتهم الفنية.	98
13.	شكل يوضح تتوفر لدى الشركات سياسة الترقية تعترف بمهارة وقدرات العاملين مع توفير فرص متساوية للترقية.	99
14.	الشركات تهئي ظروف عمل مناسبة لديها.	99
15.	شكل يوضح أن الشركات تعتمد نظام التأمين والمعاشات للعاملين.	100
16.	شكل يوضح أن الشركات توفر رعاية صحية للعاملين.	100
17.	شكل يوضح أن الشركات توفر وسائل نقل للعاملين.	101
18.	شكل يوضح أن الشركات تقوم بتأمين السكن للعاملين.	101
19.	شكل يوضح أن الشركات تتحمل تعويضات العاملين مقابل إصابة العمل والأمراض المهنية.	102
20.	شكل يوضح أن الشركات تساهم في برامج اجتماعية للعاملين خارج نطاق العمل مثل الرحلات والحفلات والأنشطة الرياضية.	102
21.	شكل يوضح أن الشركات توفر أماكن لإقامة الشعائر الدينية.	103

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
103	شكل يوضح أن تستخدم الشركات المواد الآمنة في تصنيع المنتج والتي لا تؤثر على صحة المستهلكين.	22.
104	شكل يوضح أن الشركات تضع بيانات واضحة على عبوة المنتج والتي تحدد طرق ومخاطر استخدامه وتاريخ صلاحيته.	23.
104	شكل يوضح أن الشركات تسحب منتجاتها المنتهية صلاحيتها من السوق وتعمل على إتلافها.	24.
105	شكل يوضح أن الشركات تهتم بجودة المنتج بشكل لا يقل أهمية عن تعظيم الربح.	25.
105	شكل يوضح أن الشركات تقوم بدعم الأنشطة التعليمية والثقافية والصحية.	26.
106	شكل يوضح أن الشركات تساهم في خطط وبرامج الحد من الفقر والبطالة.	27.
106	شكل يوضح أن الشركات تخصص نسبة من الوظائف للمعاقين سنوياً.	28.
107	شكل يوضح أن الشركات تساهم في الفئات المهمشة في المجتمع.	29.
107	شكل يوضح أن الشركات تتبرع للجمعيات الخيرية.	30.
108	شكل يوضح أن الشركات تعمل على إنتاج منتجات تحافظ على البيئة ولا تؤثر عليها.	31.
108	شكل يوضح أن الشركات تقوم باستخدام الآلات الأقل تسبباً في تلوث البيئة حتى وإن كانت ذات تكاليف ذات تكاليف مرتفعة.	32.
109	شكل يوضح أنه يتم التخلص من المخلفات بالطريقة المناسبة والصحية التي لا تؤذي البيئة المحيطة.	33.
109	شكل يوضح أنه يتم التخلص من المخلفات بطريقة صحيحة وإن كانت تكاليفها مرتفعة.	34.
110	شكل يوضح إعادة تدوير المخلفات الناجمة عن عمليات التصنيع التي تقوم بها.	35.
110	شكل يوضح أن الشركات تتوقف عن نشاطها كلياً أن فيه إضرار كبير للبيئة.	36.
111	شكل يوضح أنه لدى الشركات الاستعداد التام لتحمل كافة الالتزامات الموجهة لها لحماية البيئة وإن أدى ذلك لخفض أرباحها.	37.
111	شكل يوضح أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مفهوم حديث وغير معروف بشكل جيد لدى إدارة الشركات.	38.
112	شكل يوضح أن المعلومات الاجتماعية ليس لها أهمية أو تأثير على القوائم المالية بوجهة نظر الإدارة.	39.
112	شكل يوضح أن المسؤولية الاجتماعية عبارة عن جهود عشوائية ليس لها خطط أو أهداف محدد لذلك لا يتم التحاسب عليها.	40.
113	شكل يوضح ضعف الإدراك بمفاهيم وأهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وهو أحد الأسباب لعدم تطبيقها.	41.
113	شكل يوضح أنه لا يتوفر المحاسب القادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	42.

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
114	شكل يوضح أن الشركات تساهم في تشجيع محاسبيها لحضور دورات تدريبية وندوات وورش عمل حول الحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	43.
114	شكل يوضح محدودية المعرفة المحاسبية بنظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وهو أحد الأسباب لعدم تطبيقها.	44.
115	شكل يوضح أن النظام المحاسبي المطبق غير قادر على قياس الأداء الاجتماعي.	45.
115	شكل يوضح أنه لا يوجد نظام معلومات ملائم لدى الشركات لجميع المعلومات الاجتماعية.	46.
116	شكل يوضح أنه لا توجد أساليب محاسبية متبعة لقياس الأداء الاجتماعي يساعد على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	47.
116	شكل يوضح أنه لا يتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمنظمة بأي شكل من الأشكال.	48.
117	شكل يوضح الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمنظمة في تقارير منفصلة عن القوائم المالية.	49.
117	شكل يوضح عدم وجود معايير محاسبية لقياس وعرض الآثار الاجتماعية هو أحد أسباب عدم تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	50.
118	شكل يوضح أنه لا يوجد إلزام قانوني للإفصاح عن الأداء الاجتماعي.	51.
118	شكل يوضح أنه لا توجد حوافز وإجراءات تشجع الشركات على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	52.
119	شكل يوضح ترك الخيار الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركات يجعلها لا تلتزم بتطبيقها.	53.

ملخص الدراسة

"إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في شركات القطاع الخاص الصناعية بالقطاع الخاص - دراسة ميدانية في محافظة صنعاء"

- هدف البحث إلى التعريف بماهية المسؤولية الاجتماعية للشركات والمحاسبة عنها وإسهامات الباحثون في قياس الاداء الاجتماعي والافصاح عنه ، ودراسة إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات الصناعية في القطاع الخاص بالقطاع الخاص، والتعرف على مدى ادراك الشركات أساساً لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، والوقوف على مدى اهتمام الشركات بالمجالات المختلفة للمسؤولية الاجتماعية، والتعرف على مدى توفير المقومات الأساسية لدى الشركات لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
- لتحقيق هذه الدراسة قام الباحثون بتوزيع قائمة استبيان على بعض الشركات الصناعية في القطاع الخاص بمحافظة صنعاء محاولين التعرف على آراءهم ووجهات نظرهم حول عدد من الأسئلة الموجهة لهم باعتبار أنها تلامس موضوع البحث واستخدام الأساليب الإحصائية في جمع البيانات وتحليلها في برنامج SPSS.

توصل الباحثون الى مجموعة من النتائج بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في شركات القطاع الخاص على النحو التالي:

- قصور في الوعي الثقافي للعاملين - تكريس أنظمة الاحتكار والمحسوبية - وإلغاء دور العاملين وإشراكهم في عملية صنع القرار - عدم دورات تدريبية للعاملين - عدم اتباع سياسة الترقية - تدني علمية نظام التأمين والمعاشات - تدني الرعاية الصحية للعاملين -، عدم توفر وسائل نقل للعاملين - عدم تأمين السكن عدم دفع تعويضات العاملين - عدم المساهمة في البرامج الاجتماعية - عدم استخدام المواد الآمنة في تصنيع المنتجات عدم سحب منتجاتها المنتهية - عدم المساهمة في الحد من الفقر والبطالة - عدم تخصيص نسبة من الوظائف للمعاقين - عدم مساعدة الفئات المهمشة - عدم انتاج منتجات تحافظ على البيئة - عدم استخدام آلات بيئية - عدم التخلص من المخلفات - عدم إعادة تدوير المخلفات الناجمة عن عمليات التصنيع - عدم الإدراك بمفاهيم وأهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

وتوصل الباحثون إلى أهم التوصيات الآتية:

- تطبيق مسؤولية المحاسبة الاجتماعية ورفع مستوى وعي وثقافة العاملين، وتنظيم دورات تدريبية للعاملين وترقياتهم، وتوفير وسائل نقل وسكن والتأمين الصحي، ودفع تعويضات للعاملين.
- استخدام مواد آمنة في تصنيع المنتجات، ووضع بيانات واضحة على عبوة المنتجات، وعدم رمي المخلفات الضارة، وإتلاف المخلفات، والعمل على تدويرها، وتفعيل القوانين البيئية والعمل وكافة المعايير، والمساهمة في الحد من الفقر والبطالة وتخصيص نسبة من الوظائف للمعاقين لذوي الحاجات الخاصة، وتوفير المعلومات الاجتماعية والبحوث، وتشغيل الكفاءات، وتطبيق الأنظمة المحاسبية المزودة بالمسؤولية الاجتماعية، وقياس الأداء وتقييمه وتقويمه بصورة مستمرة، والالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية، وتوفير الحوافز، وتنفيذ لقوانين للإفصاح عن الأداء الاجتماعي.

الفصل الأول

الإطار التمهيدي للبحث

المقدمة:

ظهرت في الآونة الأخيرة اتجاهات عديدة اثارت الاهتمام حول تفسير العلاقة بين المنظمة والمجتمع وتعكس في الوقت نفسه مطالب المجتمع بمختلف عناصره ، وقد تبلورت تلك الاتجاهات في شكل ضغوط على المنظمات فيما يتعلق بمسؤوليتها الاجتماعية ، ولاشك ان المسؤولية الاجتماعية اصبحت في عالمنا الحالي بالغه الضرورة كونها تساهم في تغيير نمط الحياه الصحية والبيئة وتحقيق الرفاهية لإفراد المجتمع .

حيث ان التزام الشركات كوحده اقتصادية بتلبية احتياجات المجتمع من توفير فرص عمل ، والمحافظة على البيئة ، والتوزيع العادل للدخل ، والاستخدام الكفاء للموارد المتاحة كل ذلك يقع ضمن المسؤولية الاجتماعية للمنظمات والتي لا بد ان تقبل بها سواء المفروضة عليها بالزام قانوني او تلك التي ترتبط بمصلحتها الذاتية.

إن الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية يتطلب تطويراً أعمق وتحديدًا أشمل لدور المنظمات في المجتمع ، كما يتطلب تعيين أهداف ومفاهيم جديدة للمحاسبة ، فمع التزايد المستمر لظهور المنظمات والتطور المستمر والتغير الدائم للظروف الاقتصادية وتعدد الأطراف المهتمة بالمعلومات المحاسبية ألقى على مهنة المحاسبة مسؤولية مواكبة هذه التغيرات لكي تكون قادرة على مواجهتها فإذا كانت المحاسبة قد وفرت احتياجات عملائها من المعلومات التقليدية ، الا ان ظهور بعض المشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر بالإضافة الى مشكلة التلوث البيئي قد فرض عليها مسؤوليات اخرى اجتماعية بجانب المسؤوليات الاقتصادية ، فلا يجب ان تقتصر المحاسبة على الحقائق والارقام المالية فشب ، بل يجب عليها توفير المعلومات التي تبين مدى تأثير أنشطه المنظمة وقراراتها على المجتمع سواء الإيجابية او السلبية ، وتطوير نظام محاسبي يمكن من الحصول على معلومات عن المسؤولية الاجتماعية بهدف القياس والإفصاح عن ما تسببه المنظمات من اضرار المجتمع وما تقدمه من عوائد ومنافع ، وهو ما يعرف بنظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ، والذي يتطلب إدراك هذه المسؤولية من قبل المنظمة نفسها أولاً ، وثم قيامها بهذه المسؤولية ثانياً ، والافصاح عن ذلك من خلال تقارير او قوائم خاصة او كجزء من التقارير المالية التقليدية التي تعدها الوحدات ثالثاً .

مشكلة الدراسة:

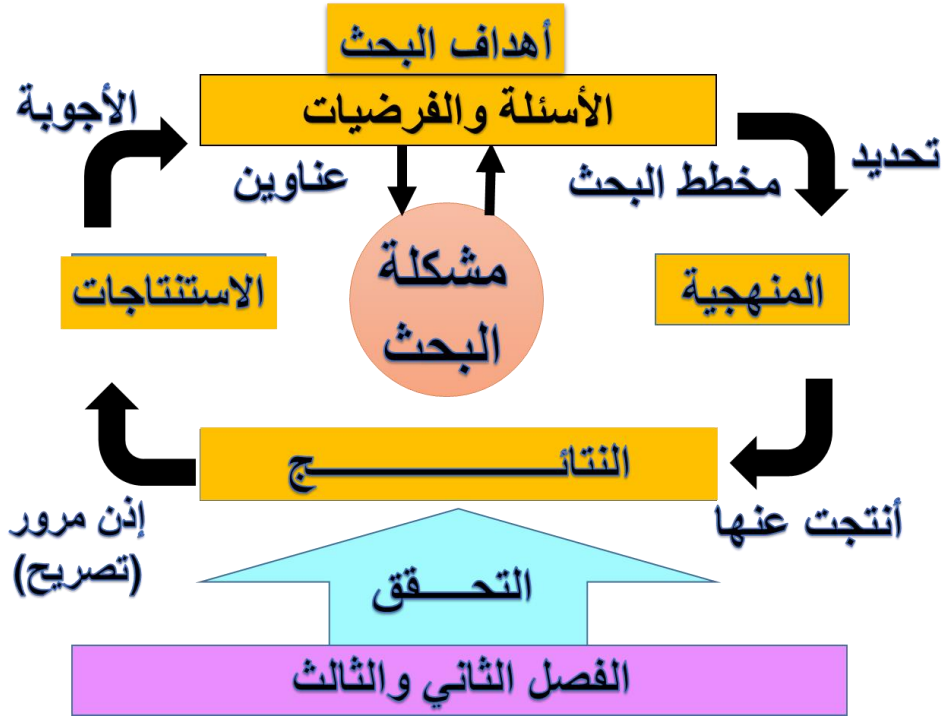
تتعلق هذه الدراسة بإمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في شركات القطاع الخاص الصناعية بمحافظة صنعاء ، وخاصة ان المجتمع اليمني كغيره من المجتمعات يعاني من ارتفاع نسبة الفقر والبطالة والتلوث البيئي وغيرها من المشكلات الاجتماعية الأمر الذي يدعوا الى تضافر جهود جميع افراد المجتمع ومنظماته للمساهمة في حل هذه المشكلات ومراجعة المخاطر التي تحيط بهم ، وذلك عبر الوسائل والأساليب المتاحة ، ويبرز هنا دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كإحدى هذه الأدوات التي تساعد المنظمات على الوفاء بواجباتها تجاه المجتمع والبيئة من خلال رصد وتسجيل التكاليف والمنافع الاجتماعية ، والتقرير عنها وتوصيلها الى مستخدمي القوائم المالية وكل من له مصلحة في داخل المنظمة وخارجها لتساعدهم في اتخاذ القرارات ولا يغفل ان اليمن كدولة نامية اكثر احتياجاً لممارسة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة .

وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمحور في التساؤل الرئيسي التالي : ما مدى امكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في شركات القطاع الخاص الصناعية بمحافظة صنعاء ؟

وتتفرع عنه الاسئلة التالية :—

- (1) هل تدرك الشركات الصناعية في القطاع الخاص بمحافظة صنعاء مفهوم المسؤولية الاجتماعية الواجب تحملها ؟
- (2) هل تهتم الشركات الصناعية في القطاع الخاص بمحافظة صنعاء بالمجالات المختلفة للمسؤولية الاجتماعية وتعمل بها؟
- (3) هل تتوفر المقومات الأساسية لتطبيق نظام الحاسبة ع المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات الصناعية بمحافظة صنعاء؟

مخطط توضيحي - شكل رقم (1) دورة المشكلة البحثية



المصدر : الشكل من إعداد الباحثين بناء على معطيات سابقة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى هدفين رئيسيين :-

الهدف الاول :- التعريف بماهيه المسؤولية الاجتماعية للشركات والمحاسبة عنها واسهامات الباحثون في قياس الاداء الاجتماعي والافصاح عنه .

الهدف الثاني :- دراسة امكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات الصناعية في القطاع الخاص بمحافظة صنعاء ، وتتفرع عنه الاهداف التالية:-

- التعرف على مدى ادراك الشركات اساساً لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.
- الوقوف على مدى اهتمام الشركات بالمجالات المختلفة للمسؤولية الاجتماعية.
- التعرف على مدى توفير المقومات الاساسية لدى الشركات لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

أهمية الدراسة:

ان الدراسة تهتم اطرافاً عدة هي :-

أولاً: - الشركات: - فهي مهمة للشركات على اختلاف أشكالها وذلك لتفعيل البعد الاجتماعي في برامجها وخططها المستقبلية والذي يمكن من تحقيق أهدافها وأهداف المجتمع في التنمية المستدامة وتحسين مستوى الرفاهية للمجتمع اليمني ، ويمكن من تقييم الأداء العام لها بشكل موضوعي ومقارنته بأداء الشركات الأخرى.

ثانياً: - المجتمع: - تعتبر هذه الدراسة مهمة لأفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة لأنها توضح ما يمكن ان تقدمه المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من معلومات تهم الإنسان والبيئة ، وتمكنه من تحديد موقفه ازاء الشركات التي تحقق والتي لا تحقق النفع العام .

ثالثاً: - المحاسبين والمراجعين: - تهم هذه الدراسة فئة المحاسبين والمراجعين من اجل تطوير ادائهم في مجال القياس والإفصاح عن المعلومات الاجتماعية وتقديمها لمستخدمي القوائم المالية ولكل من له مصلحة في الشركات التي يعملون بها بالإضافة الى كون الدراسة من الدراسات القليلة التي تناولت الموضوع وتطبيقه بمحافظه صنعاء وبالأخص القطاع الصناعي .

فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية :-

الفرضية الاولى :- لا يوجد ادراك لدى ادارات الشركات الصناعية في القطاع الخاص بمحافظه صنعاء لمفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع.

الفرضية الثانية :- لا تولي الشركات الصناعية في القطاع الخاص بمحافظه صنعاء اهتماماً لمجالات المسؤولية الاجتماعية.

الفرضية الثالثة :- ل اتوجد مقومات لدى الشركات الصناعية في القطاع الخاص بمحافظه صنعاء لتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

نموذج الدراسة:

شكل رقم (2) نموذج الدراسة



المصدر: الشكل من إعداد الباحثون

مصطلحات الدراسة:

(1) **المسؤولية الاجتماعية:** – هي الالتزام المستمر من قبل المنظمة بالتصرف بشكل اخلاقي تجاهه الانشطة والتي لا تتضمن جانب مالي بحث ، وتحقيق التوازن ما بين اهدافها الاقتصادية وما بين الرفاهية الاجتماعية.

(2) **المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:** – هي النظام المحاسبي الذي يختص بعملية قياس العمليات التي حدثت في ما بين المنظمة والبيئة الاجتماعية من حولها بهدف اعداد المعلومات الاجتماعية والتي توضح المسؤولية الاجتماعية للمنظمة ومن ثم الإفصاح عن الاثار التي تترتب عليها لجميع الاطراف ذات العلاقة وعليه فأًن الهدف الاساسي لهذا النظام يتمثل في القياس والإفصاح عن التكاليف والعوائد الاجتماعية لمنظمات الاعمال.

حدود البحث :

- (1) **حدود مكانية** (بمحافظة صنعاء – صنعاء – الشركات الصناعية).
- (2) **حدود زمانية** (بداية البحث 2019/12/10 – نهاية البحث 2019/4/25).
- (3) **حدود موضوعية** (امكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في شركات القطاع الخاص الصناعية بالقطاع الخاص).

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول بحثية كانت بالشكل التالي:

الفصل الأول: الإطار التمهيدي للدراسة

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

الفصل الثالث: المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

الفصل الرابع: الجانب العملي الميداني

دراسات سابقة :

أولاً: الدراسات السابقة:

(1) دراسة (جهماني : 2010) (محاسبة المسؤولية الاجتماعية والشركات المساهمة العامة) هدفت الدراسة الى الوقوف على مدى ادراك صانعي القرار في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية او معرفة مدى استعدادهم لتحمل تلك المسؤولية وبيان آرائهم حول ضرورة وجود نظام محاسبي للإفصاح عن ادائها الاجتماعي فضلاً عن اجراء مسح للتقارير السنوية لتلك الشركات لمعرفة مدى افصاحها عن ادائها في المجال الاجتماعي ونوعيته.

ولتحقيق الدراسة فقد تم الاعتماد على دراسة ميدانية على شركات المساهمة في الاردن حيث كانت عينة الدراسة شركات مساهمة.

وتوصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها : ان صانعي القرار في تلك الشركات بمختلف القطاعات يدركون مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع ، الا انهم لا يعيرون مجالاتها المختلفة نفس المستوى من الاهتمام ، حيث ان المجتمع المحلي لا يعطي الاهتمام الذي يستحقه من قبل الشركات.

وأوصت الدراسة ضرورة اجراء دراسات وابحاث لوضع نموذج محاسبي للمسؤولية الاجتماعية بحيث يكون سهل الفهم

والتطبيق معاً ، ويمكن للشركات تطبيقه بتكلفة مقبولة.

(2) دراسة (عبيدان 2005)

(المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الاسلامية - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الاسلامية)

هدفت الدراسة بشكل اساسي الى تقديم نموذج مقترح للقياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية ولتحقيق الدراسة فقد تم الاعتماد على دراسة ميدانية على المصارف وقد تم اخذ سبعة من المصارف من مختلف الاقطار العربية من ضمنها اليمن متمثلة ببنك سبأ الاسلامي.

وتوصلت هذه الدراسة الى امكانية تحديد وقياس المسؤولية الاجتماعية وكذا الإفصاح عنها من خلال النموذج المقترح وفي كل مجالات المسؤولية الاجتماعية المقترحة في هذه الدراسة وهي في ما يلي :- مجال الالتزام بالشرعية الإسلامية ومجال تحقيق العدالة الاقتصادية – الاجتماعية ومجال العاملين ومجال المستهلكين ومجال المجتمع والمساهمات الاجتماعية. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات كان من اهمها :- ضرورة اعداد نموذج للقياس

والإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية وإدراج كمنموذج إضافي ضمن القوائم المالية وبشكل مقارن لبيانات فترتين ماليتين على الأقل حتى يسمح بمقارنة مقدار التقدم أو التراجع في برنامج المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها ، كما أوصت الدراسة بضرورة اتباع أسلوب الإفصاح الكامل حتى يتم الإفصاح بشفافية أكبر عن المعلومات المتعلقة بأنشطتها وعملياتها والتي تحتاجها الأطراف ذات العلاقة.

ثانياً: الدراسات الانجليزية :-

(1 دراسة (Saaydah – 2005)

(Corporate Socialdisclosures in Some Arab Countris : A Comparison Among Jordan Bahrain and Kuwait)

هدفت الدراسة الى التعرف على مستوى الإفصاح الاجتماعي في التقارير السنوية لشركات المساهمة العامة البحرينية والاردنية والكويتية ومحاولة ربط هذا المستوى من الإفصاح مع بعض الخصائص النوعية لهذه الشركات ولتحقيق هذه الدراسة فقد تم الاعتماد على 17 شركات في البحرين و 19 شركات في الكويت و 39 شركات في الاردن لعام 2001 .
وتوصلت الدراسة الى ما يلي :- ان الفروق المهمة بين مستويات الإفصاح الاجتماعي بأنواعه وميادينه المختلفة للشركات المساهمة العامة هي فقط في نوعي الإفصاح الكمي والمالي (وليس السردى) وفي ميادين القوى البشرية وليس في اي من الميادين الاخرى المتعددة مثل حماية البيئة والتبرعات للمجتمع المحلي وتحسين المنتجات والخدمات والتقليل من استهلاك الطاقة. وأوصت الدراسة في ان حجم الشركات وربحيته عاملان هامين ومستقران في التنبؤ بمستوى الإفصاح الاجتماعي للشركات ، في حين ان عمر الشركات ونوع صناعتها ونوع مدققها لم تكن عوامل ثابتة في التنبؤ.

الفصل الثاني

الإطار النظري للبحث

المبحث الأول

المسؤولية الاجتماعية للمنظمة

مقدمة:

تعيش المنظمات في ظل وسط معقد ومتشعب ومحاط ببيئة طبيعية واقتصادية وسياسية واجتماعية وهي تتفاعل مع هذا الوسط مؤثرة فيه ومتأثرة به، فالمنظمات تحتاج من الوسط الذي تعيش فيه إلى المواد الأولية والعمالة على سبيل المثال، وتقدم في المقابل السلع والخدمات، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن نشاطها قد يُحدث آثاراً بيئية واجتماعية كالتلوث البيئي والضوضاء وإفراز مشاكل اجتماعية مختلفة التفاوت الطبقي والفقر والبطالة.

ومن هنا يتضح أن المنظمة لها علاقة بالمجتمع من ناحيتين:

- **ناحية اقتصادية:** وهي التي يقوم عليها نشاط المنظمة بشكل أساسي.
- **ناحية اجتماعية:** وهي المتمثلة بالتأثيرات المصاحبة لذلك النشاط.

حيث أن الآثار الاجتماعية هي آثار خارجية ناتجة بشكل مباشر وغير مقصود أحياناً Externalities- من ممارسة النشاط الاقتصادي للمنظمة، ويسمى البعض الخارجيات (فداغ، 2008: 260) وهي المخرجات غير المرئية الناتجة كثرمن عن النشاط والتقدم الاقتصادي. وقد ظهرت مؤخراً اتجاهات عديدة تثير الاهتمام نحو تفسير العلاقة ما بين المنظمة والمجتمع، ويمكن تصوير هذه العلاقة من وجهة نظر الباحثون.

ومن هنا جاء الاهتمام بمسؤولية المنظمة تجاه المجتمع الذي تعيش فيه، فأصبحت مسؤولية أمامه ليس عن الكفاية الاقتصادية فحسب، بل عما يجب تقديمه إزاء المشاكل الاجتماعية المتزايدة في المجتمع.

1.1.1: مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

يختلف مفهوم المسؤولية الاجتماعية باختلاف مراحل تطورها وتطور النظرة نحو مسؤولية المنظمات تجاه مجتمعها، وبالرغم من أهمية نشاط المسؤولية الاجتماعية وما لقي به من اهتمام واسع من مختلف الجهات المهنية والباحثون والمهتمين بالموضوع إلا أنه لم يتم الاهتمام إلى مفهوم واضح ومحدد يمكن الاتفاق عليه، ولم يتم حصر جميع النشاطات التي يمكن أن تندرج تحت مفهوم المسؤولية الاجتماعية بسبب عدم القدرة على تحديد مفاهيمها ومتغيراتها نتيجة لتعدد واختلافها بتعدد واختلاف أنواع وأشكال المنظمات التي تعمل في ظل المجتمع الواحد.

وقد ورد اصطلاح المسؤولية الاجتماعية لأول مرة في عام 1923م عندما أشار (Sheldon) إلى أن مسؤولية أي منظمة هي بدرجة أساسية مسؤولية اجتماعية، وأن بقاء المنظمة واستمرارها يوجب عليها الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية، وأن تستوفيها عند أداء الوظائف المختلفة المناطة

بها (جربوع، 2006: 239). وقد بذلت بعدها جهوداً عملية كثيرة في محاولة لوضع تعريف لمفهوم المسؤولية الاجتماعية واختلف باختلاف وجهات النظر في تحديد شكل هذه المسؤولية. فقد عرفها (Davis, 1973) بأنها الجهود التطوعية من قبل المنظمة لتحقيق التوازن ما بين الأهداف الاقتصادية وبين الرفاهية الاجتماعية (Obalola, 2008: 400). كما عرفها (Gray) بأنها المسؤوليات تجاه الأنشطة والتي لا تتضمن جانباً مالياً بحتاً، والتي تكون مطالبة بها المنظمة وفق عقد محدد (ضمني أو صريح).

(Abu Baker, Abdul Karim, 1998: 409) فالمسؤولية الاجتماعية قائمة على نظرية العقد الاجتماعي Social Contract، والذي ظهر خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وقد قدمها الكاتب الفرنسي جان جاك روسو في كتابه: "العقد الاجتماعي"، وفكرته أن أي منظمة كمنظمة اجتماعية تعتبر وحدة اقتصادية ويبرر وجودها أنها وجدت لخدمة المجتمع، وهي كيان تنظيمي تكتسب شرعية وجودها من كونها تقوم بوظائف اجتماعية تتماشى مع احتياجات المجتمع في مقابل حصولها على مجموعة من الخدمات من الطوائف المختلفة في المجتمع الذي تزاوّل نشاطها فيه، فالمنظمة تستمد مقومات وجودها من المجتمع، فهي تحتاج إلى الموارد المادية والمالية والبشرية منه، بالإضافة إلى أن استمرارها متوقف على شراء منتجاتها وخدماتها من قبله، فلا بد لها أن توازن ما بين الحقوق والواجبات، وتساهم في مسؤولياتها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية كمكافأة لأطراف المجتمع الذي منح تلك الوحدات والمنظمات قوتها. والعقد الاجتماعي هو اتفاق علني أو ضمنى بين المجتمع والمنظمة يقتضي بموجبه تبادل المنفعة وتحديد المسؤولية لكل طرف بموجب قواعد معينة وصريحة، وأن بقاء المنظمة واستمرارها يرتبط بالآتي: (الفضل، 1994: 79):

1. تحقيق أهداف ورغبات المجتمع بصورة عامة من خلال تعليمه بعض المخرجات المرغوب بها اجتماعياً.
2. توزيع المنافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المجاميع المختلفة التي منحها قوتها.

أما الجهود الحديثة في وضع تعريف للمسؤولية الاجتماعية فقد قدمت هيئة المؤتمر في كندا (Conference Board of Canada) تعريفاً للمسؤولية الاجتماعية في وثيقتها المعنوية "المسؤولية الاجتماعية: تحويل الكلمات إلى أفعال" في 1999، والذي يعتبر تعريفاً عملياً جيداً، حيث تم تعريف المسؤولية الاجتماعية بأنها "العلاقات الكلية للمنظمة مع كل أصحاب المصالح فيها والذين يتضمنون الزبائن، العاملين، المجتمعات، الملاك/ المستثمرين، الحكومة، الممولين،

والمنافسين، وعناصر المسؤولية الاجتماعية تتضمن الاستثمار في مجال المجتمع علاقات العمال وخلق فرص توظيف والحفاظ عليها، وكذلك المسؤولية البيئية وحقوق الإنسان والأداء المالي. (www.Focal.ca).

ويمكن توضيح أصحاب المصالح وتوقعاتهم بالشكل رقم (2). فنجد أن الاهتمام بمصالح المجموعات المختلفة كالعملاء والعاملين والجمهور في المجتمع الذي تعمل فيه المنظمة يتحتم عليها القيام بأنشطة لا تجني من وراءها منفعة اقتصادية، وإنما تقوم بها كتبرئة وتخليص ذمة أمام المشاكل والآثار الاجتماعية الناتجة عن نشاطها وهي ما يطلق عليها بالمسؤولية الاجتماعية. وقد عرفت اللجنة الأوروبية (European Commission) المسؤولية الاجتماعية بأنها "مفهوم بموجبه تقرر المنظمات بشكل طوعي المساهمة في مجتمع أفضل وبيئة أنظف، وهو مفهوم بموجبه تراعي المنظمات الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في أنشطتها وأعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح فيها على أساس طوعي" (www.mallenbaker.net).

وقد تمت منظمة التجارة العالمية تعريفاً (Global Business Organization) للمسؤولية الاجتماعية بأنها "تعني إدارة عمل المنظمة بأسلوب يلبي بشكل متناغم ويتجاوز توقعات المجتمع الأخلاقية والقانونية والتجارية تجاه المنظمة". (www.bsr.org). إلا أنه يعتبر أهم تلك التعاريف هي ما جاء به مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (World Business Council for Sustainable Development (WBCSD) عرف المسؤولية الاجتماعية بأنها "الالتزام المستمر من قبل المنظمة بالتصرف بشكل أخلاقي والمساهمة في التطوير الاقتصادي مع تحسين نوعية الحياة للقوى العاملة وعائلاتهم، بالإضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام" (www.wbcd.com.2000)، ومؤخراً تم تدليل التعريف ليشمل في طياته التنمية المستدامة.

ويقترح بعض الباحثون والمتخصصين تحويل مصطلح المسؤولية الاجتماعية إلى مصطلح الاستجابة الاجتماعية، حيث أن المصطلح الأول يتضمن نوعاً من الإلزام، بينما يتضمن الثاني وجود دافع أو حافز لتحمل المسؤولية الاجتماعية، وقد تعددت المصطلحات المتعلقة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية ومنها: مواطنة المنظمات (Corporate Citizenship)، المنظمات الأخلاقية (Ethical Corporation)، والحوكمة الجيدة للمنظمات (Good Corporate Governance). وعلى الرغم من تعدد هذه المصطلحات إلا أنها في النهاية تنصب على مساهمة المنظمات في تحمل مسؤوليتها تجاه أصحاب المصالح المختلفين (المغرب، فؤاد، 2008: 3).

ومما سبق يمكن استخلاص تعريف للمسؤولية الاجتماعية بأنها الالتزام المسؤول والمستمر من قبل المنظمة بشكل طوعي أو قانوني تجاه مختلف أصحاب المصالح فيها، وتحقيق التوازن بينهم بما يكفل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية خارج ودخل المنظمة.

2.1.1 مراحل تطور المسؤولية الاجتماعية:

لقد بينت العديد من الدراسات والبحوث تطور اهتمام المنظمات بالمسؤولية الاجتماعية ومعظمها تحدد ثلاث مراحل لهذا التطور والتي تعبر عن مداخل لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية والتي يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

أولاً- مرحلة تعظيم الربح:

وتعرف بمدخل الملاك، وهي الفترة الممتدة من 1800-1920م، حيث كان المفهوم السائد في هذا المدخل التقليدي للمسؤولية الاجتماعية هو مفهوم الربحية، حيث يفترض أن للمنظمة هدفاً وحيداً وهو تحقيق الأرباح وتعظيمها للملاك وحملة الأسهم والتوجه نحو المصلحة الذاتية، وكانت مسؤولية المنظمة تقف عند هذا الحد وهي ما يؤيدها العالم الاقتصادي ميلتون فريدمان Milton Friedman الذي تبنى المفهوم الكلاسيكي للمسؤولية الاجتماعية في كتابه: "الرأسمالية والحرية".

ثانياً: مرحلة الموازنة بين المصالح:

وهي الفترة الممتدة من آخر العشرينات حتى بداية السبعينات، وكانت المسؤولية الاجتماعية للمنظمة هي تحقيق مستوى ملائم من الأرباح بما يحقق مصلحة المنظمة الذاتية ومصلحة الأطراف الأخرى في المجتمع في آن واحد، أي إحداث التوازن العادل بين مطالب المساهمين ومطالب العمال والعملاء والمجتمع بوجه عام، وهو الذي يعرف بمدخل أصحاب المصالح. فالمنظمة تتحمل نوعين من المسؤولية: مسؤولية خاصة وتتمثل في تحقيق الأرباح للملاك، ومسؤولية اجتماعية تتمثل في الإسهام في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والحد من التأثيرات السلبية لنشاط المنظمات (حنان، 2003: 254). ففي هذه المرحلة تم أخذ الأهداف الاجتماعية بعين الاعتبار عند السعي لتحقيق هدف تعظيم الربح والتي تمثل قيداً عليه من خلال مراعاة المنظمة للتأثيرات الجانبية على المجتمع المحيط بها عند ممارسة نشاطها الطبيعي.

ثالثاً: مرحلة سيادة مفهوم الرفاهية الاجتماعية:

وهي الفترة منذ أواخر الستينات وحتى وقتنا الحالي وقد زاد انتشار هذا المفهوم في الأعوام الأخيرة وتتجلى مسؤولية المنظمة الاجتماعية في أن تحقيق الأرباح ضرورية ولكن الاهتمام بمصالح الأفراد يعتبر أكثر أهمية. وهي مرحلة أكثر انفتاحاً لمتطلبات المسؤولية الاجتماعية حيث بات ينظر إلى المنظمة كنظام اجتماعي فرعي داخل نظام اجتماعي أكبر منه يجب أن

تتفاعل معه بصورة تحقق التوازن لأغراض البقاء والنمو، فالمصلحة الذاتية المستتيرة للمنظمة تحتم عليها العمل بصورة فاعلة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع.

3.1.1: أسباب زيادة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية:

يمكن تلخيص أهم أسباب ظهور المسؤولية الاجتماعية وتناميها على النحو الآتي:

أولاً: الضغوط الاجتماعية المتزايدة نحو ضرورة تحمل المنظمات لمسؤولياتها تجاه آثار نشاطها على المجتمع بل ومساهمتها في رفاهيته وتطوره.

ثانياً: التطور الإداري والوعي الاجتماعي والبيئي لمدراء المنظمات بضرورة الاهتمام بقضايا المجتمع والاهتمام بالعميل لأنه مركز الربحية في خارج المنظمة، والخروج من المفهوم الضيق للكفاءة واعتبار أن رضا العميل والمجتمع في خارج المنظمة هو مصدر الكفاءة الحقيقي (نجم، 2000: 126).

ثالثاً: اشتداد روح المنافسة القوية و الحادة بين المنظمات وسعي كل منها نحو خلق علاقات أفضل مع المجتمع وتحسين صورة أعمالها لدى الجمهور.

رابعاً: الأزمات الاقتصادية التي شهدتها العالم وأبرزها أزمة الكساد الكبير في عام 1929م والتي تسببت في ارتفاع نسبة البطالة بين العمال بعد خروجهم من سوق العمل، وأدت إلى أزمة اجتماعية وفكرية كبيرة، وظهرت الأفكار الاشتراكية وتبنيها. (أبو فخر، 2008: 1).

خامساً: ظاهرة العولمة واتجاه المنظمات نحو رفع شعار المسؤولية الاجتماعية في الحملات الترويجية، موضحة اهتمامها بحقوق الإنسان وبتوفير الظروف الآمنة للعمل وعدم السماح باستغلال الأطفال وتشغيلهم، كما تظهر اهتمامها نحو البيئة وقضاياها (الحمدي، 2003: 35). بالإضافة إلى تحديات التطور التكنولوجي والذي ألزم المنظمات بتتبعه ومواكبته عن طريق الاهتمام بتطوير المنتجات ورفع مهارات العمال والاهتمام بالمستهلكين وأذواقهم.

سادساً: القضايا الأخلاقية والإدانات الجنائية والمدنية والتي تورطت بها بعض المنظمات العالمية مثل آرثر أندرسون (Arthur Anderson) وإنرون (Enron) وغيرها من المنظمات وتفشي المنظمات العالمية التي لفتت الانتباه إلى الممارسات الخاطئة لهذه المنظمات والفساد بها، وتكبدتها مبالغ طائلة كتعويضات في محاولة معالجة خسائر وضحايا نتائج أفعالها. (المغربل، فؤاد، 2008: 4).

ومن العوامل التي ساهمت في زيادة الاهتمام بهذا الموضوع، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م والتي شجعت عدد كبير من المنظمات

الكبيرة على الدعم المادي والمعنوي للمتضررين من هذه الأحداث، وفي موقع الأعمال والتنمية المستدامة (BSD) فقد أورد مجموعة من المتغيرات التي دفعت بالمنظمات نحو تقبل المسؤولية الاجتماعية وهي: (www.BSDglobal.com):

1. تضائل سلطة الحكومة.
2. زيادة الطلب على إفصاح أقوى وأكبر.
3. زيادة اهتمام الزبائن.
4. تنامي الضغوط من قبل المستثمرين.
5. سوق العمل التنافسي.

أما في اليمن فهي كدولة ليست ببعيدة من تلك التأثيرات والعوامل السابقة، كتحديات انتشار العولمة وهيمنة الاقتصاد الرأسمالي وتفاقم الاختلالات المالية والاقتصادية، هذا بالإضافة إلى أن تراجع الدولة في دورها الإنتاجي والاقتصادي وفتح الباب أمام القطاع الخاص لتسلم القيادة في النشاط الاقتصادي وعملية التنمية، أدى إلى تنامي أهمية الدور الاجتماعي الملقى على عاتق المنظمات في ذلك القطاع، وذلك بعد تبني اليمن برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي في مارس 1995م بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي لتهيئة القطاع الخاص ومنظماته ليحل محل الدولة في عدد كبير من وظائفها ومهامها.

هذا وأن ازدياد المشكلات الاجتماعية وتفشي الفقر والبطالة في المجتمع اليمني تعتبر أيضاً من العوامل التي دفعت باتجاه تزايد أهمية الدور الاجتماعي للمنظمات في الاقتصاد اليمني. ناهيك عن أن اليمن دولة إسلامية يسودها مفهوم التكافل الاجتماعي، وتلتزم بالدين الإسلامي كإطار مرجعي موجه لسلوكها (الفسيل، 2008: 3).

4.1.1: وجهات النظر المؤيدة والمعارضة لتبني المسؤولية الاجتماعية:

لا زال الجدل قائماً في الأوساط الفكرية بين المعنيين والمختصين حول المسؤولية الاجتماعية للمنظمات، وانقسامهم بين مؤيدٍ ومعارضٍ، وظهور العديد من الدراسات والأبحاث التي تقدم وجهات نظر مختلفة حول قبول أو عدم قبول المسؤولية الاجتماعية.

فوجهة نظر المعارضين تستند على النظرية الاقتصادية، وأبرزهم العالم الاقتصادي الكبير ميلتون فيريدمان (Milton Friedman) وهو من طرح فكرة أن وظيفة المنظمة الأساسية والوحيدة هي تحقيق الأرباح وتعظيمها عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد التنظيمية، وأنها غير ملزمة بالاستجابة الاجتماعية إلا في حدود ما يتطلبه القانون منها من إجراءات، وهي تؤدي

دورها في تحسين المجتمع والمساهمة في رفاهيته عن طريق تحقيقها للأرباح ودفع أجور أفضل للعاملين. (Stoner, Freeman, 1992: 98).

وعارض فريدمان ومؤيدوه فكرة المسؤولية الاجتماعية وانطلقوا في إصرارهم في ذلك على عدة أسباب يمكن إيجازها على النحو الآتي:

أولاً: إن المنظمات تعتبر مؤسسات ذات قوى في المجتمع، وأن المسؤولية الاجتماعية هي وظيفة رئيسية من وظائف الحكومة، وأن التفاعل مع المجتمع وربط المنظمات بجزء من تلك المسؤولية يخلق قوة بالغة الهيمنة على المجتمع، الأمر الذي سيكون في غير صالحها.

ثانياً: إن وظيفة العمل هي تعظيم الأرباح والإنتاجية الاقتصادية، وأن تخصيص جزء من الموارد لمتابعة الأهداف الاجتماعية وبرامجها ينتقص من الأرباح ويعتبر انتهاكاً للغرض الأساسي من العمل وإخلالاً بمسؤولية المنظمة الائتمانية نحو المساهمين في تعظيم قيمة أسهمهم.

ثالثاً: إن التفاعل مع المجتمع يزيد من التكاليف، فتكلفة المسؤولية الاجتماعية تعتبر عبئاً على عمل المنظمة وسيتم تحميل ذلك العبء على المستهلكين من خلال الأسعار الأعلى. وفي ظل الصعوبات الاقتصادية فإن التكاليف الاجتماعية تفوق المنافع الاجتماعية، وإن تمسك المنظمة بها تؤدي إلى خروجها من السوق وإعطاء المنظمات الباقية قوة احتكار أعلى. (فيومي، 200: 229-230).

رابعاً: إن السياسيين المتابعين للمسائل الاجتماعية والقائمون بمسؤوليات تحقيق الأهداف الاجتماعية يُسألون عن أعمالهم ونشاطاتهم، إلا أن ذلك لا يتحقق مع قادة الأعمال التجارية، فمثل تلك المسائل ليس لها خطوط ومؤشرات واضحة من أجل تحديد ضرورة خضوع المنظمات للمساءلة العامة.

خامساً: لا يمتلك مدراء المنظمات الكفاءة في التعرف على متطلبات الجمهور واحتياجه ومعرفة ما هي أولوياته، وبالتالي لا تملك المنظمات المهارات اللازمة للوفاء بالمسؤولية الاجتماعية حيث أنها تختص بتحقيق وظائف معينة والتوجه نحو الأهداف الاقتصادية والتركيز عليها فقط، فإذا كان علماء الاجتماع وأركان الحكم أنفسهم كثيراً ما يخفقون في الاتفاق على تحديد الأهداف الأكثر أهمية للمجتمع، فلا يوجد مبرر منطقي لافتراض حيازة مدراء المنظمات على المهارات ذات التخصص في تحديد الأهداف المتصلة بالمصلحة العامة ومواجهة القضايا الاجتماعية.

أما وجهة النظر الأخرى والتي من أبرز روادها عالم الاقتصاد المعروف ساملسون (Paul Samuelson) فيرى أن المسؤولية الاجتماعية تمثل بُعداً اقتصادياً واجتماعياً في آن واحد، وأن على المنظمة تبني تلك المسؤولية لتعزيز مكانتها في المجتمع، وقد استند ساملسون ومؤيدوه في دعمهم وتأييدهم لضرورة وفاء المنظمات بمسؤولياتها الاجتماعية إلى أسباب عدة من أهمها الآتي:

أولاً: إن متطلبات المجتمع واحتياجاته تغيرت مع مرور الوقت وتبعاً لذلك تغيرت توقعات المجتمع من المنظمة، والرأي العام يقدم الدعم للاهتمامات الاجتماعية بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية.

ثانياً: إن تلك المنظمات قد ساهمت بصورة أو بأخرى في خلق مشكلات اجتماعية، فوجب عليها أن تتحمل مسؤولية ما أحدثته من تأثيرات على المجتمع والبيئة وذلك من باب العدل والإنصاف.

ثالثاً: إن المنظمات تمتلك الموارد المالية والخبرة الغنية والموهبة الإدارية لمعالجة وحل المشاكل الاجتماعية وتقديم مختلف الدعم الاجتماعي للجمهور.

رابعاً: محدودية الموارد الاقتصادي مما يستدعي قيام المنظمات بحمايتها وترشيدها استخدامها.

خامساً: إن التفاعل مع المجتمع يصب في مصلحة المنظمة، فالعلاقة الحسنة مع المجتمع تحسن صورة المنظمة في ذهن الجمهور وتسهم في تحقيق ربحية المنظمة على المدى الطويل بشكل أكثر ضماناً للنمو والاستمرار.

سادساً: إن عدم قيام المنظمات بمسؤوليتها الاجتماعية وعدم تجاوبها بشكل طوعي يعطي المجال للتدخل الحكومي وفرض القوانين التي تلزمهم بذلك وهذا ما لا ترغب به المنظمات، حيث إن اللوائح الحكومية تضيف أعباءً اقتصادية وقبواً إدارية على عمل الإدارة ومرونتها وأن تلك الاتجاهات الاجتماعية سنأتي إما عن طريق تبني المنظمات لها بشكل واعي أو عن طريق التدخل الحكومي، فلو بادرت المنظمات بنفسها بذلك فإنها ستتمكن من التحكم في نطاق مسؤوليتها الاجتماعية.

سابعاً: إن تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المنظمات يتيح ظهور فرص ربح أخرى، فتنحول مشاكل أحد الأطراف إلى ربح لأطراف أخرى، فبسبب اهتمام المنظمات بالبيئة ومحاولتها في التحكم بالتلوث، ظهرت فرص ربح لعدد من المنظمات الأخرى والتي تورّد المعدات والتجهيزات لذلك. (Koontz, Weihrich, 1998: 32).

ثامناً: إن تجاوب المنظمات للمسؤولية الاجتماعية قد يشكل فائدة لحملة أسهمها، فالصورة الحسنة لها يكسبها قبولاً جماهيرياً ويجعلها بعيدة عن الانتقادات التي يمكن أن توجه لها من قبل

المحللين الماليين وكل ذلك يمهد لزيادة أسعار أسهمها في السوق. (www.ebdaa.ws). وقد بينت الدراسات التي تبنتها منظمة (تسخير الأعمال التجارية لصالح المسؤولية الاجتماعية) أن المنظمات التي يوجد فيها توازن بين مصالح حاملي الأسهم وبين الإدارة والعاملين والعملاء قد حققت معدلات نمو تفوق المنظمات الأخرى بنسبة أربعة أضعاف، وأنه يمكن للدعاية السيئة بسبب الأخلاقيات أن تخفض من سعر المنظمة في البورصة لفترة ستة أشهر على الأقل. (العناتي، 2009: 4).

أخيراً: إن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية هو خيار أخلاقي صحيح، ويجب على المنظمات أن يكون لديها الضمير الحي في مراعاة ما هو صواب وما هو دون ذلك في مجال عملها. ومن دون شك فقد استقر الجدل لصالح الطرف الثاني وهم مؤيدو المسؤولية الاجتماعية وذلك لسببين:

1. إن حل العديد من المشاكل الاجتماعية يتطلب مشاركة المنظمات في القطاع الخاص بإدارتها بشكل فعال وحيوي.

2. ضرورة وجود مفهوم أوسع وأشمل لقياس أداء المنظمات طالما أن الأرباح ليست بالدليل المناسب المحكم على أداء المنظمة الاقتصادية. (جهماني، 1996: 51).

ومما تقدم يبدو من الواضح أن الآراء قد تضاربت حول قبول أو عدم قبول المسؤولية الاجتماعية، ومع ذلك فإن هذا التضارب قد أصبح منتهياً في الدول المتقدمة والتي تبنت المسؤولية الاجتماعية وأقرتها. إلا أن هذا الجدل في رأي الباحثون ما زال وسوف يظل قائماً في بلداننا النامية، فما انتهى منه الآخرون يبدأ لدينا نحن، بحكم أن المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع والتنموي في بلداننا ولا سيما اليمن شبه مغيبة وتحتاج إلى جهود عديدة لإبرازها والتأكيد عليها ومن ثم التمسك بها.

5.1.1: فوائد تبني المنظمة للمسؤولية الاجتماعية:

أشارت عدد من الدراسات والبحوث إلى الفوائد المتزايدة لتبني المسؤولية الاجتماعية والتي حققتها المنظمات خلال الفترات الماضية، حيث بينت بعض الدراسات وجود علاقة طردية بين المسؤولية الاجتماعية ونجاح المنظمات، فكلما اهتمت المنظمات بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه عاملها ومجتمعها الذي تعيش فيه كلما زاد نجاحها وزادت أرباحها، وأشارت أخرى إلى أن المنظمات التي تفي بمسؤوليتها الاجتماعية تحظى بنصيب ومكانة أعلى في السوق من مثيلاتها اللاتي لا يطبقن برامج المسؤولية الاجتماعية. (تركستاني، 1995: 6-7).

إن التحليل الاقتصادي للمنظمات يبين أن المسؤولية الاجتماعية يمكن أن تكون لها فوائد مقابل ما تنفقه المنظمات لنشاطات وبرامج المسؤولية الاجتماعية وهذا ما يبرر قبول المنظمات لها وتبنيها، فهي تحقق لها منافع مالية واجتماعية على صعيد واحد، فلا تقتصر فوائد تبني المسؤولية الاجتماعية على المنظمات فحسب بل أنها تشمل المجتمع بأسره، فمساهمة المنظمة الفعالة في نشاطات المسؤولية الاجتماعية يضمن سد متطلبات المجتمع واحتياجاته الضرورية من خلال المشاريع التنموية وخلق فرص عمل جديدة والاهتمام بالصحة والبيئة على سبيل المثال لا الحصر.

وقد بين Wesley Crag في موقع المؤسسة الكندية للأمريكيين (www.Focal.ca) إن الفوائد التي تحققها المنظمة عند تبنيها المسؤولية الاجتماعية تنقسم إلى قسمين:
أولاً: فوائد المنظمة: تتمثل في عمالة أكثر إنتاجية وقلة التكاليف التشغيلية وتحسين صورة المنظمة وسمعتها مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي بشكل عام.
ثانياً: فوائد للمجتمع: وتتمثل في الإسهامات الخيرية والتنموية وتعزيز الحقوق الأساسية (الصحة، التعليم، حقوق العمال... الخ) بالإضافة إلى تحسين البيئة.
وهذا ما أكد عليه موقع الأعمال والتنمية المستدامة (www.BSDglobal.com).

أما الغرفة التجارية الدولية (International Chamber of Commerce (ICC فقد قسمت فوائد تبني المنظمات لمسؤوليتها الاجتماعية إلى أربعة مجاميع على النحو الآتي:
(www.iccwbo.org).

أولاً: الفوائد القانونية والسياسية: حيث أن تبني المسؤولية الاجتماعية يحسن العلاقة مع جماعات وحركات الضغط ويقلل من انتشار الدعاوى القضائية والإدانات الجنائية والمدنية. مما يطلق نمودجاً ومثالاً إيجابياً وذلك عن طريق تشجيع المنافسة ونشر الأساليب التجارية المثلى.

ثانياً: الفوائد الاقتصادية والمالية: وتتمثل في تقليل تكاليف التشغيل عن طريق إدارة المصادر المتاحة بطريقة منظمة، وزيادة الإنتاجية عن طريق تشجيع القوى العاملة، وجذب مجال ومدى جديد من المستثمرين.

ثالثاً: الفوائد المتعلقة بالعلاقات مع الزبائن والموردين والجمهور: وتساعد في جذب الزبائن ونيل رضاهم وولاءهم، وتقلل من مخاطر الدعاية السلبية والسيئة للمنظمة، ومن مخاطر المقاطعة وإفساد صورتها لدى الجمهور.

رابعاً: الفوائد للمنظمة: حيث تنمي المعنويات والشفافية والثقة لدى موظفي المنظمة وتساعد في نشر التقنيات الحديثة والأساليب الإدارية المثلى.

ومما تقدم يرى الباحثون أن المنظمات إذا ما تبنت مفهوم المسؤولية الاجتماعية فإنه يحقق لها على الصعيد الاقتصادي أرباحاً على المدى الطويل، فبالرغم من كونها تتفق أموالها في مشاريع اجتماعية لا تعود عليها بمنافع اقتصادية مباشرة وقد تقلل من الربحية في الأجل القصير، إلا أن ذلك يحقق لها عوائد مستقبلية في الفترات اللاحقة مثل جذب الزبائن وكسب رضاهم على سبيل المثال، ناهيك عن تعزيز مكانتها في المجتمع ودعمه لها في أهدافها وسياساتها التموينية التي تساهم في تطوير ونهضة المجتمع، مما يجعل لها بصمة بارزة ووضع متميز في طريق تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

6.1.1: المسؤولية الاجتماعية في ضوء المواصفة العالمية ISO 26000:

أعدت منظمة التقييس العالمية مشروع مواصفة قياسية عالمية للمسؤولية الاجتماعية تحت اسم "ISO 26000" إدراكاً منها بضرورة الاهتمام بالمجتمعات وتحسين أوضاعها، وهي مواصفة لا يقصد منها الإلزام وليس لها شهادة معتمدة كبقية المواصفات القياسية، وإنما هي تستخدم كدليل إرشادي اختياري لكافة أنواع المنظمات بغض النظر عن حجمها أو موقعها وتهدف إلى ما يلي:

1. مساعدة المنظمات في تحديد مسؤوليتها الاجتماعية وتعزيز ممارستها وتطبيقها.
 2. تقديم دليل علمي لتطبيق مجالات المسؤولية الاجتماعية وتعزيز مصداقية التقارير التي تصدرها المنظمات في هذا الشأن.
 3. توافق سياسة المنظمات واتساقها مع القوانين والتشريعات المحلية والدولية.
 4. نشر مفاهيم ومصطلحات المسؤولية الاجتماعية وتوسيع دائرة الاهتمام والوعي بها.
- وتضمنت مسودة المواصفة سبعة بنود تناولت مجال المواصفة، ومعاني المصطلحات الرئيسية المستخدمة فيها، وأوضحت مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومبادئها ومجالاتها الأساسية، كما وضعت إرشادات وتوجيهات مهمة في تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للمنظمة وكيفية إشراك الأطراف المعنية.

وقد جرى تصويت أولي عليها لاستطلاع الرأي في شهر فبراير للعام 2010م، لقيت المواصفة فيه موافقة أولية على أن يتم التصويت النهائي في شهر مايو، وقد تمت الموافقة النهائية عليها واعتمادها كمواصفة دولية في أكتوبر من العام 2010م.

وتعتبر هذه المواصفة من أهم مشاريع المواصفات التي يتم إعدادها على المستوى الدولي وقد شارك في إعدادها كم كبير من الخبراء في مختلف المجالات لما تتميز به من خصوصية وشمولية تمس جميع أطراف المجتمع، ونظراً لطبيعة كل مجتمع فقد برزت بعض الملاحظات

عليها من هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجي واليمن عضواً فيها، وتركزت في جوانب شرعية ودينية تتعارض مع الدين الإسلامي والعادات والتقاليد العربية وطبيعة المنطقة العربية ومصالحها الاقتصادية بالإضافة إلى ملاحظات تتعلق بمفهوم التوجه الجنسي ومساواته بالتوجه السوي وكذا ملاحظات خاصة بالتلوث الناتج من المخلفات النووية (الوقود الأحفوري) وملاحظات أخرى منها ما هي صياغية ومنها ما هي فنية. (البشة، 2010: 35).

7.1.1: المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية الاجتماعية:

إن عملية التنمية الاجتماعية هي عملية تطوير ونهضة المجتمع ونموه في كافة المجالات الاجتماعية والصحية والثقافية ورفع مستوى الرفاهية الاجتماعية. فقد عرفها معهد بحوث الأمم المتحدة للتطوير الاجتماعي بأنها "التحسينات الدائمة في الرفاهية الاجتماعية، العلاقات الاجتماعية والعادات والأعراف الاجتماعية"

"Sustained Improvements in social well-being, social relations and social institutios" (www.unrisd.org).

وهذا ما يشمل عليه مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناه الواسع، فلا يقتصر على معالجة المنظمات لآثار أنشطتها والتي تؤثر بشكل سلبي على المجتمع وتقديم التعويضات إزاء ذلك، بل يتعدى إلى مساهمة المنظمة في كل المجالات التي ترقى بنمو المجتمع وتطوره. وفي ظل الظروف الحالية للمنظمات فإن سلوكها يهدد طرق الحياة في الحاضر والمستقبل، لذلك جاءت الفكرة في تبني مفهوم التنمية المستدامة، وهي نظام تنموي يقوم بتلبية احتياجات المجتمع الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم. فهي تؤكد على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تناقص جدواها للأجيال المقبلة، كما ولها بعداً اجتماعياً يتعلق بالتنمية البشرية وتطوير الجوانب الثقافية والروحية مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات. وتعتبر المسؤولية الاجتماعية مؤشراً هاماً لتقييم مساهمة المنظمات في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال إدماج البعد الاجتماعي في استراتيجياتها.

ويخلص الباحثون إلى القول بأن المسؤولية الاجتماعية عموماً هي مدخل مهم في الدفع بعملية التنمية الاجتماعية، وخاصة مع وجود بعض الفجوات وأوجه القصور في التنظيم الحكومي وامتلاك تلك المنظمات المقومات المادية والإدارية لتبني سياسات وبرامج التطوير الاقتصادي والاجتماعي، والمساهمة في جنب الحكومة ومؤسساتها والتنظيمات الأخرى إلى عملية التنمية ودفعها نحو الاتجاه الصحيح.

المبحث الثاني

الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية

مقدمة:

لم يجمع الباحثون والدارسون على أبعاد محدودة للإطار العام للمسؤولية الاجتماعية والأنشطة أو المجالات التي تشملها تلك المسؤولية، وهذه المجالات محل اجتهد من قبل الكتاب والباحثون ولها تصنيفات عديدة نتيجة لاختلاف وجهات النظر واختلاف البيئات المحيطة بالمنظمات وطبيعة النشاط التي تمارسه المنظمة.

وقد تبين أن هناك ثلاثة مشاكل تعيق الباحثون الوصول لتحديد دقيق لمجالات وأبعاد المسؤولية الاجتماعية (علام، 1991: 16-23) يمكن إيجازها على النحو الآتي:

المشكلة الأولى:

إن المفاهيم الأساسية للمسؤولية الاجتماعية ومتغيراتها لم تحدد بشكل قطعي، فقد اختلف الباحثون والمنظمات المهنية في الدول المتقدمة والتي قطعت شوطاً طويلاً في هذا المجال حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية وصعوبة الوصول بشكل دقيق لأبعاد محددة لها، نتيجة عدم القدرة على تحديد مدى ونوعية مسؤولية المنظمة تجاه مجتمعها وتداخل أنشطتها الاقتصادية مع أنشطتها الاجتماعية بحيث يصعب وضع حد فاصل بينها.

وبالتالي فإن عدم القدرة على الاتفاق حول رأي محدد نحو ماهية المسؤولية الاجتماعية وحقيقة أبعاده، معناه عدم القدرة على تحديدها وقياسها بشكل دقيق وموضوعي.

المشكلة الثانية:

إن قيم ومفاهيم المجتمع ومشكلاته وتوقعاته من منظمات الأعمال تختلف من مجتمع لآخر، فعلى مستوى قيم المجتمع ومفاهيمه، فإن القيم الدينية والمفاهيم القانونية السائدة في المجتمع تفرض على المنظمات إتباع وأداء سلوكيات معينة تكون مقبولة اجتماعياً لدى كل مجتمع بذاته، فما يعتبر سلوكاً مقبولاً لدى المجتمعات الغربية انطلاقاً من مفاهيم الحرية الشخصية قد يكون مرفوضاً لدى المجتمعات العربية والإسلامية. وبالتالي فإن اختلاف طبيعة قيم ومفاهيم ومشكلات وتوقعات كل مجتمع بحد ذاته من منظمات الأعمال العاملة لديه، يولد اختلاف في المسؤوليات الاجتماعية لتلك المنظمات في كل مجتمع من تلك المجتمعات.

المشكلة الثالثة:

إن المشاكل الاجتماعية تتصف بالحركية (الديناميكية)، وعليه فإن ما يزيد في صعوبة تحديد إطار عام للمسؤولية الاجتماعية هو أن توقعات المجتمع ومشاكله الاجتماعية ليست ثابتة

وإنما هي دائمة الحركة و التغير، لذلك من الصعب وغير المنطقي أن تحدد مجموعة ثابتة من الأنشطة الاجتماعية بحيث تسهم في حل المشاكل الاجتماعية المتغيرة في كل مجتمع وفي كل زمن.

وأمام ديناميكية المشاكل الاجتماعية يتحتم على المنظمات ضرورة القيام بتغيير وتعديل مسؤولياتها تجاه المجتمع الذي تعيش فيه بنفس معدل سرعة تغير تلك المشكلات، والتعامل معها عن طريق أنشطة اجتماعية تتصف بالحركة والتغير المستمرين.

وبالرغم من المعوقات السابقة، إلا أن هذا لا يعني عدم القدرة على تحديد مجالات عامة للمسؤولية الاجتماعية، فهناك العديد من المحاولات التي تمت بهدف تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية وتبويبها في مجموعات متجانسة، ولا يسع الباحثون استعراض كافة المحاولات في هذه الدراسة، لذلك سيتم الاقتصار على عرض بعض منها والتي من خلالها استقل الباحثون أبعاد دراسته الحالية، وقد قسم الباحثون تلك الجهود إلى:

- جهود المنظمات المهنية في تحديد إطار المسؤولية الاجتماعية.
- جهود الباحثين في تطوير إطار المسؤولية الاجتماعية.

1.2.1: الجهود المبذولة في تحديد إطار المسؤولية الاجتماعية:

1.1.2.1: جهود المنظمات المهنية في تحديد إطار المسؤولية الاجتماعية:

أولاً: دراسة المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA عام 1973م:

وقد شكلت لجنة لأجل تلك الدراسة وانتهت بتحديد ستة مجالات للأداء الاجتماعي وهي:

(لطفي، 2005: 73).

1. مجال البيئة.
2. مجال الموارد غير المتجددة.
3. مجال الموارد البشرية.
4. الموردون.
5. العملاء.
6. المجتمع.

ثانياً: دراسة جمعية المحاسبة الأمريكية AAA عام 74:

وقد أجريت دراسة ميدانية على بعض الشركات التي تقوم بإعداد قوائم وتقارير اجتماعية

وأصدرت تقريراً يحتوي على خمس مجالات للأداء الاجتماعي وهي: (جربوع، 2007: 248):

1. الرقابة على البيئة.
2. توظيف الأقليات.
3. العمال.
4. تحسين المنتج.
5. خدمة المجتمع.

ثالثاً: دراسة الجمعية القومية للمحاسبين NAA في عام 74:

وقد شكلت لجنة في هذه الدراسة وهي لجنة المحاسبة عن الأداء الاجتماعي والتي حددت في تقريرها أربعة مجالات للأداء الاجتماعي وهي:

1. تفاعل المنظمات مع المجتمع (المساهمات العامة).
 2. المساهمة في تنمية الموارد البشرية.
 3. المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية والبيئية.
 4. الارتقاء بمستوى جودة السلع والخدمات.
- وتعتبر القائمة التي اقترحتها اللجنة من أكثر القوائم قبولاً من قبل العديد من ذوي الاهتمام بالنواحي الاجتماعية للمنظمات لذلك ارتأى الباحثون استعراض ما اشتملت عليه تلك القائمة من مجالات اجتماعية على النحو الآتي: (بدوي، 2000: 86-89).

أولاً: أنشطة خاصة بمجال المساهمات العامة:

- وهي لتحقيق المنافع الاجتماعية للجمهور بشكل عام وتتمثل في:
1. تدعيم الأنشطة التعليمية والثقافية والهيئات الصحية العامة.
 2. العمل على تخفيف مشاكل الانتقال عن طريق رصف وإنشاء الطرق وتوفير وسائل الانتقال للعاملين فيها.
 3. المساهمة في حل مشاكل المعوقين وذوي العاهات وكذا المسنين والأطفال.

ثانياً: أنشطة خاصة بالموارد البشرية وتنميتها:

- وهي تلك الأنشطة التي تهدف إلى تحسين وضع العاملين وتتمثل في:
1. توفير فرص عمل متكافئة لكل أفراد المجتمع وكذا تحقيق فرص ترقية متكافئة للعاملين فيها على ضوء قدراتهم.
 2. إعداد برامج تدريب للعاملين لزيادة مهاراتهم ورفع دخلهم.
 3. الحفاظ على استمرارية العمل بالصيانة المستمرة للمعدات والجدولة المنظمة للإنتاج.

4. تحسين بيئة العمل وتوفير ظروف عمل صحية وآمنة.

ثالثاً: أنشطة خاصة بالمساهمة البيئية والموارد الطبيعية:

1. الالتزام بنصوص القانون من أجل تجنب مسببات التلوث بكافة مظاهره.
2. التخلص من المخلفات بطريقة تكفل تخفيض التلوث إلى أدنى حد ممكن وتصميم عمليات الإنتاج بطريقة تؤدي إلى تقليل المخلفات.
3. الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة والموارد الطبيعية والمساهمة في اكتشاف مصادر جديدة.

رابعاً: أنشطة خاصة بالمنتج أو الخدمة:

1. القيام بالبحوث التسويقية والفنية لتحديد احتياجات المستهلكين للوفاء بها.
2. توجيه برامج تثقيفية وإعلامية تعرف المستهلك بخصائص المنتج أو الخدمة.
3. وضع بيانات واضحة على عبوة المنتج عن طرق وحدود ومخاطر الاستعمال وتاريخ الصلاحية، مع مراعاة الالتزام بالصدق التام والموضوعية في الإعلان.
4. توفير مراكز خدمة لضمان صيانة المنتج وإصلاحه أو استبداله.
5. تصميم تعبئة وتغليف المنتجات بطريقة تكفل خفض احتمالات التعرض للضرر عند الاستخدام.

إن هذه القائمة توضح لنا اتساع نطاق الأداء الاجتماعي، إلا أن هذا لا يعني أنه واجب على كل منظمة الاضطلاع بكل هذه الأنشطة، فاختيار المنظمة لمجموعة معينة من الأنشطة يوقف على طبيعة عمل المنظمة نفسها وظروف المجتمع، بالإضافة إلى حجمها وقدراتها المادية والبشرية، فما تقوم به منظمة معينة من هذه الأنشطة قد لا تقوم به منظمة أخرى.

2.1.2.1: جهود الباحثين في تحديد إطار المسؤولية الاجتماعية:

لقد سعى العديد من الكتاب والباحثين إلى محاولة تحديد الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية من وجهات نظر مختلفة، ففي الدراسة التي قدمها Brummet عام 1973م أبرز فيها خمس مجالات يمكن أن توجد فيها الأهداف الاجتماعية المشتركة وهي:

1. المساهمة في صافي الربح Net Income Contribution.
2. المساهمة في الموارد البشرية Human resource contribution.
3. المساهمة في البيئة Environmental contribution.
4. المساهمة في السلعة أو الخدمة product or Service contribution.

أما كارول (Carrol, 1991: 42) فقد اعتمد على أربعة أشكال من المسؤولية يجب على المنظمات العصرية القيام بها وفقاً لهرم المسؤولية الاجتماعية الموضح بالشكل رقم (3).

وهي مرتبة حسب الأهمية إلى:

1. **المسؤولية الإنسانية:** وهي أن تتحمل المنظمة مسؤولية تطوعية في تقديم المنافع التي ترغب بها المجتمع والتي يريد أن يحصل عليها من المنظمة بصورة مباشرة كتقديم الدعم لمشاريع المجتمع المحلي والإسهام في التنمية والتطوير بهدف المحافظة على نوعية الحياة والعمل على تحسينها.

2. **المسؤولية الأخلاقية:** أي أن تكون المنظمة صالحة ومبنية على أسس أخلاقية وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة التي تتماشى مع مفاهيم ومعتقدات المجتمع وتكون غير مضرّة به.

3. **المسؤولية القانونية:** وهي أن تلتزم المنظمات بالانصياع إلى جملة التشريعات المنصوص عليها في القوانين والتي تحمي المجتمع، وأن تحاول المنظمة كسب الثقة عن طريق عدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون.

4. **المسؤولية الاقتصادية:** وهي قيام المنظمات بإنتاج السلع والخدمات التي يحتاج إليها المجتمع وتوفيرها بالسعر المرضي وكذا توفير عائد على الاستثمار بالنسبة للمساهمين فيها، بحيث تكون المنظمة بشكل عام نافعة ومجدية اقتصادياً.

وقد تم الاعتراف بالجانبين الاقتصادي والقانوني قبل مدة طويلة من الزمن، بينما الجانبين الأخلاقي والإنساني لم يحظيا بالاهتمام والتقدير إلا في الفترات الأخيرة.

وفي دراسة لموير (Moir, 2001: 16-22) اعتمد على نموذج يحتوي على الأبعاد

التالية:

1. مكان وبيئة العمل (الموظفين) Workplace (employees).
2. مكان السوق (المستهلكون والموردون) Marketplace (customers, suppliers).
3. البيئة Environment.
4. المجتمع Community.
5. الأخلاق Ethics.
6. حقوق الإنسان Human Rights.

واعتمدت دراسة علام أبعاداً أخرى تتمثل في النقاط التالية: (علام، 1991: 30-32):

1. متغيرات الأداء الاجتماعي تجاه العاملين.
2. متغيرات الأداء الاجتماعي تجاه العملاء.
3. متغيرات الأداء الاجتماعي تجاه المجتمع.
4. متغيرات الأداء الاجتماعي تجاه الملاك.

حيث أن الأبعاد السابقة تتشابه مع الأبعاد التي حددتها دراسة بدوي والتي تمثلت في شكل مجالات على نحو التالي: (بدوي، 2000: 81-89).

1. مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية.
2. مجال المساهمات العامة تجاه المجتمع.
3. مجال الاهتمام بالموارد البشرية.
4. مجال تحسين جودة المنتج أو الخدمة.

ومن خلال الاستعراض السابق يتبين أن هناك تقارباً إلى حد ما بين الكتاب والباحثين والجهات المعنية بالموضوع في تحديد لأهم أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمنظمة، ولم تخرج الدراسة الحالية عما حده السابقون من أبعاد ومجالات، حيث اعتمدت أربعة مجالات رئيسية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات في القطاع الصناعي في اليمن وهي:

1. المسؤولية تجاه المجتمع.
2. المسؤولية تجاه المستهلك.
3. المسؤولية تجاه الموارد البشرية.
4. المسؤولية تجاه البيئة.

حيث تعتبر المسؤولية تجاه الموارد البشرية (العاملين) مجالاً اجتماعياً داخلياً بالنسبة للمنظمة والمسؤولية تجاه الأطراف الثلاثة الأخرى مجالاً اجتماعياً خارجياً.

ولتوضيح المجالات الأربعة السابقة فإنه سيتم مناقشتها بشيء من التفصيل كما سيرد:

2.2.1: مجالات المسؤولية الاجتماعية.

1.2.2.1: المسؤولية تجاه المجتمع:

وهي مسؤولية المنظمة الاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق مزايا ومنافع لكافة أفراد المجتمع المحيط بها مما يعزز الصورة الذهنية الطيبة نحوها ويجعل لها قبولاً في الأوساط المختلفة، فالمنظمة تعيش وسط مجتمع معقد وغير منظم يمكن وصفه بأنه مجموعات لها اهتمامات مختلفة وتتأثر بالمنظمة بشكل أو بآخر، ف بجانب العاملين والمستهلكين والموردين

والمستثمرين والحكومة والذين يدخلون بشكل مباشر في عمليات المنظمة ويعتبرون الأساس في استمراريتها، هناك المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة التي لها كي ان مجتمعي منظم قائم على العضوية تبعاً للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي ولعل من أهمها: (الأغا، 2006: 47):

1. النقابات بمختلف أشكالها المهنية والعمالية والحركات الاجتماعية.
 2. الجمعيات بأنواعها: التعاونية والأهلية والنوادي.
 3. مراكز الشباب واتحاد الطلبة.
 4. الغرف التجارية والصناعية.
 5. جماعات رجال الأعمال والمنظمات غير الحكومية كمراكز حقوق الإنسان وحقوق المرأة.
 6. الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر ومراكز البحوث والدراسات والهيئات الثقافية.
- وهذا يزيد من أهمية الدور الاجتماعي للمنظمات تجاه المجتمع الذي تعمل في إطاره من خلال العلاقة التفاعلية بين المنظمة والأطراف الأخرى.

إن المنظمة الناجحة تحتاج للعمل في كظل مجتمع صحي ومزدهر، فمن خلاله تستمد في الأساس مدخلاتها، فالمنظمة لا يمكن أن تنمو وتستمر في مجتمع مليء بالمشاكل سواء كانت بيئية أو اجتماعية، وعلى المنظمة أن تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع وتلبية احتياجاته والمشاركة في حل مشاكله (الشرع، 1998: 27).

فالمنظمات بشكل عام تسعى لرسم سياسة الجار الطيب وليس الجار المتطفل العدائي ، وأن السمعة الطيبة في رأي الباحثون تأتي من خلال الدعم الفعال الذي تقدمه للمجتمع وللمؤسسات المختلفة كالمؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية والنسوية والرياضية وما شابهها والتي تسعى لتحقيق الرفاهية الاجتماعية ، وكذا المؤسسات الخيرية التي تسعى لتبني قضايا ذوي الاحتياجات الخاصة كالمعاقين والأيتام وأيضاً المسنين ، هذا بالإضافة الى مساهمة المنظمات في تخفيف بعض المشكلات الاجتماعية القائمة كالتدخين وتعاطي المخدرات على سبيل المثال ، والقيام بتوعية أفراد المجتمع بمظاهرها ومسبباتها وطرق الوقاية منها ، وكل ذلك يؤكد المسؤولية الاجتماعية للمنظمات ودورها في تحقيق رفاهية المجتمع على المدى البعيد .

2.2.2.1 المسؤولية تجاه المستهلك:

لقد اتسع مفهوم المستهلك ليشمل كل من يؤثر ويتأثر بقرارات الشراء للسلع أو الخدمات سواء كان فرداً أو منشأة، وقد اكتسب مفهوم حماية المستهلك أهمية واسعة في الفترات الأخيرة

نظرا للكثير من الأمراض والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تسببت بها منظمات الأعمال، وبرزت عدة حركات تهدف الى توجيه المنظمات وممارسة الضغوط عليها لمراعاة احتياجات المستهلك واهتماماته، وهي ما تعرف بحركة حماية المستهلك، وهي المتمثلة بالجهود المبذولة من أفراد أو جماعات أو مؤسسات لحماية حقوق المستهلكين. (سويدان، حداد، 2006: 92)

إن قيام المنظمة بمسؤوليتها الاجتماعية يتطلب منها مراعاة احتياجات المستهلك والحفاظ على حقوقه، ويمكن تحديد حقوق المستهلك والتي ذكرت في رسالة الرئيس الأمريكي الأسبق جون كندي عام 1962 والتي اعتبرت الوثيقة الرسمية لحقوق المستهلك على النحو التالي:

(عامر، 1998: 606)

أولاً: الحق في الشعور بالأمان:

وهو حق الحماية للمستهلك ضد السلع والخدمات التي قد تضر بصحته أحياته وما يتبع ذلك من ضرورة الالتزام بتطبيق القوانين والقرارات الحكومية في مجال تحديد المواصفات القياسية للمنتجات.

ثانياً: الحق في تزويده بالمعلومات

وهو الحق في حصوله على المعلومات الدقيقة والكافية والتي تمكنه من اتخاذ القرارات بالإضافة الى كونها حقيقية وصادقة، وحمايته من المعلومات المضللة التي تنطوي على الغش والتدليس مما يعني ضرورة تتبع المواصفات القانونية للأوزان والصلاحية وطرق الاستخدام على البطاقات التوضيحية للمنتجات بحيث تكون مفهومة للمستهلك العادي والبسيط.

وقد أثبتت الأبحاث حوالي 75% من المشترين يقرأون الملصقات الخاصة بالمنتجات الغذائية عند اتخاذ قرار بشراء أحد المنتجات للمرة الأولى (راتشمان، 2001، 93)، لذلك تعتبر الملصقات أحد المكونات الهامة في إعلام المستهلك.

ثالثاً: الحق في الاختيار:

وهو حق المستهلك في أن تتاح له فرصة الاختيار والمفاضلة بين السلع والخدمات التي يرغب بها بحيث لا يسود السوق حالة الاحتكار من قبل الباعة، وذلك يقتضي من الدولة مراقبة السوق والتأكد من المستوى المرضي للسلع والخدمات التي تعرض مع متابعة مواصفاتها وأسعارها.

رابعاً: الحق في الاستماع إليه:

وهو فسخ المجال أمام المستهلك لإبداء الرأي حول نتائجه وتوصيله إلى المعنيين بالأمر، خاصةً إذا كانت المنتجات معرضة لاحتمالات التلف والإضرار بالصحة، ويجب على الحكومة في هذا أن تحدد للمستهلكين الجهات والأجهزة الرسمية التي تتكفل بتلقي الشكاوى دون إهمالها واتخاذ كافة التدابير والإجراءات المناسبة بصددتها.

وقد تم مؤخراً إضافة حق التمتع ببيئة صحية ونظيفة، وحقوق الفقراء والقاصرين وحل المشكلات المتعلقة بالفقر والمساوي الناتجة عن تشغيل القاصرين في ميادين العمل. (البكري، 2001: 140).

وتوجه أصابع الاتهام إلى المنظمات أيضاً في عمدتها على التحايل واختراق حقوق المستهلك لتحقيق أكبر عائد ممكن، ويمكن تصنيف الممارسات الخداعية التي تمارسها المنظمات إلى ثلاث مجموعات: (إدريس، المرسى، 2005: 473)

1. **التسعير الخادع:** وهو التحايل على الأسعار الذي تتبعه المنظمات والذي يضمن أشكالاً مختلفة مثل التخفيضات الصورية وغيرها من الأساليب غير المشروعة.

2. **الترويج الخادع:** ويتمثل في المغالاة بالرسائل الإعلانية والتي تروج بصورة مضللة لملامح أو منافع أو أداء المنتجات بحيث تنثير اهتمام المستهلك وشغفه لامتلاك السلعة حتى لو لم يكن بحاجة إليها ويدخل في هذا الباب أيضاً تصميم وإجراء المسابقات الوهمية.

3. **التعبئة الخادعة:** وتتمثل في المغالاة في محتوى العبوة من خلال التعديلات التي تتم في المواصفات دون إعلام المستهلك، أو التغيير في الأوزان والكميات مع الاحتفاظ بالحجم ذاته، وكذا استخدام بيانات غير صحيحة ووصف المحتويات بشكل غير سليم، كما تتمثل في استخدام المنظمة لمواد غير صحية في عملية التعبئة والتغليف مما يعرض المستهلك للضرر.

ومما تقدم، يتبين أن الاهتمام بالمستهلك ومراعاة احتياجاته وقدراته الشرائية هي نقطة الانطلاق لتحمل المنظمات مسؤوليتها الاجتماعية تجاهه، أخذاً في الاعتبار حقوقه التي يجب الحفاظ عليها وعدم الإخلال بها سواءً عند العملية الإنتاجية أو العملية التسويقية، وأن التزام المنظمات بالوفاء بمسؤوليتها تجاه المستهلك يؤثر إيجاباً على صورتها الذهنية لديه وعلى أدائها السوقي في الأجل الطويل، ويخلق حالة من الإشباع والرضا عن السلع والخدمات المقدمة له،

علماً بأن المستهلك الحالي يمتلك حساً ووعياً أكثر نضجاً في تمييز الأداء وفي المفاضلة بين المنتجات المختلفة للمنظمات.

3.2.2.1: المسؤولية تجاه الموارد البشرية:

إن الموارد البشرية تعتبر ركناً أساسياً من الأركان المحركة للأداء والمحددة لمستواه في المنظمة وخاصة تلك المدربة والمؤهلة علمياً وعملياً، فالمنظمة كنظام اجتماعي بالإضافة إلى كونها نظاماً فنياً، يؤثر فيه ويكمّله العنصر البشري والذي يحتاج إلى فهم واستيعاب احتياجاته ودوافعه ومحاولة إشباعها وعدم الاقتصار والاكتفاء بدفع الأجور فقط، فهو يؤثر بشكل كبير في نجاح أو فشل أعمال أي منظمة من خلال مجموعة من المواقف والسلوكيات والاتجاهات النفسية التي يتخذها حيال تلك المنظمة، فإذا كانت الاتجاهات إيجابية أصبح المناخ النفسي داخل المنظمة صالحاً للاستمرار والنمو وإذا كانت الاتجاهات سلبية يعمل السلوك الإنساني بشكل معاكس للأهداف التنظيمية للمنظمة مما قد يؤدي إلى فشلها أحياناً (صلاح الدين، 1996: 35). إن المسؤولية تجاه الموارد البشرية تعتبر مجالاً داخلياً من مجالات المسؤولية الاجتماعية والتي يجب على المنظمة تحملها منذ اللحظة التي يتم فيها توظيف العاملين لديها، من خلال اتباع الإجراءات والسياسات الفعالة التي تستوعب احتياجاتهم وطموحاتهم وتطبيق العدالة في المعاملة أثناء التدرج الوظيفي والترقيات، وكذا الاهتمام بالتدريب والتطوير، وتوفير ظروف عمل ملائمة بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالجانب الصحي وتوفير النفقات العلاجية اللازمة، بل وتتعدى حدود مسؤولية المنظمة تجاه العاملين لتصل إلى المساهمة في نفقات بعثات الحج والعمرة وتسهيل إجراءاتها وتخصيص أماكن لإقامة الشعائر الدينية هذا بالإضافة إلى نفقات الأنشطة الرياضية والرحلات والحفلات التي تتكفل بها المنظمة من أجل توفير المناخ الملائم لعمالها والذي يهدف في النهاية إلى خلق وتعميق حالة الانتماء والولاء داخل نفوس العاملين تجاه المنظمة، حيث يظهر هذا الولاء من خلال قبول العاملين لأهداف وقيم المنظمة والاستعداد لبذل أقصى جهد ممكن نيابةً عنها بالإضافة إلى الرغبة القوية في المحافظة على استمرار العمل لديها. (المير، 1995: 212).

المسؤولية تجاه البيئة:

هناك صعوبة في وضع تعريف محدد لمفهوم البيئة نتيجة لتعدد مجالاتها سواء العلمية البحتة أو القانونية واختلاف مفهومها باختلاف تلك المجالات. فهناك من يعرف البيئة بأنها الوسط أو المكان الذي يعيش فيه الإنسان متأثراً ومؤثراً فيه بكل ما يحتويه من عناصر ومعطيات، سواء كانت طبيعية كالحرارة والرياح والأمطار والصخور والنباتات والحيوانات أو بشرية أسهم

الإنسان في وجودها كالعمران والطرق وغيرها (سلامه، الرشيدى، 2007: 222-223). وفي تعريف الأمم المتحدة أوضحت بأن البيئة هي "نظام فيزيائي وبيولوجي يحيا فيه الإنسان والكائنات الأخرى وهي كل متكامل وإن كانت معقدة تشمل عناصر متداخلة ومترابطة" (العزاوي، النقار، 2010: 94).

وقد عرف المشرع اليمني البيئة في القانون رقم 26 لسنة 1995م بشأن حماية البيئة في مادته الثانية الفقرة الثالثة بأنها "المحيط الحيوي الذي تتجلى فيه مظاهر الحياة بأشكالها المختلفة ويتكون هذا المحيط من عنصرين:

عنصر كوني: ويضم الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات وموارد طبيعية من هواء وماء وتربة ومواد عضوية وغير عضوية وكذا الأنظمة الطبيعية.

عنصر إنساني: ويشمل كل ما أضافه الإنسان إلى البيئة الطبيعية من منشآت ثابتة وغير ثابتة وطرق وجسور ومطارات ووسائل نقل وما استحدثه من صناعات ومبتكرات وتقنيات.

وبما أن البيئة هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل من خلاله على المقومات الأساسية لحياته، وجب عليه فهم البيئة فهماً صحيحاً وسليماً وأن يقوم بالعمل الجاد لحمايتها وتحسينها والارتقاء بها ومنع تدهورها أو تلوثها والتصدي لأي تغييرات في خواصها والذي قد يؤدي إلى الإضرار بالكائنات الحية أو التأثير على حياة الإنسان.

مظاهر التلوث البيئي:

إن المشاريع الاقتصادية وبالأخص الصناعية منها قد ساهمت في تلوث البيئة وقضت على الكثير من الثروات الطبيعية والتي تأثرت من جرائها أشكال الحياة النباتية والحيوانية وذلك بطرح الفضلات الملوثة أو السامة في الأنهار والبحيرات ومجاري المياه الأخرى أو عن طريق انبعاث الغازات السامة من المصانع وغيرها. ففي مؤتمر ستوكهولم والذي عقد في 1972 تم تعريف التلوث بأنه "تدخل الأنشطة الإنسانية في موارد وطاقات البيئة بحيث تعرض تلك الموارد والطاقات وصحة الإنسان أو رفايته ومصادر الطبيعة للخطر وتجعلها في وضع يحتمل معه تعرضها للخطر المباشر وغير المباشر" (شهاب، عيد، 2008: 110). كما عرف مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التلوث في 1974 بأنه "إدخال موارد أو طاقة عبر الإنسان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى البيئة بحيث يترتب على ذلك آثاراً ضارة تهدد الصحة الإنسانية أو تضر بالموارد الحية أو بالنظم البيئية أو تنال من قيم التمتع بالبيئة أو تعوق الاستخدامات الأخرى المشروعة لها" وهو التعريف الذي أيده الكثير من العلماء واعتمدته معظم الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بالتلوث. (الباز، 2005: 35-36).

أما المشرع اليمني فقد عرف التلوث في القانون رقم 26 لسنة 1995 بشأن حماية البيئة في مادته الثانية الفقرة الخامسة بأنه "قيام الإنسان بشكل مباشر أو غير مباشر، إرادي أو غير إرادي بإدخال أي من المواد والعوامل الملوثة في عناصر البيئة الطبيعية والذي ينشأ من جرائه أي خطر على صحة الإنسان أو الحياة النباتية والحيوانية أو أدى للموارد والنظم البيئية أو تأثير على الاستخدامات المشروعة على البيئة أو تتداخل بأي شكل في الاستمتاع بالحياة والاستفادة من الممتلكات. (القانون رقم 26 لسنة 1995، المادة الثانية، الفقرة الخامسة).

ويمكن تحديد أبرز مظاهر التلوث البيئي على النحو التالي: (حامد، 2000: 304-308).

أولاً: تلوث المياه:-

إن أهم مصادر تلوث المياه تتمثل في مخلفات التصنيع كالزئبق والرصاص ومخلفات الصرف الصحي وقد تتلوث المياه بمواد سامة ناتجة عن سوء استخدام الأسمدة والمخصبات الزراعية والكيميائية مما قد يؤدي إلى تسرب محاليل هذه المياه إلى مصادر مياه الشرب.

ثانياً: تلوث الهواء:-

يتلوث الهواء إما بمصادر طبيعية وهي التي لا دخل للإنسان فيها وأضرارها ليست جسيمة نتيجة تأقلم الكائنات الحية عليها وهي مثل غازات البراكين المتصاعدة وغاز الأوزون المتخلق ضوئياً في الهواء والأتربة المتخلقة من النيازك والشهب وغيرها (صلاح الدين، 2002: 5) أو بمصادر غير طبيعية من أبرزها الانبعاثات الصادرة من المصانع كالغازات والجسيمات العالقة والأتربة والدخان والرداذ، حيث أن الحرق غير المكتمل للوقود في كثير من المشاريع الصناعية يدفع بغازات مثل أكاسيد الكبريت وأكاسيد الكربون وأكاسيد النتروجين للامتزاج بالهواء الجوي. بالإضافة إلى عوادم وسائل النقل والغازات الكربونية المستخدمة في أنظمة التبريد ومرشات الأصباغ والتي تؤدي إلى تدمير طبقة الأوزون وهذا ولا يغيب عن البال النشاط الإشعاعي بسبب التفجيرات الذرية واستخدام الطاقة النووية.

ثالثاً: تلوث التربة:-

ويحدث التلوث في التربة نتيجة زيادة نسبة الملوحة أو التصحر أو بسبب دفن النفايات السامة الناتجة من مخلفات المصانع الكيميائية، بالإضافة إلى الاستخدام غير الرشيد للأسمدة الكيميائية والمبيدات في المشاريع الزراعية، هذا وإن زيادة المساحة العمرانية قد تسبب في تقليل المساحات الصالحة للزراعة.

رابعاً: التلوث الضوضائي:

وهو التلوث الناتج من تداخل مزيج من الأصوات العالية أو المزعجة والتي تؤثر على الجهاز العصبي للإنسان وصحته العضوية إذا ما تجاوزت الحدود التعرضية المسموح بها وهي مستوى شدة الصوت التي يمكن أن يتعرض لها الإنسان لمدة ثمان ساعات ولخمس أيام بشكل متواصل دون أن يؤثر على كفاءة سمعه. حيث أن الأضرار الناتجة عن التلوث الضوضائي لا تقل خطورة عن عناصر التلوث الأخرى، فالمستويات العالية من الضوضاء تؤثر على الأعصاب وتخلق أضراراً نفسية وعضوية على الإنسان متمثلة بالتوتر والقلق والضيق والصداع وصعوبة التركيز بالإضافة إلى الآلام ودوران الرأس واضطرابات ضربات القلب وارتفاع ضغط الدم، وقد تؤدي الضوضاء إلى اضطرابات في السمع وصمم في الأذنين على المدى الطويل، كما أن الأبحاث قد أثبتت أن الضوضاء تثير أعصاب كثير من الناس مما تدفعهم إلى الشجار الذي يضرب للضرب وأحياناً القتل. (الباز، 2006: 133-142).

ومما سبق، يتضح ضرورة إيلاء موضوع التلوث أهمية كبرى، وأصبح لازماً على المنظمة تحمل مسؤولياتها الاجتماعية والتزاماتها الأخلاقية تجاه آثار أنشطتها السلبية على البيئة، فالمنظمات التي تتبع مدخل منع التلوث وهو ما يسمى ببرنامج التسويق الأخضر (Green Marketing) تهتم بتحسين معدلات الأمان في منتجاتها وإعادة استخدام المخلفات، وتحسين أنظمة الرقابة على التلوث وتطوير استغلال الطاقة والموارد الطبيعية، ولا تقف مسؤوليتها عند حد منع التلوث الناتج من العمليات الإنتاجية فحسب، بل التفكير في الآثار المستقبلية على البيئة عند تصميم المنتجات وابتكار تكنولوجيا صديقة للبيئة والعمل على تحسين نوعية الحياة. أسس تمييز الأنشطة الاجتماعية:

لا يوجد اتفاق على الأنشطة التي تدخل أو التي لا تدخل ضمن نطاق الأداء الاجتماعي وتنطوي على مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ولكن هناك اتفاقاً عاماً على معيارين أساسيين في تمييز الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وهما:-

1- معيار الإلزام/ عدم الإلزام القانوني:-

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن وجود أو عدم وجود إلزام قانوني في القيام بالنشاط الاجتماعي هو ما يفرق بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية، فالنشاط الاجتماعي وفق هذا المعيار هو ما تقوم به المنظمة من أنشطة بشكل اختياري والتي تعنى بالتزاماتها تجاه المجتمع.

2- معيار طبيعة النشاط:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المسؤولية الاجتماعية لا تقتصر فقط على الأنشطة التي تقوم بها المنظمة بشكل اختياري، ولكنها تشمل على كل الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي بغض النظر عما إذا كانت المنظمة ملزمة بها قانوناً أم لا، فالأنشطة الاجتماعية هي تلك التي تقوم بها المنظمة اختياريّاً استجابة لضغوط المجتمع أو لإدراك الإدارة وتجاوبها مع المشكلات الاجتماعية بالإضافة إلى تلك التي تقوم بها نتيجة التزامها بالقوانين والأنظمة واللوائح الحكومية.

وعلى قدر أن المعيار الأول هو الاتجاه السائد في الفكر الإداري والمحاسبي إلا أن الباحثون يتفقوا مع أصحاب الاتجاه الثاني في معيار تمييزهم للأنشطة الاجتماعية، وفي رأي الباحثون فقد تدخلت الدولة في الكثير من البلدان في العقود الأخيرة بإصدار التشريعات وسن القوانين التي تنظم عمل المنظمات وتلزمها بتحمل مسؤوليتها الاجتماعية بأداء أنشطة معينة للوفاء بها، وهي وفق المعيار الأول ستعالج وكأنها أنشطة اقتصادية، وهو ينافي طبيعتها، حيث أن النص القانوني لا ينزع الهدف الاجتماعي عن هذا النشاط وإنما يؤكد، بالإضافة إلى أن معيار طبيعة النشاط يؤدي إلى معالجة الأنشطة معالجة واحدة بوصفها ذات طبيعة معينة اجتماعية كانت أو اقتصادية وهو ما يحقق الثبات النسبي عند معالجة الأنشطة محاسبياً، وأن اتباع المعيار الأول يؤدي إلى الخلط في الأنشطة (الفضل، 1994: 81)، (علام، 1998: 28)، فالقيام بأنشطة معينة التزاماً بالقانون تعالج كنشاط اقتصادي، بينما لو بذلت جهوداً إضافية تفوق ما يتطلبه القانون سوف تعالج على أنها أنشطة اجتماعية مما يعطي النشاط الواحد طبيعتين ومعالجتين مختلفتين.

الفصل الثالث

المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

الفصل الثالث

المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

المبحث الأول

الإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

1- مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

لقد تعددت الآراء حول مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ومن خلال الاطلاع على الأدبيات المختلفة في هذا الموضوع فقد تم النظر لها وفق ثلاثة اتجاهات رئيسية: (الشيرازي، 1990: 349)، (بدوي، عثمان، 2000: 452-454)، (حنان، 2003: 253-254).

الاتجاه الأول:

اعتبار المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية امتداداً لمجال المحاسبة المالية التقليدية لتغطية الأداء الاجتماعي للمنظمة، بحيث تشمل القوائم المالية بيانات كافية عن الأداء الاجتماعي جنباً إلى جنب مع الأداء الاقتصادي، فإذا ما تم تطوير مبادئ وقواعد المحاسبة المالية فإنه يمكن توفير المعلومات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من خلال نظام محاسبي واحد.

الاتجاه الثاني:

النظر على المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بنظرة أوسع وأشمل كإطار فكري شامل للمحاسبة الحالية – إدارية ومالية – حيث يتم النظر إلى المحاسبة بنظرة جديدة تأخذ بوجهة نظر المجتمع وليس وجهة نظر المنظمة فحسب، وقائمة على مفاهيم وأفكار اقتصاديات الرفاهة. فهذا الاتجاه يجعل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي الأساس وباقي فروع المحاسبة الأخرى تابعة لها.

الاتجاه الثالث:

اعتبار المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أحد الفروع المتميزة داخل الإطار العام للمحاسبة، حالها حال المحاسبة الإدارية والمحاسبة المالية ومحاسبة الموارد البشرية، أي أن هذا الاتجاه يعطي الاستقلالية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كفرع له خصوصياته. وبالرغم من الاختلافات في وجهات النظر حول المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية إلا أن الرأي الغالب هو أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لها من المقومات الخاصة التي تجعلها نظاماً محاسبياً مستقلاً، ويطلق عليها تسميات مختلفة وهي:

- المحاسبة الاجتماعية social accounting
- المحاسبة الاجتماعية – الاقتصادية socio-economic accounting
- المحاسبة الاجتماعية والبيئية Social and environmental accounting
- المحاسبة الاجتماعية للشركات Corporate social accounting
- التقارير الاجتماعية للشركات corporate social reporting
- المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية social responsible accounting (وهي التسمية الأكثر انتشاراً)

وقد تعددت التعاريف التي قدمها الباحثون حول مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية. فقد عرفها Mobley بأنها: "عملية ترتيب وقيام وتحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن سلوك القطاع العام والقطاع الخاص" (الحيالي، 2002: 22)، أما Linowess (1970) فقد عرف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بأنها: "النظام المحاسبي الذي يختص بعملية قياس الصفقات أو العمليات التي تحدث فيما بين المنشأة والبيئة الاجتماعية من حولها ومن ثم الإفصاح عن الآثار التي تترتب عليها لجميع الأطراف ذات العلاقة، وعليه فإن الهدف الرئيسي لهذا النظام يتمثل في القيام والإفصاح للتكاليف والفوائد الاجتماعية لمنشآت الأعمال" (مطر، السويطي، 2008: 422). كما عرفها Estes (1973) بأنها: "وسيلة لتوصيل المعلومات عن الواقع الاجتماعي وتكون في متناول صناع القرار". (Saaydah, 2005, (436).

وقد أكد Ramanathan فيما بعد على التعريف السابق وركز بدوره على القياس والإفصاح لتقييم الأداء الاجتماعي وبذلك فقد عرفها بأنها: "عملية اختيار المتغيرات والمقاييس للأداء الاجتماعي للمنظمة، وإجراءات القياس، والعمل بطريقة منتظمة على تطوير وتقديم معلومات مفيدة لتقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة وتوصيل هذه المعلومات للمجموعات الاجتماعية ذات العلاقة داخل المنظمة وخارجها" (Ramanathan, 1976: 519).

ويرى Perks (1993) أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يمكن تعريفه بأنها: تشمل التقرير بواسطة الشركات أو المنظمات الأخرى عن مجالات اجتماعية واقتصادية أوسع للأداء وليس التقرير عن الربح والمركز المالي فقط، والتقرير للمجاميع ذات الاهتمام والتي لا تنحصر على المساهمين والدائنين فقط وإنما تشمل الموظفين والمجتمع ككل" (Abu-Baker, Abdel (Karim, 1998: 417).

أما كروثير Crowther فقد أورد تعريفاً للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يقول فيه بأنها: "مدخل للتبليغ عن أنشطة المنظمة والتي تؤكد على ضرورة تحديد السلوك الاجتماعي لها،

ويكون ذلك للأطراف التي تكون المنظمة مسئولة عن أدائها الاجتماعي تجاهها، وتطوير طرق ملائمة للقياس والإفصاح". (Crowther, 2000: 20).

وعلى مستوى الجهود العربية فقد عرفها الشيرازي بأنها: "مجموعة الأنشطة الخاصة بالقياس والتحليل للأداء الاجتماعي لوحدة محاسبية معينة، والعمل على توصيل المعلومات اللازمة للأطراف والفئات المعنية بغرض المساعدة في عملية التقييم واتخاذ القرارات" (الشيرازي، 1990: 350)، وقد عرفها جهماني بأنها: "عملية قياس وتوصيل المعلومات عن آثار أنشطة الوحدة الاقتصادية على العاملين فيها وعلى المجتمع والبيئة" (جهماني، 1995: 46).

وقدم فرغلي تعريفاً للمحاسبة على المسؤولية الاجتماعية ووصفها بأنها "توصيل عمليات المنظمة الاجتماعية وتحديد معايير قياس الأداء لكل عملية منها وإعداد تقارير تتضمن نتائج ذلك الأداء من تكاليف وعوائد، وكذا نتائج الأعمال الاجتماعية للمنظمة، والمركز المالي الاجتماعي لها، ويتم تنفيذ ذلك بالاعتماد على مجموعة من الفروض والمبادئ والمفاهيم والملائمة للتقرير عن الأنشطة المختلفة للمسؤولية الاجتماعية للمنظمة" (فرغلي، 1996: 32).

وبالرغم من تعدد التعاريف التي قدمت في هذا المجال إلا أنه من الملاحظ أنها جميعاً تتضمن كلاً من القياس والإفصاح، وبذلك يمكن الوصول إلى أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية عبارة عن نظام محاسبي يعنى بقياس وتحليل التأثيرات الاجتماعية والبيئية الناتجة عن سلوك المنظمة وتفاعلها ضمن مجتمع ما، والعمل على تقييمها ومن ثم الإفصاح عنها إلى مختلف أصحاب المصالح ذات العلاقة سواء داخل المنظمة أو خارجها.

2- ازدياد الاهتمام بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

ظهرت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كمدخل بدأ تطوره في المملكة المتحدة بداية السبعينيات من القرن الماضي نتيجة للضغوط المتزايدة على المنظمات ومطالبتها بالتصرف أخلاقياً وتوسيع نطاق اهتمامها لتشمل المسؤولية الاجتماعية لها مع ضرورة المحاسبة عن تلك المسؤوليات، وهي ما تعجز عنه المحاسبة التقليدية في قياس الأداء الاجتماعي وتقييمه.

وقد وجهت انتقادات عديدة للمحاسبة التقليدية كان من أبرزها:

1. اهتمامها بالأنشطة الاقتصادية للمنظمة فقط.
2. اقتصرها على العمليات المالية والتي يمكن التعبير عنها بصورة نقدية.
3. توفير المعلومات لفئة معينة تقتصر على المساهمين والممولين.
4. اقتصرها على تقديم المعلومات لأغراض اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية فقط.

(http://en.wikipedia.org/wiki/social_accounting)

ونتيجة لأوجه القصور هذه فقد اهتمت غالبية المجامع والهيئات المحاسبية والمهنية بالموضوع وذلك على النحو التالي: (المطوع، 2008: 32-36):

1. تقديم اقتراحات من قبل مجموعة العمل التابعة لجمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) لدراسة أهداف القوائم المالية تتضمن ضرورة الإفصاح عن الأنشطة التي لها تأثير اجتماعي في القوائم المالية ووصفته بأنه أحد المعايير لتقييم كفاءة أداء المنظمة من وجهة نظر المجتمع. كما خصصت إحدى اللجان التابعة لها تحت اسم "المحاسبة لأغراض الأداء الاجتماعي" لغرض دراسة هذا الموضوع، ومن بين أهداف هذه اللجنة:
 - مراجعة الجهود التي تبذل في مجال المحاسبة لأغراض الأداء الاجتماعي.
 - مراجعة وتقييم ما وصل إليه القياس في مجال الأداء الاجتماعي.
 - تحديد المجالات التي يمكن بحثها في القياس الاجتماعي وإمكانية دراسة إحداها بعمق.

2. تكوين عدد من اللجان التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين لدراسة وتطوير أنظمة القياس في المحاسبة الاجتماعية، وذلك لمساعدة المنظمات في هذا المجال.
 3. مطالبة لجنة بورصة الأوراق المالية الأمريكية بضرورة الإفصاح عن سياسة المنظمة في مجال مكافحة التلوث البيئي وما تم تنفيذه منها. (الديب، 1998: 1-11).
 4. مطالبة معهد المحاسبين القانونيين بإنكلترا وويلز بإعادة النظر في أهداف التقارير المالية في ضوء المتطلبات الجديدة لمستخدميها، وبالشكل الذي يمكنها من مقابلة أهداف المجتمع، كون المجتمع يعتبر من بين مستخدمي بيانات التقارير المالية.
- ومع أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية قد لاقت اهتماماً وانتشاراً في السبعينيات من القرن الماضي إلا أنها قد تلاشت بحلول الثمانينات ثم عاد الاهتمام بها في منتصف التسعينات نتيجة الاهتمام بالقضايا البيئية وارتفاع نسب التلوث في البلدان الصناعية ولم يؤخذ هذا الاهتمام على المستوى الأكاديمي فحسب بل حتى على المستوى المهني والممارسة العملية والتطبيقية في هذا المجال.

ولقد تعددت الآراء حول الأسباب والعوامل التي أدت إلى الاهتمام بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمنظمات ويرى الباحثون أنها في مجملنا تدور حول ثلاثة عوامل رئيسية يمكن صياغتها على النحو التالي:

أولاً: الاعتراف المتزايد بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمة:-

حيث تعرضت العديد من المنظمات لضغوطات تلزمها بتحمل مسؤوليتها الاجتماعية في معالجة مشاكل البيئة الناتجة عن الأثر السلبي لأنشطتها وقضائها على الثروات الطبيعية وإضرارها بالصحة العامة وخاصة مع الإدراك المتنامي للقضايا البيئية، وكذا مطالبة منظمات المجتمع المدني لها في تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان وخاصة مع ضعف القدرة لدى الحكومات في حل تلك المشكلات لوحدها، مما انعكس على مسؤولية الإدارة في توفير المعلومات الملائمة عن التكاليف والمنافع اللازمة لتحقيق تلك المسؤولية (مطر، السويطي، 2008: 420).

ثانياً: الضغوط الخارجية المستمرة لغرض الإفصاح عن الأداء الاجتماعي:

حيث تزايدت المطالبة بضرورة تحسين مجالات الإفصاح وتوسيع مضمونها لتشمل الإفصاح عن مدى وفاء المنظمة لمسؤوليتها الاجتماعية والإسهامات الاجتماعية لها والتي يجب أن تكون بنفس ضرورة وأهمية الإفصاح عن المسؤولية الاقتصادية والتي تعكس العمليات المالية فقط. وقد صار هناك بعض المستثمرين الذين يأخذون في اعتبارهم العوامل الاجتماعية عند اتخاذ قرارات الاستثمار، كما ظهر مفهوم المستثمر الأخلاقي والذي يهتم بأخلاقيات الإدارة وبالجوانب الاجتماعية للمنظمة، حيث يتجنب استثمار أمواله في منظمات قد تكون سبباً في إحداث بعض الأضرار البيئية على سبيل المثال. (بدوي، عثمان، 2000: 446-447).

ثالثاً: الحاجة إلى وسيلة لقياس الأداء الاجتماعي للمنظمة:

حيث أن أمانة عرض البيانات المحاسبية لأي منظمة تتطلب ضرورة الأخذ في الحسبان العمليات الاجتماعية باعتبارها من الأحداث التي لا بد من قياسها محاسبياً والتقرير عنه. وتعجز المحاسبة التقليدية عن قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية بحكم أنها تأثيرات جانبية للأنشطة الأساسية وغير قابلة للقياس النقدي في معظمها وذلك بالرغم من أهمية التكاليف الاجتماعية في تحديد التكلفة الحقيقية لنشاط المنظمة. فالحاجة إلى وجود بيانات واقعية توضح إجمالي التكاليف والمنافع الاجتماعية للمنظمة يتطلب البحث عن مقاييس ملائمة كوسيلة لقياس الأداء الاجتماعي وهي المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

3.1.2: مصطلحات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

إن ظهور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كأحد فروع المحاسبة العامة خلق مجموعة من المفاهيم والمصطلحات المحاسبية من أهمها:

1. العملية الإبداعية Social Transaction:

هي تلك الأنشطة ذات المضمون الاجتماعي والتي لا تتم عن طريق قوى السوق المتعارف عليها ولا يترتب على حدوثها أي آثار اقتصادية مباشرة، وهي عملية متبادلة ما بين المنظمة والمجتمع بحيث تقوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بقياسها مثل: مساهمة المنظمة في تنمية مهارات العاملين والارتقاء بوظائفهم وتصميم برامج تنقية البيئة من الملوثات وغير ذلك.

2. التكلفة الاجتماعية Social Cost:

وهي الأعباء المالية التي تنفقها المنظمة دون حصولها على عائد أو منفعة اقتصادية مباشرة، وفي الوقت ذاته هي التضحيات التي يقدمها المجتمع أو الأضرار التي تصيبه نتيجة مزاوله المنظمة لنشاطها.

3. المنفعة الاجتماعية Social Benefit:

وهي الآثار الخارجية الموجبة نتيجة اضطلاع المنظمات بالأنشطة الاجتماعية والتي تعود على المجتمع والمنظمة على حد سواء.

4. الدخل الاجتماعي Social Income:

ويعبر عن صافي المساهمة الاجتماعية ويتم حسابه من خلال المقابلة بين التكاليف والعوائد الاجتماعية.

5. الأطراف الاجتماعية Social Parties:

وهم مجموعة من الأفراد الذين تربطهم علاقة اجتماعية من المنظمة والذين يتأثرون أو قابلين للتأثير من قبل المنظمة كالممولين والعمال والمستهلكين وأعضاء المجتمع المحلي والحكومة والمجتمع ككل. (Crowther, 2009: 19).

6. المراجعة الاجتماعية Social Auditing:

فحص وتقييم الأداء الاجتماعي – البرامج والأنشطة الاجتماعية – بهدف التحقق من ملائمة وكفاية الإفصاح في القوائم الاجتماعية عن مدى تنفيذ المنظمة لمسؤوليتها الاجتماعية وفاعلية تنفيذها سواء الجبرية أو الطوعية وذلك باستخدام مجموعة من المعايير الملائمة. والتقرير عن ذلك للأطراف المهمة بالأمر. (عبدالغني، 1996: 50).

4.1.2: الفروض الأساسية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

إن نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يقوم على أربعة فروض رئيسية وهي: (مطر، السيوطي، 2008: 423):

1. تقع على المنظمة التزامات ومسؤوليات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وهي تقبل تحمل تلك الالتزامات والمسؤوليات.

2. إن الموارد الاقتصادية للمجتمع تتصف بالندرة، لذلك وجب استغلالها بفاعلية قصوى، بما يؤدي إلى تعظيم العائد الاجتماعي المتحقق من الاستثمار الاجتماعي.
3. لا يمكن اعتبار الموارد الاقتصادية العامة التي تستنفذها المنظمة في نشاطها التشغيلي كالماء والهواء بأي حال من الأحوال سلعاً مجانية free goods وإنما هي موارد اقتصادية واجتماعية يجب على المنظمة تعويض المجتمع عما تستنفذه منها.
4. إن للمجتمع كل الحق في الاطلاع على مدى تنفيذ المنظمة لمسؤولياتها تجاهه، وذلك ضمن الأسس والقواعد المتعارف عليها للإفصاح المحاسبي.

5.1.2: أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

تتلخص أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على النحو التالي:

1. تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمنظمة Net social contribution والتي لا تقتصر على عناصر التكاليف والمنافع على المستوى الداخلي لها وإنما تتضمن أيضاً العناصر الخارجية والتي تؤثر على مختلف القطاعات في المجتمع.
 2. المساعدة في تحديد فيما إذا كانت استراتيجية المنظمة وأنشطتها والتي تؤثر بصورة مباشرة على الموارد المتاحة وعلى أفراد المجتمع، تتوافق مع أولويات ذلك المجتمع من جهة ومع طموحه وتطلعاته من جهة أخرى.
 3. توفير المعلومات التي تتعلق بأهداف وسياسات وبرامج وأداء المنظمة وكذا مساهمتها وذلك بطريق مثلى لكل أفراد المجتمع (Ramanathan, 1976: 522).
 4. تحسين مستوى الاهتمام والوعي لدى جهاز المنظمة الإداري بالآثار الاجتماعية الناتجة عن نشاطها بما يؤدي إلى تحديد النطاق الأمثل للأنشطة الاجتماعية وترشيد القرارات المتعلقة بالرقابة عليها وتوجيهها (بدوي، عثمان، 2000: 455).
- ويتعلق الهدف الأول والثاني بوظيفة القياس المحاسبي للأنشطة الاجتماعية، بينما الهدف الثالث يتعلق بوظيفة الإفصاح عن تلك الأنشطة لكل الأطراف ذات العلاقة، أما الهدف الرابع فهو هدف تنظيمي ورقابي للأنشطة الاجتماعية.
- وفي نهاية هذا المبحث يتبين أن نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هو نظام لتوفير البيانات والمعلومات المحاسبية عن الأنشطة والظواهر الاجتماعية الناتجة عن أنشطة المنظمة الاقتصادية وقياسها عن طريق تسجيلها وتبويبها ومن ثم الإفصاح عنها في مجموعة من التقارير وتقديمها للجهات المستفيدة منها بصورة دورية.

ويمكن القول إن ظهور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية قد أثار قضيتين هامتين وهما:
التوسع في القياس المحاسبي والتوسع في الإفصاح المحاسبي، إلا أن هناك صعوبة في إخضاع
الأنشطة الاجتماعية لعملية القياس، وخاصة أن القياس المحاسبي يقوم على أساس القياس النقدي
للأنشطة، وأن كثيراً من الأنشطة الاجتماعية يصعب قياسها نقدياً، وسيتم تناول القياس المحاسبي
للأنشطة الاجتماعية تفصيلاً في المبحث القادم.

المبحث الثاني

القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية

1.2.2: مفهوم القياس المحاسبي:

إن القياس هو أحد عناصر الجانب التطبيقي للمحاسبة، كون منهج المحاسبة منهجاً قياسياً في الأساس، فلفظ المحاسبة تعني بمعناها المجرد العد باستخدام الأرقام وبالتالي القياس، وهي تعرف من حيث وظيفتها بأنها أداة لقياس دخل المنظمة وثرواتها والبيانات المتعلقة بها. ولقد تناول العديد من الكتاب المحاسبين وغير المحاسبين مفهوم القياس، حيث يرى البعض أن القياس هو تخصيص الأرقام للأشياء أو للأحداث طبقاً لقواعد معينة (لطفي، 2005: 475). وقد وصف الحياي عملية القياس بأنها: "مقارنة عنصر بعنصر آخر للوصول إلى القيمة العادلة الذي يخزنه العنصر المقاس وعادة ما يكون عنصر المقياس هو النقود" (الحياي، 2007: 101). كما وعرفت بأنها "قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناءً على قواعد طبيعية يتم اكتشافها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة" (مطر، السويطي، 2008: 128).

أما مفهوم القياس في المحاسبة فيمكن حصره في التعبير الكمي للظواهر والأحداث المالية انطلاقاً من أن القياس المحاسبي يهدف إلى قياس القيمة الاقتصادية للثروة وما يطرأ عليها من تغييرات، فالقياس المحاسبي هو عملية تستطيع إدارة المنظمة من خلالها التعرف على نتائج الأحداث الاقتصادية والأنشطة الإنتاجية التي تمت في الفترة السابقة وأثرها على المركز المالي للمنظمة وحقوق مالكيها. (برهان، 2001: 148).

وقد أوردت جمعية المحاسبة الأمريكية تعريفاً للقياس حيث وصفت عملية القياس بأنها: "تتمثل في قرن الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناءً على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة" (الحياي، 2002: 35) ويعد هذا التعريف من أكثر التعاريف المحددة لعملية القياس المحاسبي.

ومن المعلوم أن النقود تمثل وسيلة التعبير عن القياس المحاسبي للأحداث الاقتصادية للمنظمة وهو ما جرى عليه العرف للإثبات النقدي وإعداد القوائم المالية، أما بالنسبة للأحداث غير الاقتصادية والمتمثلة في أنشطة المسؤولية الاجتماعية فإن قياسها يمثل إحدى الصعوبات التي تواجه الإطار الحالي للفكر المحاسبي وتمثل عقبة أمام تطوير المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بحكم أن الأحداث والأنشطة ذات المضمون الاجتماعي ترتبط بأهداف ورغبات المجتمع، والتي تختلف باختلاف المجتمعات بقيمها وعاداتها وتقاليدها وتغيرها على مدى الوقت

- حتى في إطار المجتمع الواحد، ناهيك عن أن البعض منها تقع خارج التعبير المالي لأنشطة المنظمة حيث قد تضم بيانات ليس بالضرورة بيانات كمية ولا يتم التعبير عنها بصورة نقدية. وقد بين العاني أن الصعوبات التي تواجه القياس الاجتماعي ناتجة عن الأسباب التالية:
1. إن طبيعة الأنشطة الاجتماعية غير محددة المعالم ولم يتم الاتفاق على ماهيتها، وذلك بسبب الفجوة الموجودة بين ما يتوقعه المجتمع من منظمات الأعمال العاملة فيه وبين ما ترى تلك المنظمات حدود مسؤوليتها تجاه المجتمع.
 2. صعوبة التعبير بوحدات قياس نقدية عن المنافع الاجتماعية كمردود للأداء الاجتماعي.
 3. طول الفترة الزمنية بين واقعة حدوث التكلفة الاجتماعية وبين زمن المنفعة الاجتماعية المتحققة من تلك التكلفة. (العاني، 2005: 8).

وبالرغم من صعوبة قياس مثل تلك الأنشطة إلا أنه لا يجب أن تقف عقبة أمام محاولات تطوير القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية للمنظمة وإن كانت نتائج القياس تقريبية فهي أفضل من عدم القياس نهائياً. ويمكن القول أن القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية فهو قياس كل الأنشطة والأحداث الكمية وغير الكمية المتعلقة بمجالات المسؤولية الاجتماعية المختلفة والتعبير عنها نقدياً أو كمياً أو حتى وصفيّاً.

إن نموذج المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يتطلب توسعاً في القياس المحاسبي وبحيث يمتد ليشمل الآثار الخارجية لأنشطة المنظمة المختلفة، وتتمثل تلك التأثيرات بالتكاليف والمنافع الاجتماعية (مطر، 2004: 36) وهي ما سيتم مناقشتها في الفقرات القادمة.

2.2.2: مفهوم التكاليف الاجتماعية:

لم يتم الاتفاق في الأدب المحاسبي حول مفهوم محدد وواضح للتكاليف الاجتماعية فهناك وجهتا نظر أساسية لهذا النوع من التكاليف هما: وجهة نظر المنظمة أو كما تسمى وجهة النظر المحاسبية ووجهة النظر الاجتماعية أو كما تسمى وجهة النظر الاقتصادية.

فمن وجهة نظر المنظمة (وجهة النظر المحاسبية) تمثل التكاليف الاجتماعية المبالغ المنفقة من قبل المنظمة نتيجة التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية سواء طوعاً أو قانونياً دون أن يكون لها عائد اقتصادي مباشر، وقياسها هنا يعتمد على أساس التكلفة الفعلية أي حجم الإنفاق في هذا الجانب (نور، شاكر، 2004، 279، 278).

أما وجهة النظر الاجتماعية (وجهة النظر الاقتصادية) فإن التكاليف الاجتماعية تمثل قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار وتضحيات ناتجة عن النشاطات الاقتصادية للمنظمة أي حجم الأعباء الملقاة على عاتقه نتيجة للآثار السلبية لنشاط المنظمة والتي قد تكون خارج نطاق

سيطرتها، وطبقاً لهذا المفهوم للتكاليف الاجتماعية فإن الأساس الممكن اتباعه في القياس هو تكلفة الفرصة البديلة بدلاً من التكاليف الفعلية.

وبالرغم من أن الأخذ بمفهوم التكاليف الاجتماعية من وجهة النظر المحاسبية تعتبر أساس قياس سهل التطبيق إلا أنه لا يحقق نتائج دقيقة لتقييم الأداء الاجتماعية وبالتالي التقرير عنه بشكل موضوعي. وذلك لأنها تتجاهل قيمة الأضرار الناتجة عن أنشطة المنظمة ذات التأثير السلبية والتي تلحقها بالمجتمع طالما لم يدفع مقابلاً لها.

ومع أن وجهة النظر الاقتصادية تأخذ هذا الجانب في الاعتبار إلا أنها تتجاهل بدورها التكاليف المنفقة التي تتحملها المنظمة نتيجة قيامها ببعض الأنشطة أو البرامج الاجتماعية بشكل طوعي أو تنفيذاً لسياسات الدولة العامة أو تطبيقاً لقوانين معينة لا دخل للمنظمة في تحديدها أو التحكم فيها.

وحقيقةً توجد هناك صعوبة نوعاً ما في قياس التكاليف الاجتماعية المنطوية تحت المفهوم الاقتصادي لها، لذلك فإنه في الواقع العملي عادةً ما يتم تفضيل واتباع طريقة القياس من وجهة النظر المحاسبية لعدة أسباب منها: (علام، 1998، 33):

- 1- أن هذه الطريقة تخرج بعملية القياس للتكاليف الاجتماعية بعيداً عن دائرة الاجتهادات والأحكام الشخصية في الوصول إلى تقديرات لعناصر تكاليف الأضرار الاجتماعية.
- 2- تتلائم هذه الطريقة مع ظروف وإمكانيات الدول النامية والتي تعاني من عدم توفر بيانات كافية ولازمة للتوصل إلى تقديرات تكاليف منع حدوث الأضرار الاجتماعية أو تكاليف تصحيحها.

- 3- إن طريقة القياس من وجهة النظر المحاسبية علاوةً على سهولة تطبيقها عملياً فإنها تتفق مع ما أقرته النظرية المحاسبية طالما أن المنظمة لم تدفع مقابلاً لهذه الأضرار.

- 4- وجود صعوبات عملية في بعض الأحيان تصل إلى حد استحالة إعداد تقديرات ولو حتى تقريبية لتكاليف الأضرار الاجتماعية بطريقة القياس من وجهة النظر الاقتصادية، فالأضرار الناجمة عن التلوث بكافة أشكاله على سبيل المثال ما هي إلا حصيلة آثار سلبية لنشاط جميع المنظمات العاملة في منطقة ذلك المجتمع، مما يصعب معه تحديد نصيب كل منظمة ولو بشكل تقريبي من تكاليف تلك الأضرار التي تحملها ذلك المجتمع. ويتفق الباحثون مع اتجاه اتباع هذه الطريقة خاصة في ظل الواقع العملي للمنظمات الصناعية في بلادنا، وشحة المعلومات اللازمة لعمل التقديرات الخاصة بالأضرار الاجتماعية. فضلاً عن حداثة موضوع التكاليف الاجتماعية وقضايا المسؤولية الاجتماعية في محافظة صنعاء عموماً.

1.2.2.2: طرائق قياس التكاليف الاجتماعية:

إن التوسع في مفهوم التكاليف الاجتماعية والأخذ بالمفهوم الاقتصادي لها، أي أخذ التكاليف الاجتماعية غير المباشرة- كما يسميها الشيرازي - يثير مشكلة في كيفية القياس النقدي لقيمة الأضرار التي تسببها المنظمات وتحملها المجتمع، وبالتالي صعوبة تحويل تلك الأضرار من تكاليف خارجية وغير خاضعة لرقابة المنظمة ويقع عبؤها على المجتمع إلى تكاليف داخلية تتحملها المنظمة المتسببة في حدوثها وتكون خاضعة لرقابتها. (الشيرازي، 1990: 352-353). وتجدر الإشارة إلى أن الفكر المحاسبي قد لجأ إلى تحديد طرائق قياس غير مباشرة للوصول إلى قياس التكلفة الناشئة عن تلك الأضرار، مع العلم أنه من الصعب أن تتطابق التكاليف الاجتماعية التي تنفقها المنظمة مع التكاليف الاجتماعية من وجهة نظر الاقتصاد الكلي، إلا أن أهم الأسباب والطرائق المقترحة لقياس التكاليف الاجتماعية غير المباشرة هي:

أولاً: طريقة تكاليف المنع:

وفيها يتم قياس الأضرار التي تصيب أحد الأطراف ذات العلاقة مع المنظمة نتيجة آثار أنشطتها الخارجية السلبية من خلال تقدير المبالغ اللازمة لمنع حدوث تلك الأضرار. وتقوم هذه الطريقة على افتراض وجود علاقة عكسية بين قيمة الأضرار التي يتحملها المجتمع وتكاليف المنع، فكلما قامت المنظمة بالإنفاق على منع التلوث على سبيل المثال انخفضت الأضرار التي تصيب المجتمع والأطراف ذات العلاقة، إلا أن هذا الافتراض لا ينطبق على الواقع في بعض الأحيان، فإنفاق مبالغ ضئيلة نسبياً قد يمنع حدوث أضرار اجتماعية ذات قيمة وأثر كبير، وعلى قدر أن تكاليف منع حدوث الضرر قد لا تكون عادةً مساوية لقيمة ذلك الضرر، إلا أنها تمثل أفضل رقم تقريبي بديل للتكاليف الاجتماعية الصحيحة.

ثانياً: طريقة تكاليف التصحيح:

وفيها يتم قياس المبالغ التي تنفقها المنظمة في سبيل إعادة بعض موارد المجتمع إلى ما كانت عليه أو لإنشاء مورد جديد يحل محل المورد الذي تأثر بالأنشطة الاقتصادية للمنظمة. ومن أمثلة ذلك قيام المنظمة بتطهير البحيرات والمجاري المائية التي لوثتها نتيجة استخدامها في التخلص من مخلفات عملياتها وإعادةتها إلى حالتها قبل التلوث.

وبالرغم من أن طريقة تكاليف التصحيح تلقى القبول من جانب المحاسبين إلا أنها أقل قبولاً من طريقة تكاليف المنع في الأوساط المختلفة وذلك للأسباب التالية: (القاضي، حمدون،

(2001: 143)

1- إن الوقاية خير من العلاج، وإن المنع مفهوم مقبول من الناحية النفسية، حيث يدل على توقع المشكلة ومحاولة معالجتها قبل حدوثها.

2- إن مفهوم التصحيح مفهوم غامض نسبياً، فقد يكون من غير الواضح في كثير من الأحيان كيفية قياس تكلفة التصحيح لعملية إزالة التلوث أو إزالة الضوضاء.

3- إن عمليات التصحيح وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قد لا يؤدي إلى تصحيح جميع الأضرار، فبعض الأضرار كسرطان الرئة الذي يصيب الآخرين نتيجة تلوث الهواء لا يمكن تصحيحه بأي مبلغ من التكلفة.

ومع أن تكاليف منع حدوث الأضرار وتكاليف إعادة الوضع إلى ما كان عليه لا تعبر بصورة دقيقة عن قيمة الأضرار التي تصيب المجتمع، إلا أنها تعتبر طرقاً بديلة للقياس المباشر بحيث توفر أرقاماً تقريبية لقيمة الأضرار التي يتحملها المجتمع بحيث تمكن من قياس كفاءة الأداء الاجتماعي وتعطي صورة واضحة عن الإنفاق الذي تقوم به المنظمة للوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية وبما يتناسب مع الأضرار التي سببتها للمجتمع.

ثالثاً: طريقة التقييم البديل:

حيث يتم الاعتماد على قيمة الظواهر والأشياء البديلة للعملية الاجتماعية محل القياس والتي يتوقع أن تكون لها نفس المنافع والتضحيات وذلك في حالة تعذر قياس العملية بشكل مباشر، فيمكن تقدير قيمة المنافع التي تحققت للعاملين من السكن المجاني الذي توفره المنظمة كمزايا عينية استناداً إلى قيمة إيجار المثل، إلا أن المشكلة الرئيسية التي تواجه هذه الطريقة هي عدم توفر البدائل الملائمة لإمكانية الاختيار فيما بينها.

رابعاً: طريقة التحليل الاقتصادي:

وتقوم هذه الطريقة على اتخاذ بعض التحليلات الإحصائية والاقتصادية لبعض البيانات المتاحة للوصول إلى مقاييس موثوقة للمسؤولية الاجتماعية. فعلى سبيل المثال يمكن الوصول لتكاليف أضرار التلوث والتي تلحق بالعقارات السكنية عن طريقة دراسة وتتبع مقدار النقص في أسعارها مقارنة بمثيلاتها في المناطق غير المعرضة للتلوث، فسرر العقار هو محصلة لعمره ونوعية إنشائه وعدد غرفه وخصائص موقعه وينخفض سعره عندما يقرب من مصدر التلوث أو الضوضاء. (عطية، وآخرون، 2005: 233، 234).

خامساً: طريقة أحكام المحاكم والتعويضات:

وتعتمد هذه الطريقة على الأحكام الصادرة من قبل المحاكم بشأن الأضرار التي تسببت فيها المنظمة، حيث تحدد المحاكم التعويضات مقابل تلك الأضرار غالباً على الأحكام السابقة في هذا المجال مع مراعاة التغير الذي يطرأ على تكاليف المعيشة، أما فيما يتعلق بالمبلغ المقابل لتكلفة الضرر فإنه غالباً ما يتقرر بناءً على تقدير الأفراد المصابين على تقديرات المحكمة القائمة على البيانات التاريخية السابقة (الغبان، 1996) نقلاً عن (عبيدان، 2005: 38) إلا أنه ليست كل الأضرار في رأي الباحثون يصل شأنها إلى المحاكم وتبت فيها بأحكام قضائية، لذلك تظل هذه الطريقة قاصرة على قدر ما توفره من تقديرات للقياس.

سادساً: طريقة الاستقصاء/ المسح:

وهي تعتمد في قياس التكاليف الاجتماعية على تحليل البيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها من الأطراف التي لها علاقة مباشرة بالعملية الاجتماعية، حيث يتم سؤالهم عن قيمة التأثيرات المترتبة عليها من وجهة نظرهم، ويعد هذا الأسلوب من أضعف الأساليب في قياس العمليات الاجتماعية بحكم اختلاف وجهات النظر والدوافع ودرجات الوعي الاجتماعي بين الأفراد المتأثرين بتلك العمليات، بالإضافة إلى ضرورة توفر الدراية لديهم بكافة التأثيرات بتلك العمليات التي تقع عليهم والتعبير عنها في صورة نقدية، ناهيك عن أن صياغة الأسئلة تعتبر من المحددات الأساسية التي تركز عليها صحة النتائج التي تؤدي إليها هذه الطريقة.

ومن الملاحظ، أن الأساليب السابقة توفر معلومات مالية عن نتائج قياس العمليات الاجتماعية والتي يمكن قياس تأثيرها بمقياس نقدي، إلا أن المشكلة الأساسية والتي يواجهها المحاسبون في هذا الشأن هو عدم إمكانية تقدير قيم نقدية لكافة العمليات الاجتماعية وخصوصاً المنافع التي تعود للمجتمع من خلال تحميل المنظمات لمسؤوليتها الاجتماعية في المجالات المختلفة، وبالتالي لزم البحث عن وسائل قياس أخرى يمكن عن طريقها قياس تلك العمليات وهو ما يقوم عليه مدخل القياس متعدد الأبعاد (بدوي، 2000: 151-156) حيث يعتمد على القياس الكمي بأنظمته المختلفة (نقدي، غير نقدي) بالإضافة إلى القياس الوصفي، ويعتبر هذا المدخل أكثر تفصيلاً من حيث إمكانية التطبيق العملي للقياس الشامل للعمليات الاجتماعية، حيث تعتبر أساليب القياس النقدي والتي سبق تناولها أحد أساليب ال قياس الكمي والذي يقوم على تقدير قيمة نقدية للتكاليف والعوائد الاجتماعية والتي يمكن التعبير عنها بصورة نقدية، أما القياس الكمي غير النقدي فيعتمد على تحديد أعداد ونسب معينة للأثر الاجتماعي ويمكن بواسطته توفير بيانات مثلاً عن عدد فرص التوظيف أو عدد الوحدات السكنية التي يتوقع أن توفرها المنظمة لعاملها، وكذا

توفير بيانات عن نسبة العمال المستفيدين من برامج التدريب والتأهيل ومن الرعاية الصحية...الخ.

وبالنسبة للقياس الوصفي، فيعتمد على عبارات وصفية قائمة على التعبير الإنشائي عن الظواهر دون الاعتماد على الأرقام بصفة عامة، وهو من أسهل أساليب القياس وأقلها تكلفة، إلا أنه أقل موضوعية، ولذلك يجب أن يقتصر استخدامه في الأحوال التي يستحيل ويصعب فيها قياس العمليات قياساً كمياً.

3.2.2.2: المعالجة المحاسبية للتكاليف الاجتماعية:

تباين الرأي المحاسبي بشأن المعالجة المحاسبية للتكاليف الاجتماعية وذلك عن طريق ظهور ثلاثة اتجاهات مختلفة بهذا الشأن، فهناك اتجاه يرى أن التكاليف الاجتماعية بكافة بنودها بدون تمييز تتم معالجتها على أنها توزيع للربح وليس عبئاً عليه، بينما هناك اتجاه آخر يناهض بضرورة التفرقة بين التكاليف الاجتماعية التي يترتب عليها خدمة للمنظمة وبين التكاليف التي يترتب عليها خدمة للبيئة أو المجتمع المحيط بالمنظمة، حيث تعالج الأولى على أنها عبء على الأرباح كونها تستهدف تحقيق الإيراد وتحسينه من خلال تحسين الإنتاجية أو زيادتها وزيادة درجة الرضا والولاء من قبل العاملين والعملاء وغيرهم، وتعالج الأخرى على أنها توزيع للربح بحكم عدم وجود علاقة بينها وبين تحقيق الإيراد، فالإيراد يتحقق من التكاليف المستنفدة والتي تحقق منفعة للمنظمة.

بيد أن الاتجاه الثالث يرى أن كافة بنود التكاليف الاجتماعية دون تمييز سواءً للأنشطة التي تقوم بها المنظمة داخلياً أم خارجياً فهي تعالج على أنها عبء على الأرباح وليست توزيعاً له بأي حال من الأحوال. (الفضل، 2002: 180).

ويتفق الباحثون مع هذا الرأي، فبنود التكاليف والتي يترتب عليها خدمة للمجتمع تؤثر بلا شك في تحسين الإيراد عن طريق تحقيق كيان للمنظمة مقبول اجتماعياً لدى المجتمع الذي تعيش فيه، مما يزيد مستوى الثقة فيها ويوسع دائرة التعامل معها، وبالتالي زيادة إيراداتها.

ومن ضمن الإجراءات المقترحة لمعالجة التكاليف الاجتماعية وهو استحداث حسابين: (الفضل، 2002: 186)

الأول: حساب إجمالي في سجل الأستاذ العام باسم د/مراقبة التكاليف الاجتماعية وهو حساب يتفرع منه حسابات فرعية في سجل الأستاذ المساعد تبين مجالات المسؤولية الاجتماعية على النحو التالي:

د/التكاليف الاجتماعية تجاه المجتمع.

ح/ التكاليف الاجتماعية تجاه العاملين.

ح/ التكاليف الاجتماعية تجاه المستهلك.

ح/ التكاليف الاجتماعية في مجال حماية البيئة.

الثاني: حساب يبوب ضمن حسابات حقوق الملكية في الميزانية باسم ح/ مخصص مواجهة الالتزامات الاجتماعية، وهو حساب يُحمل بقيمة الأضرار التي تلحقها المنظمة بالمجتمع والتي لم تدفع مقابلها عنها، على أن تتلاشى رصيد هذا الحساب إلى أقصى حد ممكن. ويرى الباحثون أن الإجراء الأول يمثل التكاليف الاجتماعية وفق النظرة المحاسبية بينما يمثل الإجراء الثاني التكاليف الاجتماعية وفق النظرة الاقتصادية وبذلك يتم تبني التكاليف الاجتماعية بمفهومها الواسع مما يوسع بذلك مجال الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية المختلفة.

3.2.2: مفهوم المنافع الاجتماعية:

يمكن النظر إلى المنافع الاجتماعية من زاويتين:

الأولى: من وجهة نظر المجتمع:

وهي العوائد المادية وغير المادية والتي تعود للمجتمع أو لأحد عناصره، سواء حصلت المنظمة على مقابل لها أم لا، حيث يعتبر راماناثان (Ramanathan) أن العوائد الاجتماعية بمثابة ميزة يحصل عليها المجتمع ممثلة في القيمة المضافة له نتيجة قيام المنظمة بأنشطتها الاجتماعية المختلفة. (Ramanathan, 1976: 520).

الثانية: من وجهة نظر المنظمة:

وهي المنافع والمزايا المادية وغير المادية التي تحصل عليها المنظمة من الأطراف الداخلية المرتبطة فيها أو الأطراف الخارجية في المجتمع، فالولاء والرضا الوظيفي والثقافي في العمل هي عوائد اجتماعية تحصل عليها المنظمة داخلياً نتيجة اهتمامها بالعاملين مما يسهم في زيادة الإنتاجية وخفض التكاليف، كما وأن الاهتمام بالمساهمين يعزز الثقة في إدارة المنظمة مما ينعكس أثرها على الاستقرار الإداري وبالتالي القدرة على تنفيذ ومتابعة الخطط الاستراتيجية طويلة الأجل. أما المنافع التي يمكن الحصول عليها من الأطراف الخارجية فتتمثل في رضا المستهلكين وولائهم، وتعزيز الصورة الذهنية الحسنة عن المنظمة، وبالتالي قبول أطراف المجتمع عموماً للمنظمة ككيان اجتماعي والرضا عن تصرفاتها وأعمالها.

وبالرغم من أهمية المنافع الاجتماعية كجزء مكمل لمعادلة قياس الإسهام الاجتماعي، كون أخذ التكاليف الاجتماعية بعين الاعتبار دون المنافع يؤدي إلى تضخيم التكاليف وخفض الأرباح

مما يظهر المركز المالي للمنظمات المتحملة لمسؤوليتها الاجتماعية بشكل غير ملائم مقارنة مع تلك التي لا تتحمل مثل تلك المسؤولية، (المرسي، 1989: 96)، إلا أنه توجد صعوبة في قياس المنافع الاجتماعية وتعد قياسها المشكلة الجوهرية التي تواجه الإفصاح الشامل عن نشاط المسؤولية الاجتماعية، حيث أن بعض المنافع لا يمكن قياسها بوحدة النقد ويتم التعبير عنها بالقياس غير النقدي أو بصورة وصفية، هذا بالإضافة إلى وجود صعوبة في قياس تلك المنافع على المدى القصير وربطها بالتكاليف الاجتماعية اللازمة لتحقيقها. (علام، 1998: 25)، فعلى سبيل المثال رواتب العاملين في المؤسسات التعليمية والثقافية وأجور إجازات الحمل والوضع المدفوعة للعاملات تحمل في طياتها عوائد اجتماعية متمثلة في تنمية المستوى التعليمي والثقافي للمجتمع وشد الروابط الأسرية والاجتماعية لأسر العاملات، إلا أنه من الصعب إخضاعها للقياس الكمي، ويشار إليها بملاحظات وصفية تساعد في اتخاذ القرارات وتقييم كفاءة الأداء الاجتماعي للمنظمة (العاني، 2005: 8).

وبالرغم من عدم خضوع المنافع الاجتماعية للسوق، وعدم وجود معدلات تسعير ملائمة لها، إلا أنه يمكن استخدام القيمة السوقية عند القياس (الفضل، 2002: 182) وذلك عن طريق إيجاد علاقة ما بين البرامج الاجتماعية وما ينتج عنها من فوائد، مثل قيمة السلع والخدمات في السوق والتي تمنح للعاملين، وقيمة الأرض التي تمنحها المنظمة للمجتمع لاستخدامها كحديقة مثلاً، وقيمة الثروة السمكية الممنوحة للمجتمع في حالة إزالة التلوث من البحار والأنهار.

وبصورة عامة يمكن القول أن المنافع الاجتماعية والتي يمكن قياسها أو التعبير عنها بصورة نقدية فإن أساليب قياسها المقترحة ومنها مثلاً: عائد تدريب الموارد البشرية، لا تزال في بداية الطريق ولا يمكن الاعتماد عليها كمقاييس محاسبية مقبولة قبولاً عاماً لبناء نموذج متكامل لقياس المنافع أو العوائد الاجتماعية.

وبصورة عامة، فإنه على الرغم مما يتعرض له قياس المسؤولية الاجتماعية للمنظمة من صعوبات، إلا أن تحقيق أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يتطلب إخضاع وظيفة القياس المحاسبي لتلك المسؤولية لمتطلبات وظيفة الاتصال، حيث يتسع نطاق المستفيدين من نتائج قياس المسؤولية الاجتماعية مما برزت الحاجة إلى التوسع في الإفصاح عن الآثار الاجتماعية للمنظمة بما يكفل توفير معلومات تفي باحتياجات كافة الأطراف في المجتمع، وهو ما سيتم استعراضه في المبحث التالي.

المبحث الثالث

الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

1.3.2: مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يقصد بالإفصاح المحاسبي "توصيل نتائج القياس المحاسبي التي يتم التوصل إليها إلى من يهمهم أمر المنشأة، وذلك باستخدام الأدوات المحاسبية المتمثلة في القوائم والتقارير المالية والمحاسبية الملائمة" (جوده، كريمة، 2002) نقلاً عن (بركات، 2007: 5)، كما عرف الإفصاح على أنه "أي معلومات كمية أو نوعية والتي تنشرها المنظمة بطريقة مدروسة من خلال قنوات رسمية أو غير رسمية" (Alrazeen, 2007: 72).

وقد عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الإفصاح بأنه "عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة، ويتعلق ذلك بشكل المعلومات الواردة بالقوائم المالية وتصنيفها ومعاني المصطلحات الواردة فيها" ويعد هذا التعريف من أكثر التعاريف إظهاراً لمفهوم الإفصاح في عرض البيانات في القوائم المالية بشكل واضح بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. (المهندي، صيام، 2007: 260).

2.3.2: أسباب الإفصاح وعدم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يؤثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على المنظمة التي تقوم بالإفصاح عن المعلومات إما بالإيجاب أو بالسلب وذلك بناءً على رؤية ورد فعل مستخدمي المعلومات بشكل عام، ويعتقد سكينر (Skinner, 1994) أن هناك سببان لقيام المنظمات بالإفصاح عن المعلومات: **الأول:** حاجة المنظمات وخاصة الناجحة منها للتعريف بمدى نجاحها وذلك لجذب المزيد من المستثمرين وتحسين وضعها في السوق وتمييزها عن المنظمات الاقتصادية الأقل نجاحاً.

الثاني: التزام المنظمات بالتشريعات والقوانين والمعايير المهنية النافذة في الدولة التي تنظم عملية الإفصاح. (فوكله، وآخرون، 2005: 4).

إلا أن المنظمات تضع في حساباتها اعتبارات عديدة عند اختيار سياسة الإفصاح، ومنها تكلفة الإفصاح، حيث أن الإفصاح يترتب عليه تكاليف مباشرة متمثلة بتكاليف إعداد ونشر المعلومات والتي تتضمن عملية جمع ومعالجة البيانات وتنقيتها للوصول إلى مستوى عال من الجودة المطلوبة للمعلومات الواجب الإفصاح عنها، بالإضافة إلى تكاليف أخرى قد تتحملها المنظمة كتكاليف المنافسة وتكاليف متعلقة بالإجراءات القضائية للدفاع عن الادعاءات بأن

المعلومات مضللة. وبصورة عامة فإن المنظمات تتجنب الإفصاح عن بعض المعلومات والتي قد تؤدي إلى انخفاض تدفقاتها النقدية الداخلة في المستقبل، وخاصة أن بعض المعلومات قد تشجع المنافسين على دخول السوق والعمل في نفس مجال تلك المنظمات مما يؤدي إلى خفض أرباحها، لذلك تقوم المنظمات بتقييم الآثار المحتملة للإفصاح على أهدافها وعلى عملية تخصيص الموارد عند قيامها بعملية الإفصاح. (عبد البر، 2001: 29-30).

3.3.2: مفهوم الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:

تناولت الأدبيات المحاسبية موضوع الإفصاح المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية بمسميات مختلفة، فيطلق عليه أحياناً الإفصاح الاجتماعي للمنظمة Corporate Social Disclosure (CSD) وأحياناً الإقرار الاجتماعي للمنظمة Corporate Social Reporting (CSR) وقد عرفه (Estes, 1973) بأنها "قياس وتوصيل المعلومات داخلياً أو خارجياً والمتعلقة بتأثير المنظمة ونشاطها على المجتمع"، كما وعرفه (Guthrie & Parker, 1990) بأنه "توصيل المعلومات عن الواقع الاجتماعي لغرض الاستخدام من قبل صناع القرار" (Saaydah, 2005, 436) ويراه (Perks, 1993) بأنه "يشمل التقرير بواسطة الشركات أو المنظمات الأخرى عن مجالات اجتماعية واقتصادية أوسع للأداء وليس التقرير عن الربح والمركز المالي فقط، والتقرير للمجاميع ذات الاهتمام والتي لا تنحصر على المساهمين والدائنين فقط وإنما تشمل الموظفين والمجتمع ككل" (Abu-Baker, 2000: 250).

وفي ماليزيا فإن التعريف الشائع للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والذي يستخدم لدى العديد من الباحثون هو التعريف الذي قدمه (David Hackston, 1996) والذي ينص على أن الإفصاح الاجتماعي يتضمن تفاصيل عن البيئة المادية والطاقة والموارد البشرية والمنتجات والقضايا الاجتماعية (Manasseh, 2004: 23).

وقد ازداد الاهتمام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للعديد من الأسباب تناولتها الأدبيات المختلفة في هذا الموضوع (جربوع، 2007: 240-241)، (بركات، 2007: 2-3)، (Spence, 2009: 206)، يمكن إنجازها من وجهة نظر الباحثون في نقطتين رئيسيتين:

أولاً: تحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية:

حيث أن تضمين القوائم المالية للأنشطة الاجتماعية يساهم في تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة وبالتالي قابلية القوائم المالية للمقارنة بين المنظمات المختلفة بالإضافة إلى مساعدة المستثمر في المفاضلة بين البدائل المختلفة عند اتخاذ قرار الاستثمار الذي لم يعد يقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل وتعدى إلى جوانب أخرى سياسية واجتماعية ودينية وهذا ما نتج

عنه ما يعرف بالمستثمر الأخلاقي، إلى جانب أن الالتزام بوجهة النظر الاجتماعية عند إنتاج المعلومات يؤدي إلى توسيع نطاق المستفيدين ليتعدى الفئات التقليدية (الملاك والدائنين) إلى فئات أخرى: العاملين، المستهلكين، الحكومة، المجتمع المحلي، مما يغطي احتياجات كافة الفئات في المجتمع.

ثانياً: تجنب العقوبات القانونية:

حيث تسعى العديد من المنظمات بإعطاء اهتمامٍ واسعٍ للمعلومات الاجتماعية وخاصة بعد ازدياد ضغط الرأي العام بالنسبة للمشكلات البيئية والاجتماعية التي قد تسببها أنشطة المنظمات، وإصدار الحكومات القوانين المنظمة للعمل وفرض العقوبات والغرامات على من يخالفها.

4.3.2: موقف المحاسب تجاه تطوير القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

لابد أن يكون للمحاسب دور في المساهمة في مجال تحديد مقاييس عملية تعبر عن أهداف وغايات المجتمع والإفصاح عن هذه المقاييس بصورة دورية لتكون المعلومات المقدمة سواءً الكمية وغير الكمية (الوصفية) أساساً لتقييم وترشيد الأداء الاجتماعي للمنظمة. (جربوع، 2007: 267) فوقوف المحاسب موقفاً سلبياً تجاه تأثيرات المنظمة على المجتمع سيترتب عليه إظهار المنظمات المتقاعسة عن أداء مسؤوليتها الاجتماعية في صورة أفضل من المنظمات التي تساهم إيجابياً في رفاهية المجتمع. (حنان، 2003: 266).

إلا أن المحاسبين ليسوا منتجي إبداعات نتيجة لطبيعة تعليمهم وتدريبهم وطبيعة دورهم، وفي الواقع فإنهم غير قادرين على أخذ زمام المبادرة دون وجود إرشادات رسمية كقواعد قانونية أو مهنية تصدرها المنظمات المهنية، فغياب الإرشادات الملزمة حول المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية سوف يستبعد المحاسب من تطوير هذه الجوانب، علماً أن المحاسبين يتم توظيفهم من قبل المنظمة وبالتالي فإن حريتهم في الإبداع والابتكار محدودة تبعاً للدور المناط بهم والمتوقع منهم داخل تلك المنظمات ناهيك عن كثرة مشاغل الحياة اليومية والتي تجعلهم لا يرغبون في إضافة أعمال جديدة إليها. (فداغ، 2008: 288-289).

وعلى الرغم من ذلك يجب على المحاسب أن يتخذ موقفاً إيجابياً تجاه الدخول في الجوانب الاجتماعية فليس ضرورياً أن يكون خبيراً فيها أكثر من خبرته في نظم المحاسبة التقليدية، فالتقارير الاجتماعية تتضمن تصميم وإدارة نظم المعلومات وتجميع البيانات والتحقق منها وعرضها للمستخدمين وهي مهارات يمتلكها المحاسب ويقوم بها، مع العلم أن وجود جوانب

تدريبية محاسبية ملائمة تعنى بمتطلبات الإفصاح عن الأداء الاجتماعي سوف تساعد المحاسب بلا شك في تحضير مثل ذلك النوع من التقارير.

5.3.2: نماذج الإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

تنوعت نماذج الإسهامات في هذا المجال بين طريقتين للعرض:

أولاً: طريقة الفصل: وهي عرض معلومات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في قوائم مستقلة عن قوائم المحاسبة المالية.

ثانياً: طريقة الدمج: وهي دمج معلومات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مع المعلومات التقليدية للمحاسبة المالية ضمن قوائمها المالية ذات الغرض العام (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي).

ولا يسع الباحثون في هذا المقام استعراض كافة النماذج في هذا الشأن، لذلك سيتم الاختصار على بعض منها، وهي الأكثر شيوعاً في الأدب المحاسبي.

وفيما يلي عرض موجز لأهم النماذج المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والتي قسمت إلى:

- إسهامات الممارسة العملية، وهي النماذج التي تم تطبيقها فعلياً في شركات معينة.
- إسهامات الفكر المحاسبي، وهي نماذج مقترحة من الكتاب والباحثون في المجال المحاسبي.

1.5.3.2: إسهامات الممارسة العملية:

أولاً: نموذج (Scovill Manufacturing Company (SMFC):

تم إعداد هذا النموذج من طرق شركات Scovill في عام 72م ويعتد على تقسيم الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة إلى مجموعتين، تشمل الأولى على الأنشطة التي لها تأثيرات بيئية واجتماعية موجبة، بينما تحتوي الثانية على الأنشطة التي لها تأثيرات بيئية واجتماعية سالبة، ويتم عرض هذه الأنشطة في شكل قائمة، يتضمن الجانب الأيمن أنشطة المجموعة الأولى ويتضمن الجانب الآخر أنشطة المجموعة الثانية. وتقسم الأنشطة التي تحتويها القائمة إلى أربعة أجزاء رئيسية، وكل جزء منها يعطي مجاًلاً معيناً من مجالات المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة، وهذه المجالات هي: مجال فرص العمالة، ومجال نظم الرقابة البيئية ومجال المضمون الاجتماعي (التفاعل مع المجتمع) ومجال خدمة المستهلكين.

وقد تم عرض القائمة في شكل ميزانية إلا أنها تفتقد الخصائص الأساسية للميزانية، فالعناصر التي تحتويها لم يتم التعبير عنها بصورة نقدية تسمح بقابليتها للتجميع لإظهار تساوي عناصر الأصول بعناصر الخصوم، إلا أن الشركات قد نوهت في بداية التقرير بأنه تم استخدام شكل الميزانية لأنه يسمح بالاختصار ويساعد في إلقاء الضوء على جوانب القوة والضعف في مجال الأنشطة الاجتماعية. ويعاقب على هذا النموذج الميل إلى الأسلوب الإنشائي في العرض حتى عند التعرض للنواحي الكمية، بالإضافة إلى أنها لا توفر مقياساً للمساهمة الاجتماعية الصافية الناتجة من مقابلة العوائد الاجتماعية بالتكاليف الاجتماعية، والشكل رقم (3) يوضح ذلك:

الشكل رقم (3): نموذج (SMFC): تقرير العمل الاجتماعي

1- مجال فرص العمالة:	
الأصول	الخصوم
- ترتب عن توسع الشركات توفير حوالي 10000 فرصة عمل جديدة. - تخطط الشركات لوضع برنامج متطور لتوفير فرص عمل أكثر للأقليات. - تم تنفيذ برنامج تدريب كان من نتائجه تشغيل عدد من المعوقين وعدد من العمالة الماهرة خلال السنة الماضية. - تمثل المرأة 40% من إجمالي قوة العمل.	- التغيير في المستويات الوظيفية يمثل مشكلة لبعض الفروع. - هناك حاجة لترقية الأقليات إلى مستويات وظيفية. - أغلقت الشركات أحد مراكز التدريب بعد أن بلغت نفقاته 33000 دولار بسبب توقف الحكومة عن إعانته. - هناك حاجة لترقية الأقليات إلى مستويات وظيفية.
1- مجال فرص العمالة:	
الأصول	الخصوم
- بلغ تكاليف تركيب أجهزة معالجة مياه الصرف مبلغ 35000 دولار. - تم إضافة عشرة آلاف لمعدات الرقابة على تلوث المياه. - تم إنفاق 3000 دولار لشراء أجهزة لتنقية الهواء يمثل ذلك 80% من البرنامج المعد	- هناك بعض الرواسب الناتجة من أنابيب المياه والتخلص منها يمثل مشكلة جارٍ البحث عن حل لها. - تتطلب مشكلة انبعاث ثاني أكسيد الكربون من الآلات البحث عن حل لها. - لا تتماشى معدلات تلوث الهواء والمعدلات

لذلك.	المسموح بها قانوناً ومن الضروري القيام ببعض التعديلات.
3- مجال المضمون الاجتماعي:	
الأصول	الخصوم
- تم إنشاء عدد من الوحدات السكنية وقد ساهمت الشركات بمبلغ 163000 دولار. - يمثل متوسط تبرعات الشركات 1.2% من الربح قبل حساب الضرائب.	- البرامج المقدمة لمحدودي الدخل والخاصة بإنشاء مساكن غير فعالة بدرجة كافية من حيث الوقت والمبالغ التي تم إنفاقها.
4- مجال خدمة المستهلكين:	
الأصول	الخصوم
- أدت برامج الرقابة على الجودة إلى زيادة كفاءة أداء المنتج. - قام أحد فروع الشركات بإنشاء شبكة تلفزيونية لضمان سرعة تلبية طلبات العملاء. - قام أحد الفروع بإعداد كتيب بسط يوضح الطريقة المثلى لتجهيز المنتج للاستخدام.	- يتوقع صدور قانون جديد ربما يفرض مستويات أعلى للجودة والأداء. - لم تنته شكاوى المستهلكين بخصوص الخدمات التي تؤديها الشركات وتحاول حلها بقدر الإمكان. - بالرغم من إعلام المستهلكين بطريقة الاستخدام المثلى للمنتجات إلا أننا نواجه شكاوى سببها الرئيسي عدم الاستخدام الأمثل للمنتجات.

المصدر: (Clautier and Underown, 1977: 692-693) نقلاً عن (الفضل، وآخرون، 2002: 190).

ثانياً: نموذج (EGFA) Eastern Gas and Fuel Associates:

وهو نموذج تحت عنوان "نحو المحاسبة الاجتماعية" Social Accounting Towards وهو تم اقتراحه في عام 1972م حيث يقوم على توفير معلومات وصفية وكمية في أربع مجالات وهي الأمن الصناعي وتشغيل الأقليات والمساهمات الخيرية والمعاشات، ويتم مقارنتها بالنسبة للفترة السابقة. وقد واجه النموذج انتقادات كونه يقتصر في الحقيقة على مجالين فقط هما مجال المجتمع ومجال الموارد البشرية، حيث أن أنشطة الأمن الصناعي وتشغيل الأقليات والمعاشات ترتبط أساساً بمجال الموارد البشرية، وهذا أدى بالمطالبة بأخذ مجال المساهمات

البيئية ومجال المنتج في الاعتبار. والشكل رقم(4) الآتي يوضح نموذج EGFA الأداء الاجتماعي للشركات.

الشكل رقم (4): نموذج EGFA: الأداء الاجتماعي للشركات

1-الأمّن الصناعي:

حالات الوفاة		الحوادث				مصدر الحوادث
		معدل شدة الحادثة		معدل الكرار		
1974	1973	1974	1973	1974	1973	
						استخدام الفح استخدام الغاز استخام مياه البحر
						المتوسط في السنة

2-توظيف الأقليات:

مقارنة توظيف الأقليات				المستوى الوظيفي
سنة 1974م		سنة 1973		
النسبة من إجمالي عدد العمال	العدد	النسبة من إجمالي عدد العمال	العدد	
				الإداريين المهنيين والفنيين المهرة غير المهرة
				الإجمالي

3-المساهمات الخيرية:

إجمالي المساهمات الخيرية		بيان
1974	1973	
		إجمالي قيمة المساهمات بالدولار
		النسبة المئوية من الربح قبل الضريبة

		نصيب كل سهم
		نسبة الموزع على المؤسسات الصحية
		نسبة الموزع على المؤسسات التعليمية
		نسبة الموزع على المؤسسات الحضارية

4- المعاشات:

إجمالي المعاشات السنوية (ألف دولار)		بيان
1974	1973	
		المسدد لنقابات العمال
		المسدد لجهات أخرى.
		الإجمالي

مجالات أخرى:

--

المصدر: (بدوي، 2000: 102-103).

ثالثاً: نموذج Abt:

وهو نموذج مقترح في عام 1973 من قبل شركات Clark C. Abt Associates حيث تهدف إلى توفير معلومات تفيد في اتخاذ القرارات التي تعظم العائد المالي على الاستثمار الاجتماعي، وفي سبيل ذلك يعتمد على قائمتين قائمة الميزانية الاجتماعية وقائمة الدخل الاجتماعي، وبذلك يتم الربط بين الأنشطة المالية والأنشطة الاجتماعية كون المنظمة وحدة واحدة لا تتجزأ وأن الأنشطة الاجتماعية لها تأثير على نتائج النشاط الاقتصادي، حيث يتم التعبير عن كافة الأنشطة في صورة نقدية. ويدور اهتمام النموذج حول الأطراف الاجتماعية التي تتأثر بالعملية الإنتاجية وليس علاقة العملية الإنتاجية بمجالات المسؤولية الاجتماعية كما في النماذج السابقة، ويتميز عنهم بمحاولة وضع قالب للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يقترب من المفهوم العام للمحاسبة فيما يختص بالقياس النقدي كأساس للتعبير. والشكل رقم (5) يوضح نموذج Abt.

الشكل رقم (5): نموذج Abt: الميزانية المالية الاجتماعية وقائمة الدخل الميزانية المالية الاجتماعية عن السنة المنتهية

الأصول		الالتزامات	
موارد بشرية		موارد بشرية	
أصول تنظيمية		التزامات تنظيمية	
حق انتفاع بخدمات عامة		التزامات عامة	
أصول مالية		التزامات مالية	
أصول مادية		حقوق المجتمع	
المجموع		المجموع	

قائمة الدخل عن السنة المنتهية

الفئات الاجتماعية المستفيدة	المنافع	التكاليف	الصافي
الشركات وحملة الأسهم			
العمال			
الزبائن			
الهيئات العامة			
صافي الربح الاجتماعي			

المصدر: (بدوي، 2000: 106).

2.5.3.2: إسهامات الفكر المحاسبي:

أولاً: نموذج (AAA):

تم اقتراح هذا النموذج من قبل جمعية المحاسبة الأمريكية عام 1973م، ويوصي هذا النموذج بتضمين القوائم المالية المنشورة بملاحظات ها مشية عن جهود المنظمة في حل المشاكل البيئية الرئيسية وخططها للحد من تلك المشاكل ومدى التقدم الذي حققته في هذا المجال مع بيان التأثيرات البيئية الجوهرية على المركز المالي للمؤسسة وعلى نتيجة عملياتها. ويعد هذا النموذج من النماذج الوصفية والأكثر شيوعاً في الاستخدام، فهي تتضمن وصفاً للأنشطة التي

قامت بها المنظمة وفاء بالتزاماتها الاجتماعية بطريقة سردية أو روائية Narrative، دون تحليل عناصر التكاليف الخاصة بهذه الأنشطة، أو بقيم المنافع المتحققة منها، وهي بهذا تتجنب مشاكل قياسها، وتمثل هذه التقارير المرحلة الأولى من مراحل تطور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. ويمكن عرض تقرير كهذا على شكل ميزانية ذات أصول وخصوم، تبين الأصول الجوانب الإيجابية التي قدمتها المنظمة، بينما تمثل الخصوم السلبيات التي تحتاج إلى حلول، والشكل رقم (6) يوضح نوع لتقرير وصفي.

الشكل رقم (6): تقرير وصفي للإفصاح عن البعد الاجتماعي

أصول	خصوم
1. فرص العمل - أدى توسع المنظمة إلى توفير 500 فرصة عمل جديدة منذ عام.	- ما زالت المرأة لا تشغل مراكز قيادية.
2. الرقابة البيئية: - قامت المنظمة بتشجير المنطقة حولها	- ما زال الهواء يعاني من الغازات المتخلفة عن الإنتاج.
3. التفاعل مع المجتمع: - تمثل مساهمة المنظمة برعاية العاملين 2% من النفقات.	- ما زال السكن العمالي عاجزاً عن تلبية مطالب العاملين.
4. حماية المستهلك: - أخضعت المنظمة كامل منتجاتها إلى الرقابة على المواصفات المحددة من هيئة المواصفات للمقاييس.	- ما زالت المنظمة تعاني من تطوير منتجاتها بما يناسب احتياجات المجتمع.

المصدر: (القاضي، حمدون، 2001: 237-238).

2: نموذج Linowes:

اقترح (Linowes) نموذج للتقرير عن العمليات الاجتماعية للمنظمة يطلق عليه قائمة العمليات الاقتصادية- الاجتماعية Socio-economic operating statement ويركز هذا النموذج على ثلاثة مجالات للمسؤولية الاجتماعية للمنظمة وهي مجال الموارد البشرية ومجال الموارد الطبيعية ومجال المنتج أو الخدمة، وتقسم عناصر هذه المجالات حسب تأثيراتها إلى تحسينات وهي التأثيرات الموجبة ممثلةً بالتكاليف النقدية التي تتحملها المنظمة في سبيل تحقيق

منافع للمجتمع وإلى أضرار وهي التأثيرات السالبة والتي تمثل التكاليف التي كان ينبغي للمنظمة تحملها. وقد ركز النموذج على العناصر المرتبطة بالعمليات الاجتماعية وأهم المنافع المترتبة عنها لما تواجهه عملية قياسها من صعوبات وهذا ما يؤثر على شمولية النموذج في مجال تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة، والشكل رقم (7) يوضح نموذج لقائمة العمليات الاقتصادية- الاجتماعية.

الشكل رقم (7): نموذج Linowes: قائمة العمليات الاقتصادية- الاجتماعية

أولاً	الأنشطة الخاصة بالأفراد		
أ	المزايا		
1	برامج تدريب للعمال	xx	
2	تبرعات للمؤسسات التعليمية	xx	
3	تكاليف معالجة زيادة معدل دوران العمال بسبب برنامج التشغيل	xx	
4	تكاليف مدرسة الحضانة الخاصة بالعاملين	xx	
	مجموع المزايا المتحققة للأفراد	xx	
ب	مطروحاً منه الأضرار:		
1	تأجيل إضافة أجهزة أمان في آلات التقطيع	(xx)	
	صافي المزايا أو الأضرار في الأنشطة الخاصة بالأفراد	xx	
ثانياً	الأنشطة الخاصة بالبيئة:		
أ	المزايا:		
1	تكلفة استصلاح واستزراع أرض المخلفات الخاصة بالشركات	xx	
2	تكلفة إضافة أجهزة للرقابة على التلوث	xx	
3	تكلفة استبعاد المواد السامة من عمليات الإنتاج	xx	
	مجموع المزايا	xx	
ب	مطروحاً منه الأضرار		
1	التكلفة التي كان يجب تحملها لإعادة تشجير منطقة التعدين	xx	

أولاً	الأنشطة الخاصة بالأفراد		
			المستخدمة هذا العام
2	××		التكاليف المقدرة لتطهير مجرى النهر من التلوث
	××		مجموع الأضرار
	××		صافي المزايا أو الأضرار في الأنشطة الخاصة بالبيئة
ثالثاً			الأنشطة الخاصة بالإنتاج
أ			المزايا
1	××		رواتب لجان أمان المنتج
2	××		تكلفة التحويلات على المنتج لرفع درجة الأمان
	××		مجموع المزايا
ب			مطروحاً منه الأضرار:
	(××		تكلفة جهاز الأمان الموصى باستخدامه من قبل لجان الأمان ولكن لم يصف أو يستخدم في عملية أمان المنتج.
	××		صافي المزايا أو الأضرار من الأنشطة الخاصة بالإنتاج
	××		صافي الفائض أو العجز الاجتماعي-الاقتصادي للسنة
	××		+ الرصيد المدور في 1/1
	××		الصافي الكلي للأداء الاجتماعي-الاقتصادي للأنشطة في 12/31

المصدر: (حنان، 2003: 281).

3. نموذج Estes:

قدم Estes نموذجاً في عام 1976م الذي اعتمد على وجهة النظر الاقتصادية (وجهة نظر المجتمع) عند الإفصاح عن التكاليف والمنافع الاجتماعية، وهي قائمة أطلق عليها قائمة التأثير الاجتماعي، وقد تم عرض المنافع والتكاليف المتعلقة بكل عملية اجتماعية بشكل منفصل دون إجراء مقاصة بينهما للتعرف على إجمالي المنافع وإجمالي التكاليف التي تخص كل عملية اجتماعية، إلا أنه لم يحدد مجال المسؤولية الاجتماعية التي تنتمي إليه كل عملية، وإنما تضمنت المنافع الكلية والتكاليف الكلية لأنشطة وقرارات المنظمة من وجهة نظر المجتمع. والشكل رقم (8) يوضح نموذجاً لقائمة التأثير الاجتماعي.

الشكل رقم (8): نموذج Estes: قائمة التأثير الاجتماعي

المنافع الاجتماعية			
السلع والخدمات التي تم توفيرها	xx		
مدفوعات للعناصر الأخرى في المجتمع:			
عمالة موظفة	xx		
مدفوعات السلع والخدمات أخرى	xx		
ضرائب مسددة	xx		
تبرعات وإعانات	xx		
توزيعات وفوائد مدفوعة	xx		
قروض للغير ومدفوعات أخرى	xx	xx	
منافع إضافية مباشرة للعاملين	xx		
خدمات ومعدات وتسهيلات ممنوحة للغير	xx		
تحسينات للبيئة	xx		
منافع أخرى	xx		
مجموع المنافع الاجتماعية	xx		
ينزل منه:			
التكاليف الاجتماعية:			
سلع ومواد أولية تم الحصول عليها من المجتمع	xx		
مبان ومعدات مشتركة	xx		
عمل وخدمات مستخدمة	xx		
تفرقة عنصرية:			
في التعيين (تمييز خارجي)	xx		
في تحديد الوظائف وفي الترقية (تعيين داخلي)	xx	xx	
إصابات وأمراض عمل	xx		

المنافع الاجتماعية			
	××		خدمات عامة وتسهيلات مستخدمة
			أضرار للبيئة:
		××	أضرار للأرض
		××	تلوث الهواء
		××	تلوث المياه
		××	ضوضاء
		××	مخلفات
		××	تشويه جمال البيئة
	××	××	أضرار أخرى للبيئة
××			مجموع التكاليف الاجتماعية
××			الفائض (العجز) الاجتماعي للسنة+ الفائض أو العجز في 1/1
××			الفائض المتراكم أو العجز المتراكم في 12/31

المصدر: (Estes, 1976: 91-105) نقلاً عن (الفضل، وآخرون، 2002: 194).

4. نموذج عبدالمجيد:

قدم عبدالمجيد نموذجاً لحساب الأرباح والخسائر أطلق عليه (حساب الأرباح والخسائر المالي-الاجتماعي)، وقد أوضح في نموذجه أن مجالات المسؤولية الاجتماعية التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية، هي أربع مجالات أساسية تمثلت في مجال العاملين ومجال التفاعل مع البيئة ومجال حماية المستهلك ومجال الرقابة على التلوث، وأن الإفصاح عن تلك المجالات الأربع يكون مقتصرًا على تكاليفها دون المنافع المتحققة منها، وذلك نظراً للصعوبات التي تكتنف عملية قياس المنافع والتعبير النقدي عنها، إلى جانب ما تتطلبه عملية قياسها من ضرورة الالتجاء إلى التقدير الشخصي، والشكل رقم (9) يعرض النموذج الذي اقترحه عبدالمجيد للشركات المساهمة الكويتية.

الشكل رقم (9): نموذج عبدالمجيد حساب الأرباح والخسائر (المالي-الاجتماعي)

كلي	جزئي	الإيرادات الخاصة بالنشاط الاقتصادي	كلي	جزئي	التكاليف الخاصة بالنشاط الاقتصادي
xx		مجمّل الربح	xx		مصاريف إدارية
	xx	إيرادات أوراق مالية	xx		فوائد السندات والقروض
	xx	شركات تابعة	xx		اهتلاكات
xx		أوراق مالية أخرى	xx		خسائر أو مصاريف عرضية
xx		إيرادات متنوعة	xx		مخصصات (بيان أو كشف مر فق)
			xx		صافي الربح
xx		صافي الربح			
xx		إيرادات تخص مدة سابقة			مخصصات إضافية (اهتلاكات إضافية)
xx		محول من مخصصات أو احتياطات			مخصص ضرائب
					صافي الربح المحقق من الأنشطة الاقتصادية
xx		صافي الربح المحقق من الأنشطة الاقتصادية			
					تكاليف خاصة بالنشاط الاجتماعي
			xx		أنشطة خاصة بالعاملين
			xx		اهلاكات الموجودات
			xx		تكاليف أخرى
			xx		أنشطة خاصة بالتفاعل مع البيئة
			xx		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
			xx		تكاليف أخرى
			xx		تكاليف علاج أضرار بيئية للسنة الحالية
			xx		غرامات مخالفة قوانين البيئة
			xx	xx	مخصص التزامات اجتماعية
			xx		صافي الربح بعد خصم التكاليف الاجتماعية
xx		صافي الربح بعد خصم التكاليف الاجتماعية	xx		تكاليف علاج أضرار بيئية للسنوات السابقة
			xx		صافي الربح القابل للتوزيع

المصدر: (الفضل، وآخرون، 2002: 198-199).

5. نموذج بدوي:

قدم بدوي نموذج الذي يقوم على تقديم أربعة تقارير لتوصيل المعلومات الاجتماعية

وهي:

أولاً: قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية:

وهي توضح كيفية تعديل الربح المحاسبي بما تتحمله المنظمة من أعباء في مجالات المسؤولية الاجتماعية المختلفة، على أن تظهر هذه الأعباء مصنفة حسب طبيعة المسؤولية الاجتماعية إلى إجبارية واختيارية. والشكل رقم (10) يوضح نموذج لقائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية.

الشكل رقم (10): قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية:

صافي الربح المحاسبي				xxxx
يخصم منه				
أولاً: أعباء المسؤولية الاجتماعية الإجبارية				
1. مجال المساهمات البيئية				
تكلفة عمليات الرقابة على تلوث الهواء	x			
تكلفة معالجة المخلفات السائلة	x	xx		
2. مجال المساهمات العامة				
فروق توظيف عمالة زائدة	x			
فروق توظيف معوقين	x			
فروق خدمات النقل والمواصلات	x			
تكلفة خدمات إسكان العاملين	x	xx		
3. مجال الموارد البشرية				
تكلفة تدريب العاملين	x			
تكلفة الأمن الصناعي	x	xx		
4. مجال المنتج				
تكلفة الرقابة على المواصفات القياسية للجودة	x			
تكلفة اختبار أمان استخدام المنتج	x	xx		
إجمالي أعباء المسؤولية الاجتماعية الإجبارية			xxx	(xxx)
صافي الربح المعدل بالأعباء الإجبارية				xxxx
ثانياً: أعباء المسؤولية الاجتماعية الاختيارية				

صافي الربح المحاسبي				xxxx
1. مجال المساهمات البيئية				
تكلفة عمليات الرقابة الإضافية لتلوث الهواء	×			
تكلفة المعالجة الإضافية للمخلفات السائلة	×	×		
2. مجال المساهمات العامة				
مقابل تدعيم هيئات ومؤسسات الخدمة العامة	×			
تكلفة خدمات ترفيهية لسكان المنطقة	×			
تكلفة خدمات صحية لسكان المنطقة	×			
تكلفة خدمات إسكان	×	×		
3. مجال الموارد البشرية				
تكلفة خدمات تعليمية للعاملين	×			
تكلفة خدمات صحية للعاملين	×			
تكلفة تدريب العاملين	×			
4. مجال المنتج	×	×		
تكلفة عمليات الرقابة الإضافية على الجودة	×			
تكلفة اختبارات إضافية لأمان المنتج	×	×		
إجمالي أعباء المسؤولية الاجتماعية الاختيارية			xxxx	(xxx)
صافي الربح (عائد الوظيفة الاقتصادية)				xxxx

المصدر: (بدوي، 2000: 210-211).

ثانياً: قائمة المركز المالي المعدلة بتأثيرات المساهمة الاجتماعية:

تهدف هذه القائمة إلى توفير معلومات عن الموارد المتاحة للاستخدام في مجال الأداء الاجتماعي وما يقابلها من حقوق للغير، ويفيد هذا في التعرف على عناصر الثروة التي يتولد عنها مساهمات اجتماعية في المستقبل، وما يقابلها من أموال خصصتها المنظمة لاقتنائها.

والشكل رقم (11) يوضح نموذج لقائمة المركز المالي المعدلة بتأثيرات المساهمة الاجتماعية.

الشكل رقم (11): قائمة المركز المالي المعدلة بتأثيرات المساهمة الاجتماعية

مجموع صافي الأصول (حيث يقصد بصافي الأصول القيمة الدفترية)			xx
يخصم منه			
1. صافي الأصول الخاصة بمجال المساهمات البيئية			
مباني وإنشاءات الرقابة على التلوث	x		
أجهزة الرقابة على تلوث الهواء	x		
نفقات تحسين المظهر الجماعي للبيئة	x		
مجموع صافي أصول مجال المساهمات البيئية		xx	
2. صافي الأصول الخاصة بمجال المساهمات العامة			
مباني وإنشاءات مركز رعاية الطفولة	x		
منشآت سكنية للعاملين	x		
منشآت الرعاية الصحية	x		
مجموع صافي أصول مجال المساهمات العامة		xx	
3. صافي الأصول الخاصة بمجال الموارد البشرية			
مباني وإنشاءات مركز التدريب	x		
وسائل ومعدات التدريب	x		
معدات وأجهزة رقابة بيئة العمل	x		
مجموع صافي أصول مجال الموارد البشرية		xx	
4. صافي الأصول الخاصة بمجال المنتج			
أجهزة الرقابة على جودة المنتج	x		
أجهزة اختبار أمان المنتج	x		
مخزون ملصقات ونشرات	x		
مجموع صافي أصول مجال المنتج		xx	
مجموع صافي الأصول الخاصة بالأنشطة الاجتماعية			(xxx)
مجموع صافي الأصول الخاصة بالأنشطة الاقتصادية			xxx
مجموع الخصوم			xxx
يخصم منه: مقابل تمويل الأصول الخاصة بالأنشطة الاجتماعية			(xxx)
مقابل تمويل الأصول الخاصة بالأنشطة الاقتصادية			xxx

المصدر: (بدوي، 2000: 217-218).

ثالثاً: تقرير الأداء البيئي والاجتماعي متعدد الأبعاد:

ويتضمن معلومات تعكس نتائج قياس العمليات الاجتماعية في صورة أرقام ونسب وإحصاءات بحيث تعرض هذه المعلومات على أساس مستويات قياسية معيارية ومستويات فعلية

ينتج عنها انحرافات ملائمة أو غير ملائمة بحيث يسمح بمقارنة ما يجب أن يكون مع ما هو كائن فعلاً، كما وأن معلوماته أكثر وضوحاً ودلالة لتأثيرات العمليات الاجتماعية وتفيد في التعرف على مدى وفاء المنظمة بمسؤولياتها الاجتماعية بغض النظر عما صرف فعلاً. والشكل رقم (12) يوضح تقرير الأداء البيئي والاجتماعي متعدد الأبعاد.

الشكل رقم (12): تقرير الأداء البيئي والاجتماعي متعدد الأبعاد

الانحرافات	المستويات الفعلية	المستويات القياسية	وحدة القياس	العناصر المؤثرة على نوعية البيئة الطبيعية
			مجم/م3 مجم/م3 ديسيل	1-عناصر مسببة لتلوث الهواء: أول أكسيد الكربون ثاني أكسيد الكربون الضوضاء
			جزء/ مليون جزء/ مليون	2-عناصر مسببة لتلوث المياه: درجة الحرارة الأكسجين الحيوي
			جزء/ مليون جزء/ مليون	3-عناصر مسببة لتلوث التربة: أملاح ذائبة الكبريتيدات
	×			
	×	×		

مجال المساهمات العامة:

المقدار	البيان
	1. توفير فرص عمالة:
	عدد العاملين
	نسبة العاملين من الذكور
	نسبة العاملين من الإناث
	عدد العاملين الذين يزيدون عن احتياجات المشروع
	عدد العاملين المعوقين
	نسبة العاملين المعوقين لإجمالي عدد العاملين
	2. الرفاهية المادية للعاملين:
	متوسط الأجر في المشروع
	متوسط الأجر في الصناعة
	نسبة الزيادة (النقص) في متوسط الأجر عن متوسط الصناعة
	3. عناصر مسببة لتلوث المياه:
	عدد الوحدات السكنية
	عدد الأسر المستفيدة
	عدد أفراد الأسرة المستفيدة
	نسبة مساحة الأرض المقامة عليها المباني لإجمالي مساحة المشروع
	4. خدمات المواصلات:
	عدد السيارات المخصصة لنقل الأفراد
	عدد المستفيدين بخدمة النقل
	نسبة المستفيدين بخدمة النقل لإجمالي عدد العاملين
	5. الخدمات الصحية:
	عدد الأسرة المتاحة بالوحدة الصحية
	عدد الأطباء العاملين بالوحدة الصحية
	عدد المستفيدين من الخدمات الصحية
	متوسط عدد المترددين على الوحدة الصحية في اليوم
	نسبة مساحة الوحدة الصحية للمساحة الكلية للمشروع
	6. رعاية مجموعات خاصة:
	عدد الأسر المستفيدة بخدمة مركز رعاية الطفولة
	عدد الأطفال بمركز رعاية الطفولة
	عدد العاملين بمركز رعاية الطفولة
	عدد المستفيدين من الخدمات الترفيهية

مجال الموارد البشرية:

المقدار	البديــــــــــــان
	1.التدريب:
	عدد العاملين المستفيدين من برامج التدريب
	نسبة العاملين المستفيدين من التدريب لإجمالي العاملين بالمشروع
	عدد العاملين الذين تم ترفيتهم بعد التدريب
	عدد المستفيدين من التدريب من غير العاملين بالمشروع
	2.الأمن الصناعي:
	معدل تكرار الإصابة بالمشروع
	معدل تكرار الإصابة في الصناعة
	معدل شدة الإصابة في المشروع
	معدل شدة الإصابة في الصناعة
	نسبة التعرض لإصابات العمل في المشروع
	نسبة التعرض لإصابات العمل في الصناعة
	عدد المصابين بإصابات العمل
	عدد حالات الوفاة بسبب إصابات العمل
	عدد حالات العجز الكلي نتيجة إصابات العمل
	عدد حالات العجز نتيجة العمل

معايير ومستويات الأمان للمواد الضارة بالصحة:

المادة	وحدة القياس	المستويات القياسية	المستويات الفعلية	الانحرافات
الوطأة الحرارية	درجة مئوية			
شدة الإضاءة	شمعة/ قدم			
الضوضاء	ديسيبل			
الأتربة	مجم/م ³			
أدخنة	مجم/م ³			
ثاني أكسيد النيتروجين	مجم/م ³			
.....				

مجال المنتج:

المقدار	البيان
	1. جودة المنتج
	عدد شكاوى العملاء من مستوى الجودة
	كمية المنتج المرتدة من العملاء لعدم الجودة
	عدد ساعات إصلاح المنتج ليتماشى مع مستويات الجودة
	2. أمان المنتج:
	عدد الحوادث الناتجة عن استخدام المنتج
	عدد شكاوى العملاء من الاستخدام غير الآمن للمنتج
	عدد ساعات إصلاح المنتج لتحقيق الاستخدام الآمن له

المصدر: (بدوي، 2000: 221-224).

رابعاً: القائمة المالية لتأثيرات عدم الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية:

وتهدف إلى توفير معلومات تعكس نتائج القياس النقدي للعمليات الاجتماعية لمؤدية إلى انحرافات غير ملائمة، أي قيمة التأثيرات السالبة التي تؤدي إلى الإضرار بنوعية الحياة في المجتمع، والتي تعبر عن الأعباء التي كان ينبغي على المنظمة تحملها للوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية في المجالات الأربعة لهذه المسؤولية. والشكل رقم (13) يوضح نموذج لهذه القائمة.

الشكل رقم (13): القائمة المالية لتأثيرات عدم الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية

القيمة بالدينار	البيان
	أولاً: مجال المساهمات البيئية:
×	قيمة الضرر الذي يصيب الأفراد بسبب تلوث الهواء
×	قيمة الضرر الذي يصيب الموارد بسبب تلوث الهواء
×	نصيب المشروع من قيمة أضرار تراكم مسببات تلوث الهواء
×	قيمة أضرار عدم تنقية المخلفات السائلة
×	نصيب المشروع من قيمة أضرار تراكم مسببات تلوث المياه والتربة
××	إجمالي التأثيرات السالبة

		ثانياً: مجال المساهمات العامة
	×	مقابل عدم توظيف المعوقين
	×	مقابل عدم توفير خدمات رعاية الطفولة
××		إجمالي التأثيرات السالبة
		ثالثاً: مجال الموارد البشرية:
	×	قيمة أضرار إصابات عمل أدت إلى التوقف عن العمل للعلاج
	×	قيمة أضرار إصابات عمل أدت إلى العجز الجزئي
	×	قيمة أضرار إصابات عمل أدت إلى العجز الكلي
	×	قيمة أضرار إصابات عمل أدت إلى الوفاة المبكرة
××		إجمالي التأثيرات السالبة
		رابعاً: مجال المنتج:
	×	قيمة أضرار ناتجة عن عدم تحقق المستويات القياسية للجودة
	×	قيمة أضرار ناتجة عن عدم أمان استخدام المنتج
××		إجمالي التأثيرات السالبة
		إجمالي التأثيرات السالبة نتيجة عدم الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية

المصدر: (بدوي، 2000: 226-227).

6.3.2: التعليق على النماذج السابقة:

أولاً: من حيث العرض:

اتخذت كل النماذج السابقة طريقة عرض المعلومات الخاصة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في قوائم مستقلة عن القوائم المالية التقليدية عدا نموذج عبدالمجيد الذي عرضها جنباً إلى جنب مع المعلومات المالية بهدف تحقيق مبدأ تكامل النشاط الاقتصادي والاجتماعي للمنظمة.

ثانياً: من حيث النطاق:

تفاوتت النماذج من حيث تناولها لمجالات المسؤولية الاجتماعية، فنموذج AAA اقتصر على مجال اجتماعي واحد وهو المجال البيئي، بينما نموذج EGFA تناول في الحقيقة مجالين فقط، أما نموذج Linowes ونموذج عبدالمجيد فقد تناولوا ثلاثة مجالات للمسؤولية الاجتماعية .

بينما هناك نماذج تناولت مجالات المسؤولية الاجتماعية الأربعة، إما بشكل واضح وصريح كنموذج SMFC ونموذج بدوي، أو بشكل ضمني وذلك بتتبع تأثيرها على الفئات الاجتماعية دون الإفصاح عنها كنموذج Abt ونموذج Estes.

ثالثاً: من حيث أسلوب القياس:

حيث يقوم نموذج SMFC ونموذج AAA على أسلوب القياس الوصفي، بينما يقوم نموذج EGFA على أسلوب القياس الكمي غير النقدي، وتقوم بقية النماذج على أسلوب القياس الكمي النقدي عدا نموذج بدوي والذي اعتمد على أسلوب القياس متعدد الأبعاد والذي يشمل القياس الوصفي والكمي بشقيه النقدي وغير النقدي بما يتناسب مع طبيعة العمليات الاجتماعية، مما يضيف على النموذج ملائمة وموضوعية أكثر من سابقه.

رابعاً: من حيث شموله للتكاليف والمنافع:

معظم النماذج اقتصرت على عرض التكاليف الاجتماعية دون المنافع لما يكتنف الأخيرة من صعوبات في عملية قياسها، وتعرف تلك النماذج بنماذج المدخلات (حنان، 2003: 277) عدا نموذج Abt ونموذج Estes والذان تناولوا التكاليف الاجتماعية مع المنافع الاجتماعية، وهي نماذج المدخلات والمخرجات، وتعتبر تلك النماذج أكثر شمولاً في قياس صاي الإسهام الاجتماعي. إلا أنه في الواقع العملي ونتيجة لصعوبة القياس المحاسبي المالي لمعظم أنشطة المسؤولية الاجتماعية ناهيك عن قياس المنافع الاجتماعية والتي تواجه صعوبة في تحديد قيم نقدية لمعظم هذه المنافع، يتم اللجوء إلى التقدير الشخصي مما يضعف من موثوقيتها Realiability وموضوعيتها Objectivity، وبالتالي ملائمتها والاعتماد على نتائجها بشكل كبير لاتخاذ القرارات لدى أصحاب المصالح، وبالتالي تكون النماذج التي تقتصر على بيان التكاليف الاجتماعية أكثر موضوعية من سابقتها.

ويفضل الباحثون في نهاية هذا العرض النموذج القائم على الإفصاح عن التكاليف الاجتماعية دون المنافع في المنظمات الصناعية في محافظة صنعاء، حيث أن التكاليف الاجتماعية نوعاً ما قابلة للقياس وبالتالي العرض بطريقة أكثر موثوقية من المنافع الاجتماعية، بالإضافة إلى ضرورة عرض المعلومات الاجتماعية في تقارير خاصة وبصورة منفصلة عن القوائم المالية. فبحكم حداثة الموضوع في بلادنا فكرةً وتطبيقاً، يرى الباحثون أنه لا يجب المساس بالقوائم المالية التقليدية، أو تعديلها بالمخرجات الاجتماعية كيلا تفقد من موثوقيتها ومصداقيتها أمام مستخدميها، خاصة وأن قياس العمليات الاجتماعية- في ظل الوقت الراهن- يعتبر معقداً نوعاً ما ويتم فيه اللجوء إلى التقدير الشخصي مما يؤثر سلباً على فائدة ومصداقية المعلومات المالية نفسها، فالإفصاح عن الأداء الاجتماعي في تقارير منفصلة يعتبر الأنسب

للتطبيق في المنظمات الصناعية بحيث تتنوع أساليب القياس للعمليات الاجتماعية المفصّل عنها بين القياس النقدي والكمي وحتى الوصفي بحسب الأبعاد المختلفة لكل عملية.

7.3.2: تطوير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

لقد ازداد الاهتمام العالمي بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وهناك منظمين على مستوى العالم تهتم بتطوير معايير الإفصاح الاختيارية وهما:

معهد المحاسبة الاجتماعية والأخلاقية Institute of Social and Ethical Accountability (ISEA)

والمبادرة العالمية للتقارير Global Reporting Initiative (GRI)، بالإضافة إلى العديد من المحاولات والمبادرات التي تناولت هذا المجال، وسيتم عرض بعض منها على النحو الآتي:

أولاً: معيار AA1000:

تم نشر هذا المعيار في نوفمبر من عام 1999م في مسودة من 163 صفحة من قبل معهد المحاسبة الاجتماعية والأخلاقية (ISEA) والذي تأسس في 1996م وهو معيار يمثل مبدأ للمساءلة يركز على تطوير أفضل الطرق لضمان جودة المحاسبة الاجتماعية والأخلاقية والتدقيق وإعداد التقارير (Social and Ethical Accountability, Auditing & Reporting (SEAAR))، وهذا المعيار يضم مجموعة من القواعد ومعايير التشغيل والتي تغطي المواضيع التالية:

- التخطيط Planning.
- المحاسبة Accounting.
- التدقيق والتقرير Auditing & Reporting.
- توطيد العمل Embedding، ومشاركة أصحاب المصالح Stakeholders engagement.

ويعكس هذا المعيار طموحات واحتياجات كل مجاميع أصحاب المصالح في كل مراحل عمليات المحاسبة والتدقيق وإعداد التقارير بحيث يشدد على أهمية الحوار معهم في المسائل المتعلقة بأداء المنظمة، ويساعدها على إبراز موقفها تجاه القضايا الاجتماعية، (AA1000, 1999: 3-9).

ثانياً: المبادرة العالمية للتقارير (GRI): Global Reporting Initiative

وهي منظومة إجراءات دولية طويلة المدى بدأت فعاليتها في 1997م ومهمتها تقديم ونشر إرشادات تستطيع المنظمات من خلالها القياس والتقارير عن أدائها الاقتصادي والبيئي والاجتماعي بشكل قابل للتطبيق بصورة عالمية وبشكل مستدام، وتشترك فيها الجهات التالية:

UN Environment Program (UNEP), The UN Global Compact and The Earth Charter Initiative.

وفي العام 2006م تم إصدار Guidelines 3 (G3) وهو الإصدار الثالث من المبادئ التوجيهية لإعداد تقارير الاستدامة وشملت ثمانية إصدارات يعتبرها أصحابها حجر الزاوية ومخطط موجز لنموذج الإفصاح من وجهة نظر (GRI). (www.globalreporting.org).
وقد اتبع البنك الأهلي التجاري السعودي إرشادات (GRI) ويعتبر أول مؤسسة مالية في الشرق الأوسط تصدر تقريراً عن المسؤولية الاجتماعية (تقرير الاستدامة) معتمد من المبادرة العالمية للتقارير (GRI).

ثالثاً: دستور كوبنهاجن: The Copenhagen Charter

قدمت هذه المساهمة في المؤتمر الدولي الثالث عن المحاسبة الاجتماعية والتدقيق الاجتماعي في الدانمارك تحت عنوان "بناء العلاقات مع أصحاب المصالح" في نوفمبر من عام 1999م، وهو دليل ومرشد للحوار مع أصحاب المصالح وإعداد التقارير وتهدف إلى وضع الحوافز المطلوبة والمبادئ المهمة بشكل مختصر وموجز، ويتكون الدستور من ثلاثة أجزاء:

- الجزء الأول: يركز على تأثيرات الإفصاح لأصحاب المصالح على خلق قيمة داخلية وخارجية للمنظمة، بحيث يكون الحوار مع أصحاب المصالح من ضمن الإدارة الاستراتيجية للمنظمة.

- أما الجزء الثاني: فيلقي الضوء على مبادئ الإفصاح لأصحاب المصالح وتقديم التوصيات العملية حول كيفية إدارة العناصر الرئيسية لعملية الإفصاح وهي: وضع أساس للعمل، تثبيت العملية، توصيل النتائج.

- ويلقي الجزء الثالث نظرة عن قرب حول العناصر الثلاثة المهمة لمصادقية الإفصاح وهي: المبادئ المحاسبية، ملائمة المعلومات، التحقق.

(www.disas.unisi.it/mat.did/monfardini/128/copenhagencharter.pdf)

رابعاً: Business in the Community (BITC):

وهي منظمة تأسست في بريطانيا عام 1982م وتضم فيها الآن نحو 830 عضواً، وتقدم صيغاً وأشكالاً لإعداد التقارير التي توضح كيف يجب على المنظمات أن تقيس وتقرر عن تأثيرات نشاطها على المجتمع في أربعة مجالات وهي: المجتمع، البيئة، العمال، بيئة السوق (المستهلكين). وهي تشجع أعضائها على ذلك من خلال التنظيم لجائزة اختيار أفضل منظمة من كل عام والتي تراعي مسؤوليتها الاجتماعية في تقاريرها، وقد اختيرت شركات Wates Group كأفضل شركات للعام 2011م في بريطانيا. (www.bitc.org.uk).

الفصل الرابع

الجانب العملي الميداني

المبحث الأول - منهجية البحث:

اتبع الباحثون المنهج الوصفي الكمي التحليلي وذلك للأسباب الآتية:

- تحديد الهدف أو المشكلة وجمع كافة البيانات المتوفرة عنها.
- تحويل الهدف أو المشكلة إلى عبارة استفهامية، والتي من شأنها أن تشكل تحدياً للدماغ فيعمل على الإنتاجية أكثر.
- وضع الفرضيات الأولية لحل هذه المشكلة، وتكون بناءً على دراسات سابقة للمشكلة.
- تطبيق الفرضيات على المشكلة ودراسة مدى تأثيرها على النتائج الناتجة ومطابقتها مع النتائج المفروضة.
- دراسة العديد من التصرفات والملاحظات.

مجتمع وعينة البحث:

"أنه يعني جميع عناصر الظاهرة من وحدات أفراد وأحداث، وأشياء التي تدرسها الباحثون، ويتم اختيار وسحب العينة منها بالفعل، وبذلك فإن مجتمع البحث هو جميع العناصر التي يمكن تعميم البحث عليها"⁽¹⁾.

يتمثل مجتمع البحث في الشركات الصناعية العاملة في محافظة صنعاء.

تم اختيار عينة البحث بواقع خمسة مصانع: (مصنع حدة، مصنع كوكا كولا، مصنع شمالان، مصنع جوبح، مصنع الدولية للأدوية).

جدول رقم (1) يوضح وصف عينة الدراسة

الاستمارات المسلمة	الاستمارات المعادية	نسبة المعاد إلى المسلم	نسبة تغطية مجتمع الدراسة
60	50	%73	%85

المصدر: (إعداد الباحثون)

مصادر البيانات وأدوات جمعها:

مصادر البيانات:

اعتمد الباحثون على نوعين من المصادر وهي كالاتي:

مصادر أولية: وهي أفراد العينة التي جمعت منها البيانات الأساسية؛ وذلك من خلال الاستبانة

(1) العريقي، منصور (2009): طرق البحث، الطبعة الثانية، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، ص 27.

التي صممت لهذا الغرض.

مصادر ثانوية: هي عبارة عن كتب، أو دراسات سابقة، أو دوريات يتم الحصول عليها في المكتبات أو من خلال الانترنت، وتستخرج منها البيانات، وهي حديثة.

أداة البحث:

اعتمدت الباحثون في الدراسة الحالية علي الاستبانة كأداة رئيسة للحصول علي المعلومات والبيانات المطلوبة بوصفها من أنسب أدوات البحث العلمية التي تحقق أهداف البحث، وفي ضوء دراسة الأدبيات التي تضمنها الإطار النظري لهذا البحث وفي ضوء مطالعات الدراسات السابقة، فقد قامت الباحثون بتصميم الاستبانة معتمداً على ذلك:

جدول رقم (2) تركيب استمارة الاستبيان

إبعاد الدراسة	متغيرات الدراسة	البيانات الشخصية	عدد الأسئلة	أرقام الأسئلة	مجموع الأسئلة
المعلومات الشخصية	المؤهل العلمي، التخصص، المستوى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة، نوع المصنع، عدد الفروع، عمر المصنع، المرافق الموجودة في المصنع، وسائل نقل العاملين.	9	45	45-1	45

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون.

وستكون إجابات كل فقرة من فقرات الاستبيان وفق مقياس (ليكارت) الخماسي كتالي:

جدول رقم (3) يبين تصنيف ليكارت الخماسي لفقرات الاستبيان

التصنيف	موافق بشدة	موافق	موافق إلي حد ما	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
النقاط	5	4	3	2	1

المصدر: الجدول إعداد الباحثون

الأدوات الإحصائية في البحث:

1. معامل ألفا كرونباخ لإيجاد ثبات الأداة.
2. التكرارات والنسب المئوية.
3. المتوسطات والانحرافات المعيارية.
4. أنوفا لاستخراج الفروق ومتغيرات البحث.
5. معامل ارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة في جميع المحاور.

المبحث الثاني: الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البحث:
 أولاً - ثبات أداة الاستبيان باستخدام ألفا كرونباخ:

جدول رقم (4) يوضح ثبات الأداة باستخدام ألفا كرونباخ

الفقرة	Cronbach's Alpha if Item Deleted
المؤهل العلمي	.946
التخصص	.946
المستوى الوظيفي	.949
عدد سنوات الخبرة	.947
نوع المصنع	.946
عدد الفروع	.946
عمر المصنع	.946
المرافق الموجودة في المصنع	.946
اتباع السلع والخدمات بهدف تحقيق الربح ولهذا فهي تسهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية الوحيدة لها	.946
مسؤولية الشركات - كونها وحدة اقتصادية - تجاه الآثار الجانبية عن ممارستها النشاط الاقتصادي.	.946
تجاوز الشركات لمسؤوليتها كوحدة اقتصادية لتتضمن تفاعلها مع كافة أطراف المجتمع كون الشركات وحدة اقتصادية واجتماعية في ان واحد.	.944
المسؤولية الاجتماعية للشركات تعني	
إجمالي المحور الأول	.945
تقوم الشركات بتنظيم دورات تدريبية للعاملين من أجل تحسين مهاراتهم الفنية.	.943
تتوفر لدى الشركات سياسة الترقية تعترف بمهارة وقدرات العاملين مع توفير فرص متساوية للترقية.	.943
تهيئ الشركات ظروف عمل مناسبة لديها.	.944
تعتمد الشركات نظام التأمين والمعاشات للعاملين.	.943
توفر الشركات رعاية صحية للعاملين.	.944

Cronbach's Alpha if Item Deleted	الفئة — رات
.944	توفر الشركات وسائل نقل للعاملين.
.944	تقوم الشركات بتأمين السكن للعاملين.
.944	تتحمل الشركات تعويضات العاملين مقابل إصابة العمل والأمراض المهنية.
.945	تساهم الشركات في برامج اجتماعية للعاملين خارج نطاق العمل مثل الرحلات والحفلات والأنشطة الرياضية.
.943	توفر الشركات أماكن لإقامة الشعائر الدينية.
المجال الأول الحفاظ على الموارد البشرية وتمييزها.	
.943	تستخدم الشركات المواد الآمنة في تصنيع المنتج والتي لا تؤثر على صحة المستهلكين.
.943	تضع الشركات بيانات واضحة على عبوة المنتج والتي تحدد طرق ومخاطر استخدامه وتاريخ صلاحيته.
.944	تسحب الشركات منتجاتها المنتهية صلاحيتها من السوق وتعمل على إتلافها.
.944	تهتم الشركات بجودة المنتج بشكل لا يقل أهمية عن تعظيم الربح.
المجال الثاني: تنمية العلاقات مع المستهلكين	
.944	تقوم الشركات بدعم الأنشطة التعليمية والثقافية والصحية.
.944	تساهم الشركات في خطط وبرامج الحد من الفقر والبطالة.
.944	تخصص الشركات نسبة من الوظائف للمعاقين سنوياً.
.943	تساهم الشركات في الفئات المهمشة في المجتمع.
.944	تتبرع الشركات للجمعيات الخيرية.
المجال الثالث تنمية العلاقة مع المجتمع	
.943	تعمل الشركات على إنتاج منتجات تحافظ على البيئة ولا تؤثر عليها.
.943	تقوم الشركات باستخدام الآلات الأقل تسبباً في تلوث البيئة حتى وإن كانت ذات تكاليف ذات تكاليف مرتفعة.
.944	يتم التخلص من المخلفات بالطريقة المناسبة والصحية التي لا تؤذي البيئة المحيطة.
.945	يتم التخلص من المخلفات بطريقة صحيحة وإن كانت تكاليفها مرتفعة.
.945	يتم إعادة تدوير المخلفات الناجمة عن عمليات التصنيع التي تقوم بها.

عرض وتفسير المتغيرات الأساسية للدراسة:

النتائج المتعلقة بوصف أفراد الدراسة Demographic Variables:

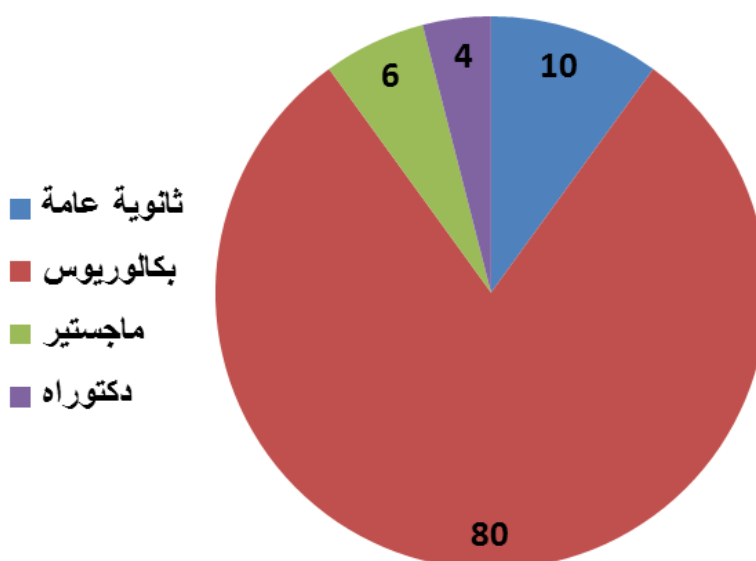
توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي:

جدول رقم (5) يوضح نسب المؤهل العلمي للمشاركين في العينة

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
10.0	5	ثانوية عامة
80.0	40	بكالوريوس
6.0	3	ماجستير
4.0	2	دكتوراه
100 %	50	الإجمالي

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.

شكل رقم (14) يوضح متغير المؤهل العلمي



المصدر: الشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.

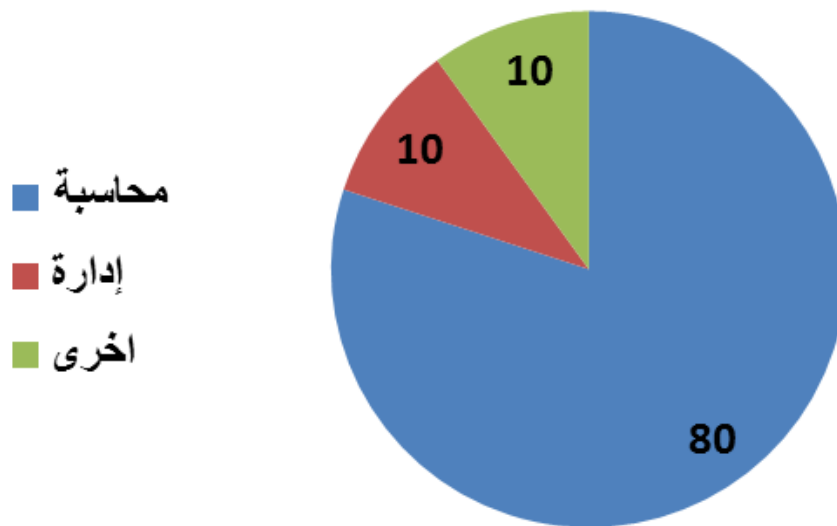
توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير التخصص:

جدول رقم (6) يوضح نسب لتخصص للمشاركين في العينة

النسبة	التكرار	التخصص
80.0	40	محاسبة
10.0	5	إدارة
10.0	5	أخرى
100 %	50	الإجمالي

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.

شكل رقم (15) يوضح متغير التخصص



المصدر: الشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.

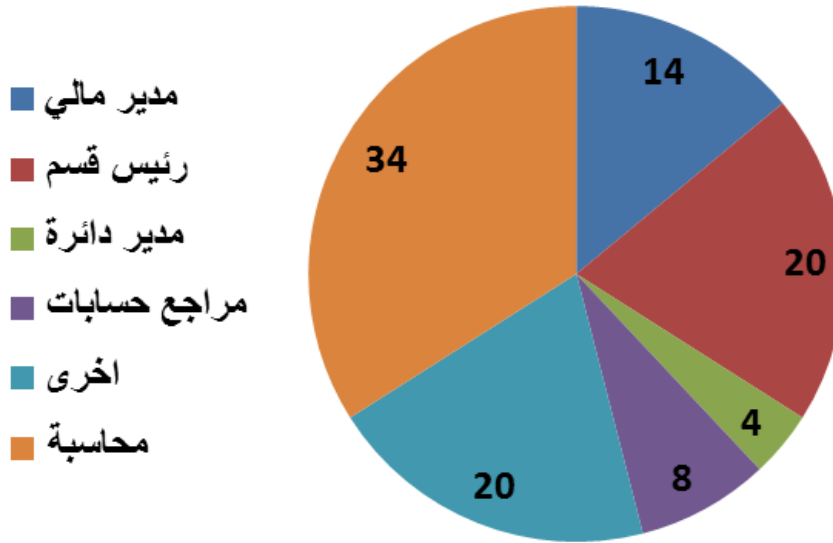
توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المستوى الوظيفي:

جدول رقم (7) يوضح نسب للمستوى الوظيفي للمشاركين في العينة

النسبة	التكرار	المستوى الوظيفي
14.0	7	مدير مالي
20.0	10	رئيس قسم
4.0	2	مدير دائرة
8.0	4	مراجع حسابات
20.0	10	اخرى
34.0	17	محاسبة
100 %	50	الإجمالي

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.

شكل رقم (16) يوضح متغير المستوى الوظيفي



المصدر: الشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.

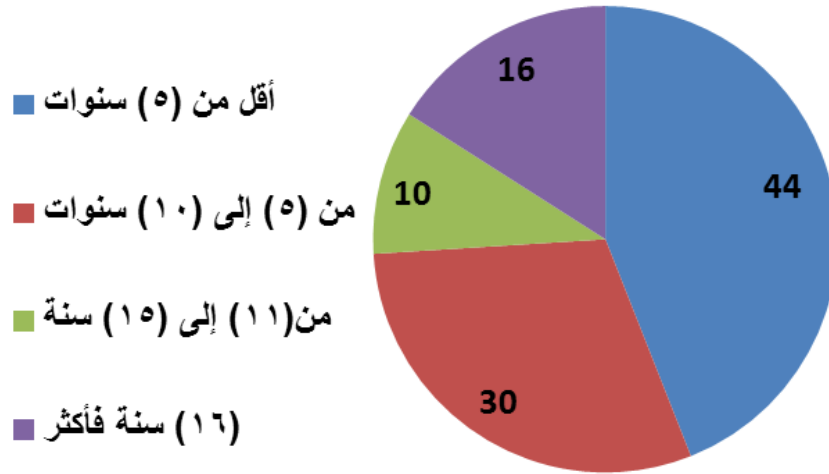
توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة:

جدول رقم (8) يوضح نسب سنوات الخبرة للمشاركين في العينة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من (5) سنوات	22	44.0
من (5) إلى (10) سنوات	15	30.0
من (11) إلى (15) سنة	5	10.0
(16) سنة فأكثر	8	16.0
الإجمالي	50	100 %

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.

شكل رقم (17) يوضح متغير سنوات الخبرة



المصدر: الشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.

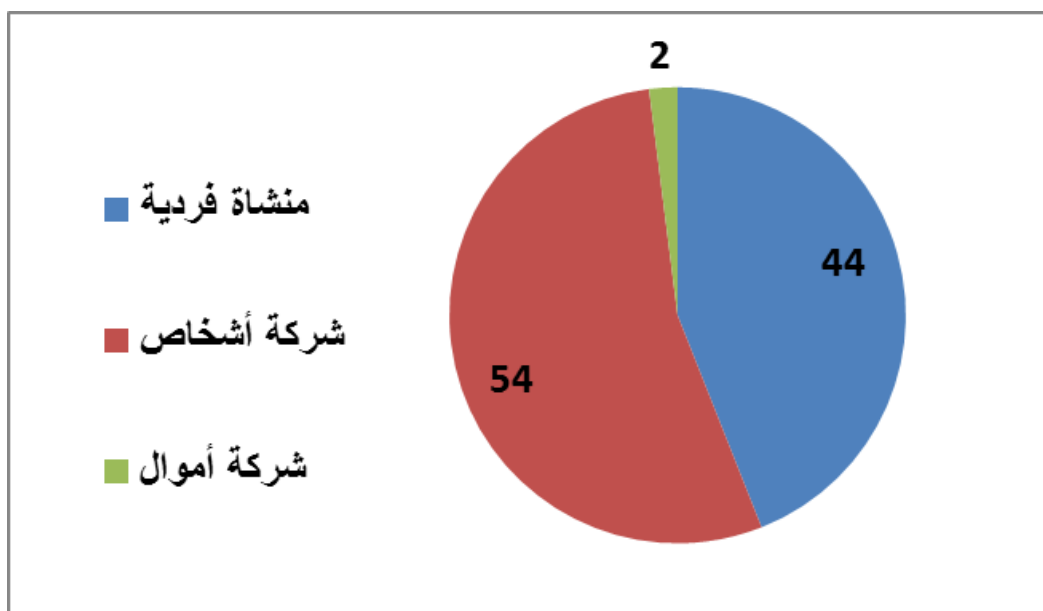
توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير نوع المصنع:

جدول رقم (9) يوضح نسب نوع المصنع للمشاركين في العينة

نوع المصنع	التكرار	النسبة
منشأة فردية	22	44.0
شركات أشخاص	27	54.0
شركات أموال	1	2.0
الإجمالي	50	100 %

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.

شكل رقم (18) يوضح متغير نوع المصنع



المصدر: الشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.

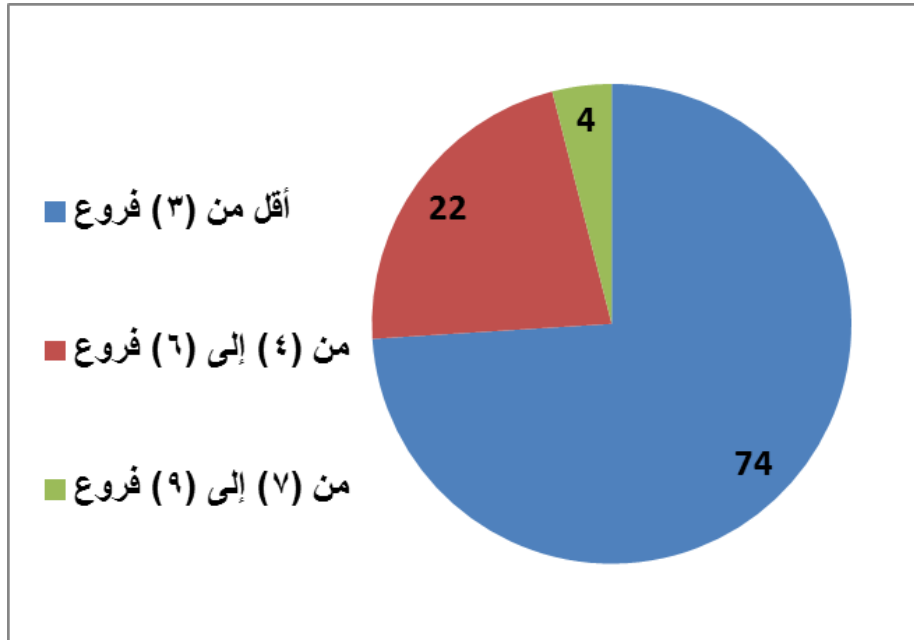
توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد الفروع:

جدول رقم (10) يوضح نسب عدد الفروع للمشاركين في العينة

عدد الفروع	التكرار	النسبة
أقل من (3) فروع	37	74.0
من (4) إلى (6) فروع	11	22.0
من (7) إلى (9) فروع	2	4.0
الإجمالي	50	100 %

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.

شكل رقم (19) يوضح متغير عدد الفروع



المصدر: الشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.

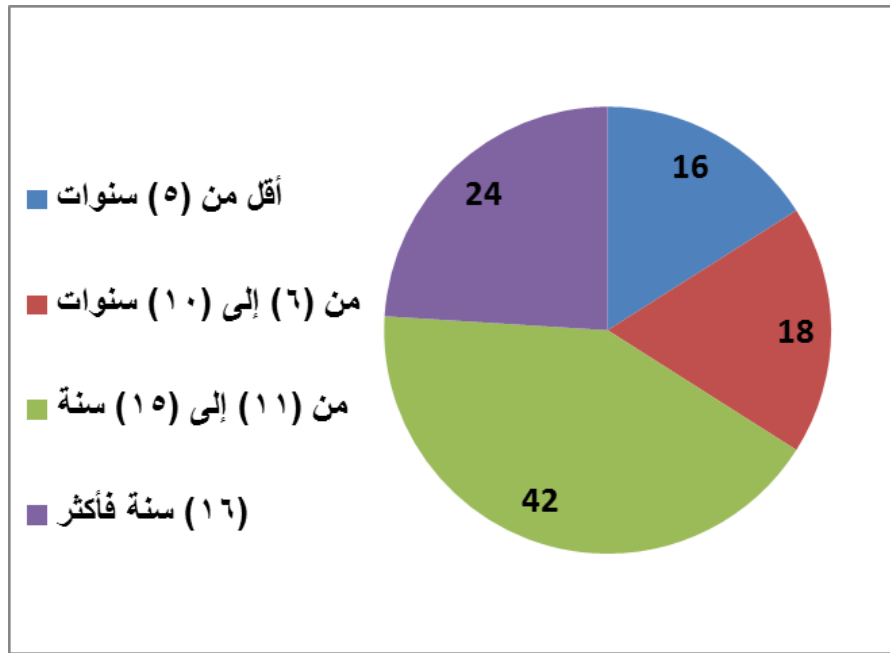
توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير عمر المصنع:

جدول رقم (11) يوضح نسب عمر المصنع للمشاركين في العينة

عمر المصنع	التكرار	النسبة
أقل من (5) سنوات	8	16.0
من (6) إلى (10) سنوات	9	18.0
من (11) إلى (15) سنة	21	42.0
(16) سنة فأكثر	12	24.0
الإجمالي	50	100 %

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.

شكل رقم (20) يوضح متغير عمر المصنع



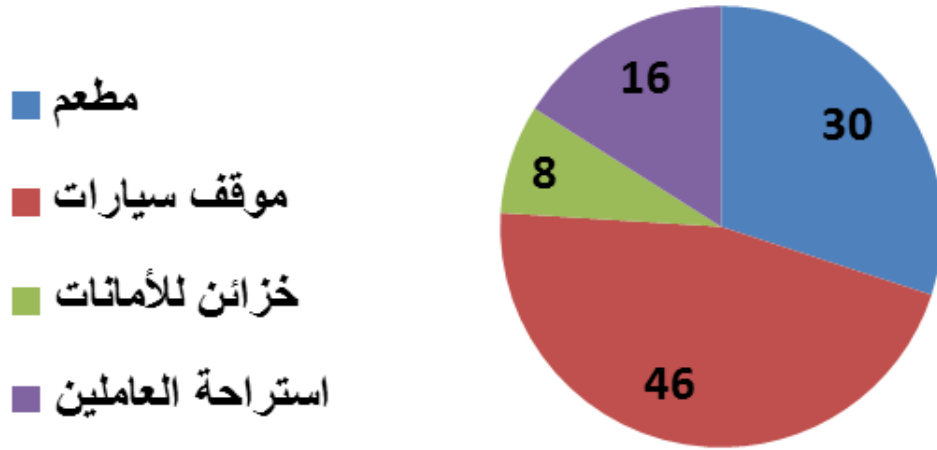
المصدر: الشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المرافق الموجودة في المصنع:
 جدول رقم (12) يوضح نسب المرافق الموجودة في المصنع للمشاركين في العينة

نوع المصنع	التكرار	النسبة
مطعم	15	30.0
موقف سيارات	23	46.0
خزائن للأمانات	4	8.0
استراحة العاملين	8	16.0
الإجمالي	50	100 %

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.

شكل رقم (21) يوضح المرافق الموجودة في المصنع

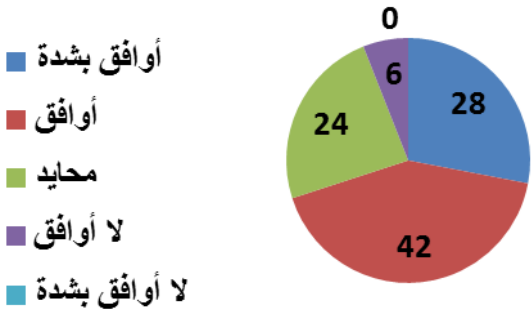


المصدر: الشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.

المحور الأول - إدراك الشركات للمسؤولية الاجتماعية
المسؤولية الاجتماعية للشركات تعني:

أولاً - التكرارات والنسب المئوية لإجابات جميع أسئلة الاستبيان (45) فقرة:

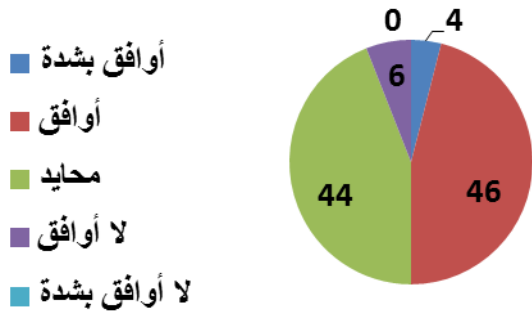
جدول رقم (13) يبين أن اتباع السلع والخدمات بهدف تحقيق الربح ولهذا فهي تسهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية الوحيدة لها		شكل رقم (22) يوضح أن اتباع السلع والخدمات بهدف تحقيق الربح ولهذا فهي تسهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية الوحيدة لها	
الوصف	التكرار	النسبة %	
أوافق بشدة	14	28.0	
أوافق	21	42.0	
محايد	12	24.0	
لا أوافق	3	6.0	
لا أوافق بشدة	0	0	
الإجمالي	50	100.0	

المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.	
---	---

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (13) والشكل البياني رقم (22):

- أوافق بشدة (28) %
- أوافق (42) %
- أوافق إلى حد ما (24) %
- غير موافق (6) %
- غير موافق بشدة (0) %

جدول رقم (14) يبين أن مسؤولية الشركات - كونها وحدة اقتصادية - تجاه الآثار الجانبية عن ممارستها النشاط الاقتصادي.		شكل رقم (23) يوضح أن مسؤولية الشركات - كونها وحدة اقتصادية - تجاه الآثار الجانبية عن ممارستها النشاط الاقتصادي.	
الوصف	التكرار	النسبة %	
أوافق بشدة	2	4.0	
أوافق	23	46.0	
محايد	22	44.0	
لا أوافق	3	6.0	
لا أوافق بشدة	0	0	
الإجمالي	50	100.0	

المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.	
---	---

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (14) والشكل البياني رقم (23):

- أوافق بشدة (4) %
- أوافق (46) %
- أوافق إلى حد ما (44) %
- غير موافق (6) %
- غير موافق بشدة (0) %

شكل رقم (24) يوضح أن تجاوز الشركات لمسؤوليتها كوحدة اقتصادية لتتضمن تفاعلها مع كافة أطراف المجتمع كون الشركات وحدة اقتصادية واجتماعية في ان واحد.

جدول رقم (14) يبين أن تجاوز الشركات لمسؤوليتها كوحدة اقتصادية لتتضمن تفاعلها مع كافة أطراف المجتمع كون الشركات وحدة اقتصادية واجتماعية في ان واحد.

الوصف	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	8	16.0
أوافق	30	60.0
محايد	11	22.0
لا أوافق	1	2.0
لا أوافق بشدة	0	0
الإجمالي	50	% 100.0

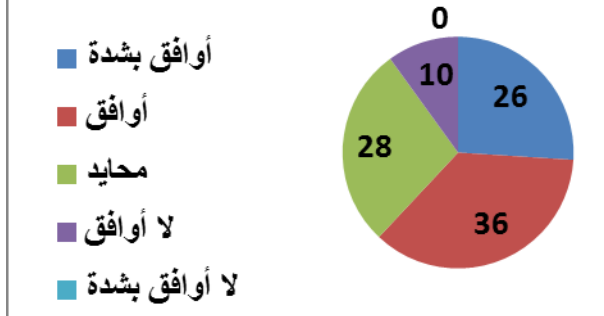
■ أوافق بشدة
■ أوافق
■ محايد
■ لا أوافق
■ لا أوافق بشدة

المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (14) والشكل البياني رقم (24):

- أوافق بشدة (16) %
- أوافق (60) %
- أوافق إلى حد ما (22) %
- غير موافق (2) %
- غير موافق بشدة (0) %

المحور الثاني مجالات المسؤولية الاجتماعية المجال الأول: الحفاظ على مواردها البشرية وتنميتها

شكل رقم (25) يوضح أن الشركات تقوم بتنظيم دورات تدريبية للعاملين من أجل تحسين مهاراتهم الفنية.		جدول رقم (15) يبين أن الشركات تقوم بتنظيم دورات تدريبية للعاملين من أجل تحسين مهاراتهم الفنية.		
 ■ أوافق بشدة ■ أوافق ■ محايد ■ لا أوافق ■ لا أوافق بشدة		الوصف	التكرار	النسبة %
		أوافق بشدة	13	26.0
		أوافق	18	36.0
		محايد	14	28.0
		لا أوافق	5	10.0
		لا أوافق بشدة	0	0
		الإجمالي	50	% 100.0
المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.				

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (15) والشكل البياني رقم (25):

- أوافق بشدة (26) %
- أوافق (36) %
- أوافق إلى حد ما (28) %
- غير موافق (10) %
- غير موافق بشدة (0) %

شكل رقم (26) يوضح أن تتوفر لدى الشركات سياسة الترقية تعترف بمهارة وقدرات العاملين مع توفير فرص متساوية للترقية.		جدول رقم (16) يبين أن تتوفر لدى الشركات سياسة الترقية تعترف بمهارة وقدرات العاملين مع توفير فرص متساوية للترقية.																							
■ أوافق بشدة ■ أوافق ■ محايد ■ لا أوافق ■ لا أوافق بشدة		<table><tr><th>النسبة %</th><th>التكرار</th><th>الوصف</th></tr><tr><td>12.0</td><td>6</td><td>أوافق بشدة</td></tr><tr><td>34.0</td><td>17</td><td>أوافق</td></tr><tr><td>32.0</td><td>16</td><td>محايد</td></tr><tr><td>10.0</td><td>5</td><td>لا أوافق</td></tr><tr><td>12.0</td><td>6</td><td>لا أوافق بشدة</td></tr><tr><td>% 100.0</td><td>50</td><td>الإجمالي</td></tr></table>			النسبة %	التكرار	الوصف	12.0	6	أوافق بشدة	34.0	17	أوافق	32.0	16	محايد	10.0	5	لا أوافق	12.0	6	لا أوافق بشدة	% 100.0	50	الإجمالي
النسبة %	التكرار	الوصف																							
12.0	6	أوافق بشدة																							
34.0	17	أوافق																							
32.0	16	محايد																							
10.0	5	لا أوافق																							
12.0	6	لا أوافق بشدة																							
% 100.0	50	الإجمالي																							
المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.																									

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (16) والشكل البياني رقم (26):

- أوافق بشدة (12) %
- أوافق (34) %
- أوافق إلى حد ما (32) %
- غير موافق (10) %
- غير موافق بشدة (12) %

شكل رقم (27) يوضح أن تهيئ الشركات ظروف عمل مناسبة لديها.		جدول رقم (17) يبين أن الشركات تهيئ ظروف عمل مناسبة لديها.		
■ أوافق بشدة ■ أوافق ■ محايد ■ لا أوافق ■ لا أوافق بشدة		النسبة %	التكرار	الوصف
		2.0	1	أوافق بشدة
		62.0	31	أوافق
		20.0	10	محايد
		16.0	8	لا أوافق
		0	0	لا أوافق بشدة
		% 100.0	50	الإجمالي
المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.				

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (17) والشكل البياني رقم (27):

- أوافق بشدة (2) %
- أوافق (62) %
- أوافق إلى حد ما (20) %
- غير موافق (16) %
- غير موافق بشدة (0) %

جدول رقم (18) يبين أن الشركات تعتمد نظام التأمين والمعاشات للعاملين.		شكل رقم (28) يوضح أن الشركات تعتمد نظام التأمين والمعاشات للعاملين.	
الوصف	التكرار	النسبة %	
أوافق بشدة	19	38.0	
أوافق	17	34.0	
محايد	14	28.0	
لا أوافق	0	0	
لا أوافق بشدة	0	0	
الإجمالي	50	100.0	

المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناءً على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.	
---	--

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (18) والشكل البياني رقم (28):

- أوافق بشدة (38) %
- أوافق (34) %
- أوافق إلى حد ما (28) %
- غير موافق (0) %
- غير موافق بشدة (0) %

جدول رقم (19) يبين أن الشركات توفر رعاية صحية للعاملين.		شكل رقم (29) يوضح أن الشركات توفر رعاية صحية للعاملين.	
الوصف	التكرار	النسبة %	
أوافق بشدة	12	24.0	
أوافق	21	42.0	
محايد	7	14.0	
لا أوافق	8	16.0	
لا أوافق بشدة	2	4.0	
الإجمالي	50	100.0	

المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناءً على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.	
---	--

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (19) والشكل البياني رقم (29):

- أوافق بشدة (24) %
- أوافق (42) %
- أوافق إلى حد ما (14) %
- غير موافق (16) %
- غير موافق بشدة (4) %

جدول رقم (20) يبين أن الشركات توفر وسائل نقل للعاملين.		شكل رقم (30) يوضح أن الشركات توفر وسائل نقل للعاملين.	
الوصف	التكرار	النسبة %	
أوافق بشدة	4	8.0	
أوافق	29	58.0	
محايد	6	12.0	
لا أوافق	5	10.0	
لا أوافق بشدة	6	12.0	
الإجمالي	50	100.0	

المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.	
--	--

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (20) والشكل البياني رقم (30):

- أوافق بشدة (8) %
- أوافق (58) %
- أوافق إلى حد ما (12) %
- غير موافق (10) %
- غير موافق بشدة (12) %

جدول رقم (21) يبين أن الشركات تقوم بتأمين السكن للعاملين.		شكل رقم (31) يوضح أن الشركات تقوم بتأمين السكن للعاملين.	
الوصف	التكرار	النسبة %	
أوافق بشدة	12	24.0	
أوافق	15	30.0	
محايد	6	12.0	
لا أوافق	5	10.0	
لا أوافق بشدة	12	24.0	
الإجمالي	50	100.0	

المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.	
--	--

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (21) والشكل البياني رقم (31):

- أوافق بشدة (24) %
- أوافق (30) %
- أوافق إلى حد ما (12) %
- غير موافق (10) %
- غير موافق بشدة (24) %

جدول رقم (22) يبين أن الشركات تتحمل تعويضات العاملين مقابل إصابة العمل والأمراض المهنية.			شكل رقم (32) يوضح أن الشركات تتحمل تعويضات العاملين مقابل إصابة العمل والأمراض المهنية.	
الوصف	التكرار	النسبة %	■ أوافق بشدة ■ أوافق ■ محايد ■ لا أوافق ■ لا أوافق بشدة	
أوافق بشدة	13	26.0		
أوافق	15	30.0		
محايد	9	18.0		
لا أوافق	1	2.0		
لا أوافق بشدة	12	24.0		
الإجمالي	50	100.0 %		
المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.				

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (22) والشكل البياني رقم (32):

- أوافق بشدة (26) %
- أوافق (30) %
- أوافق إلى حد ما (18) %
- غير موافق (2) %
- غير موافق بشدة (24) %

جدول رقم (23) يبين أن الشركات تساهم في برامج اجتماعية للعاملين خارج نطاق العمل مثل الرحلات والحفلات والأنشطة الرياضية.		
الوصف	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	6	12.0
أوافق	9	18.0
محايد	8	16.0
لا أوافق	15	30.0
لا أوافق بشدة	12	24.0
الإجمالي	50	% 100.0

شكل رقم (33) يوضح أن الشركات تساهم في برامج اجتماعية للعاملين خارج نطاق العمل مثل الرحلات والحفلات والأنشطة الرياضية.	
- أوافق بشدة 12 - أوافق 18 - محايد 16 - لا أوافق 30 - لا أوافق بشدة 24	

المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (23) والشكل البياني رقم (33):

- أوافق بشدة (12) %
- أوافق (18) %
- أوافق إلى حد ما (6) %
- غير موافق (30) %
- غير موافق بشدة (24) %

جدول رقم (24) يبين أن الشركات توفر أماكن لإقامة الشعائر الدينية.		شكل رقم (34) يوضح أن الشركات توفر أماكن لإقامة الشعائر الدينية.	
الوصف	التكرار	النسبة %	
أوافق بشدة	4	8.0	
أوافق	35	70.0	
محايد	5	10.0	
لا أوافق	1	2.0	
لا أوافق بشدة	5	10.0	
الإجمالي	50	100.0	

المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناءً على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.	
---	--

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (24) والشكل البياني رقم (34):

- أوافق بشدة (8) %
 - أوافق (70) %
 - أوافق إلى حد ما (10) %
 - غير موافق (2) %
 - غير موافق بشدة (10) %
- المجال الثاني: تنمية العلاقات مع المستهلكين:

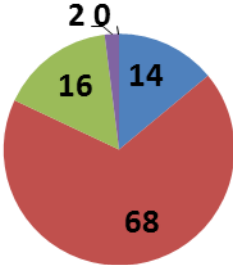
جدول رقم (25) يبين أن تستخدم الشركات المواد الآمنة في تصنيع المنتج والتي لا تؤثر على صحة المستهلكين.		شكل رقم (35) يوضح أن الشركات تستخدم المواد الآمنة في تصنيع المنتج والتي لا تؤثر على صحة المستهلكين.	
الوصف	التكرار	النسبة %	
أوافق بشدة	17	34.0	
أوافق	27	54.0	
محايد	2	4.0	
لا أوافق	4	8.0	
لا أوافق بشدة	0	0	
الإجمالي	50	100.0	

المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناءً على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.	
---	--

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (25) والشكل البياني رقم (35):

- أوافق بشدة (34) %
- أوافق (54) %
- أوافق إلى حد ما (4) %
- غير موافق (8) %
- غير موافق بشدة (0) %

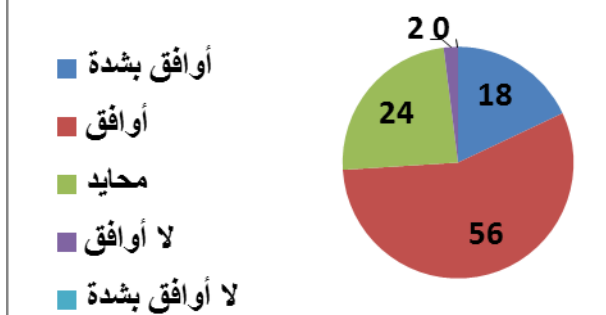
جدول رقم (26) يبين أن الشركات تضع بيانات واضحة على عبوة المنتج والتي تحدد طرق ومخاطر استخدامه وتاريخ صلاحيته.	
الوصف	التكرار
أوافق بشدة	7
أوافق	34
محايد	8
لا أوافق	1
لا أوافق بشدة	0
الإجمالي	50
النسبة %	
أوافق بشدة	14.0
أوافق	68.0
محايد	16.0
لا أوافق	2.0
لا أوافق بشدة	0
الإجمالي	100.0

شكل رقم (36) يوضح أن الشركات تضع بيانات واضحة على عبوة المنتج والتي تحدد طرق ومخاطر استخدامه وتاريخ صلاحيته.	
	- أوافق بشدة 14 - أوافق 68 - محايد 16 - لا أوافق 2 - لا أوافق بشدة 0

المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (26) والشكل البياني رقم (36):

- أوافق بشدة (14) %
- أوافق (68) %
- أوافق إلى حد ما (16) %
- غير موافق (2) %
- غير موافق بشدة (0) %

شكل رقم (37) يوضح أن الشركات تسحب منتجاتها المنتهية صلاحيتها من السوق وتعمل على إتلافها.		جدول رقم (27) يبين أن الشركات تسحب منتجاتها المنتهية صلاحيتها من السوق وتعمل على إتلافها.		
 أوافق بشدة 18 أوافق 56 محايد 24 لا أوافق 2 لا أوافق بشدة 0		الوصف	التكرار	النسبة %
		أوافق بشدة	9	18.0
		أوافق	28	56.0
		محايد	12	24.0
		لا أوافق	1	2.0
		لا أوافق بشدة	0	0
		الإجمالي	50	100.0
المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.				

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (27) والشكل البياني رقم (37):

- أوافق بشدة (18) %
- أوافق (56) %
- أوافق إلى حد ما (24) %
- غير موافق (2) %
- غير موافق بشدة (0) %

جدول رقم (28) يبين أن الشركات تهتم بجودة المنتج بشكل لا يقل أهمية عن تعظيم الربح.		شكل رقم (38) يوضح أن الشركات تهتم بجودة المنتج بشكل لا يقل أهمية عن تعظيم الربح.	
الوصف	التكرار	النسبة %	
أوافق بشدة	7	14.0	
أوافق	31	62.0	
محايد	4	8.0	
لا أوافق	4	8.0	
لا أوافق بشدة	4	8.0	
الإجمالي	50	100.0	

المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.	
--	--

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (28) والشكل البياني رقم (38):

- أوافق بشدة (14) %
- أوافق (62) %
- أوافق إلى حد ما (8) %
- غير موافق (8) %
- غير موافق بشدة (8) %

المجال الثالث - تنمية العلاقة مع المجتمع:

جدول رقم (29) يبين أن الشركات تقوم بدعم الأنشطة التعليمية والثقافية والصحية.		شكل رقم (39) يوضح أن الشركات تقوم بدعم الأنشطة التعليمية والثقافية والصحية.	
الوصف	التكرار	النسبة %	
أوافق بشدة	4	8.0	
أوافق	11	22.0	
محايد	28	56.0	
لا أوافق	7	14.0	
لا أوافق بشدة	0	0	
الإجمالي	50	100.0	

المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.	
--	--

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (29) والشكل البياني رقم (39):

- أوافق بشدة (8) %
- أوافق (22) %
- أوافق إلى حد ما (56) %
- غير موافق (14) %
- غير موافق بشدة (0) %

جدول رقم (30) يبين أن الشركات تساهم في خطط وبرامج الحد من الفقر والبطالة.	شكل رقم (40) يوضح أن الشركات تساهم في خطط وبرامج الحد من الفقر والبطالة.	
الوصف	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	5	10.0
أوافق	13	26.0
محايد	22	44.0
لا أوافق	10	20.0
لا أوافق بشدة	0	0
الإجمالي	50	% 100.0

شكل رقم (40) يوضح أن الشركات تساهم في خطط وبرامج الحد من الفقر والبطالة.	
أوافق بشدة أوافق محايد لا أوافق لا أوافق بشدة	

المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناءً على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (30) والشكل البياني رقم (40):

- أوافق بشدة (10) %
- أوافق (26) %
- أوافق إلى حد ما (44) %
- غير موافق (20) %
- غير موافق بشدة (0) %

جدول رقم (31) يبين أن الشركات تخصص نسبة من الوظائف للمعاقين سنوياً.	شكل رقم (41) يوضح أن الشركات تخصص نسبة من الوظائف للمعاقين سنوياً.	
الوصف	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	9	18.0
أوافق	8	16.0
محايد	19	38.0
لا أوافق	14	28.0
لا أوافق بشدة	0	0
الإجمالي	50	% 100.0

شكل رقم (41) يوضح أن الشركات تخصص نسبة من الوظائف للمعاقين سنوياً.	
أوافق بشدة أوافق محايد لا أوافق لا أوافق بشدة	

المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناءً على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (31) والشكل البياني رقم (41):

- أوافق بشدة (18) %
- أوافق (16) %
- أوافق إلى حد ما (38) %
- غير موافق (28) %
- غير موافق بشدة (0) %

جدول رقم (32) يبين أن الشركات تساهم في الفئات المهمة في المجتمع.		شكل رقم (42) يوضح أن الشركات تساهم في الفئات المهمة في المجتمع.	
الوصف	التكرار	النسبة %	
أوافق بشدة	6	12.0	
أوافق	12	24.0	
محايد	22	44.0	
لا أوافق	10	20.0	
لا أوافق بشدة	0	0	
الإجمالي	50	100.0	

المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.	
--	--

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (32) والشكل البياني رقم (42):

- أوافق بشدة (12) %
- أوافق (24) %
- أوافق إلى حد ما (44) %
- غير موافق (20) %
- غير موافق بشدة (0) %

جدول رقم (33) يبين أن الشركات تتبرع للجمعيات الخيرية.		شكل رقم (43) يوضح أن الشركات تتبرع للجمعيات الخيرية.	
الوصف	التكرار	النسبة %	
أوافق بشدة	6	12.0	
أوافق	23	46.0	
محايد	16	32.0	
لا أوافق	5	10.0	
لا أوافق بشدة	0	0	
الإجمالي	50	100.0	

المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.	
--	--

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (33) والشكل البياني رقم (43):

- أوافق بشدة (12) %
- أوافق (46) %
- أوافق إلى حد ما (32) %
- غير موافق (10) %
- غير موافق بشدة (0) %

المجال الرابع - حماية البيئة ومواردها الطبيعية:

جدول رقم (34) يبين أن الشركات تعمل على انتاج منتجات تحافظ على البيئة ولا تؤثر عليها.		شكل رقم (44) يوضح أن الشركات تعمل على انتاج منتجات تحافظ على البيئة ولا تؤثر عليها.	
الوصف	التكرار	النسبة %	
أوافق بشدة	6	12.0	
أوافق	34	68.0	
محايد	9	18.0	
لا أوافق	1	2.0	
لا أوافق بشدة	0	0	
الإجمالي	50	100.0	

أوافق بشدة أوافق محايد لا أوافق لا أوافق بشدة	
--	--

المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (34) والشكل البياني رقم (44):

- أوافق بشدة (12) %
- أوافق (68) %
- أوافق إلى حد ما (18) %
- غير موافق (2) %
- غير موافق بشدة (0) %

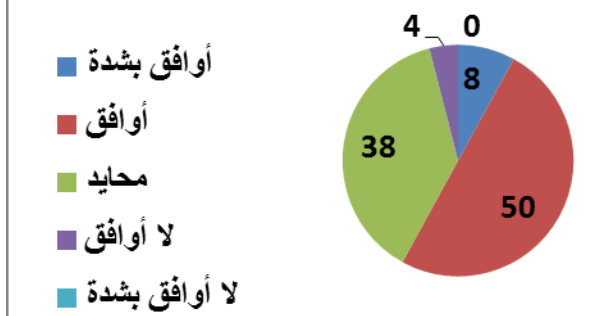
جدول رقم (35) يبين أن الشركات تقوم باستخدام الآلات الأقل تسبباً في تلوث البيئة حتى وإن كانت ذات تكاليف مرتفعة.		شكل رقم (45) يوضح أن الشركات تقوم باستخدام الآلات الأقل تسبباً في تلوث البيئة حتى وإن كانت ذات تكاليف مرتفعة.	
الوصف	التكرار	النسبة %	
أوافق بشدة	8	16.0	
أوافق	18	36.0	
محايد	18	36.0	
لا أوافق	6	12.0	
لا أوافق بشدة	0	0	
الإجمالي	50	100.0	

أوافق بشدة أوافق محايد لا أوافق لا أوافق بشدة	
--	--

المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (35) والشكل البياني رقم (45):

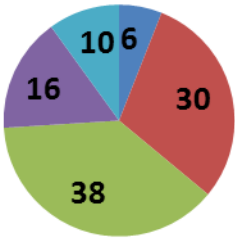
- أوافق بشدة (16) %
- أوافق (36) %
- أوافق إلى حد ما (36) %
- غير موافق (12) %
- غير موافق بشدة (0) %

شكل رقم (46) يوضح أنه يتم التخلص من المخلفات بالطريقة المناسبة والصحية التي لا تؤذي البيئة المحيطة.		جدول رقم (36) يبين أنه يتم التخلص من المخلفات بالطريقة المناسبة والصحية التي لا تؤذي البيئة المحيطة.																							
		<table><tr><th>الوصف</th><th>التكرار</th><th>النسبة %</th></tr><tr><td>أوافق بشدة</td><td>4</td><td>8.0</td></tr><tr><td>أوافق</td><td>25</td><td>50.0</td></tr><tr><td>محايد</td><td>19</td><td>38.0</td></tr><tr><td>لا أوافق</td><td>2</td><td>4.0</td></tr><tr><td>لا أوافق بشدة</td><td>0</td><td>0</td></tr><tr><td>الإجمالي</td><td>50</td><td>% 100.0</td></tr></table>			الوصف	التكرار	النسبة %	أوافق بشدة	4	8.0	أوافق	25	50.0	محايد	19	38.0	لا أوافق	2	4.0	لا أوافق بشدة	0	0	الإجمالي	50	% 100.0
الوصف	التكرار	النسبة %																							
أوافق بشدة	4	8.0																							
أوافق	25	50.0																							
محايد	19	38.0																							
لا أوافق	2	4.0																							
لا أوافق بشدة	0	0																							
الإجمالي	50	% 100.0																							
المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.																									

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (36) والشكل البياني رقم (46):

- أوافق بشدة (8) %
- أوافق (50) %
- أوافق إلى حد ما (38) %
- غير موافق (4) %
- غير موافق بشدة (0) %

جدول رقم (37) يبين أنه يتم التخلص من المخلفات بطريقة صحيحة وإن كانت تكاليفها مرتفعة.		
الوصف	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	3	6.0
أوافق	15	30.0
محايد	19	38.0
لا أوافق	8	16.0
لا أوافق بشدة	5	10.0
الإجمالي	50	% 100.0

شكل رقم (47) يوضح أنه يتم التخلص من المخلفات بطريقة صحيحة وإن كانت تكاليفها مرتفعة.	
	- أوافق بشدة - أوافق - محايد - لا أوافق - لا أوافق بشدة

المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (37) والشكل البياني رقم (47):

- أوافق بشدة (6) %
- أوافق (30) %
- أوافق إلى حد ما (38) %
- غير موافق (16) %
- غير موافق بشدة (10) %

جدول رقم (38) يبين أنه يتم إعادة تدوير المخلفات الناجمة عن عمليات التصنيع التي تقوم بها.		شكل رقم (48) يوضح أنه يتم إعادة تدوير المخلفات الناجمة عن عمليات التصنيع التي تقوم بها.	
الوصف	التكرار	النسبة %	
أوافق بشدة	5	10.0	
أوافق	4	8.0	
محايد	26	52.0	
لا أوافق	6	12.0	
لا أوافق بشدة	9	18.0	
الإجمالي	50	100.0 %	

المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.	
--	--

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (38) والشكل البياني رقم (48):

- أوافق بشدة (10) %
- أوافق (8) %
- أوافق إلى حد ما (52) %
- غير موافق (12) %
- غير موافق بشدة (18) %

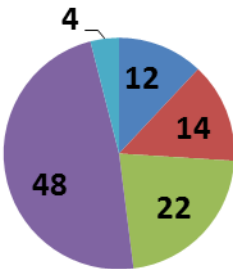
جدول رقم (39) يبين أن الشركات تتوقف عن نشاطها كلياً أن فيه إضرار كبير للبيئة.		شكل رقم (49) يوضح أن الشركات تتوقف عن نشاطها كلياً أن فيه إضرار كبير للبيئة.	
الوصف	التكرار	النسبة %	
أوافق بشدة	7	14.0	
أوافق	6	12.0	
محايد	26	52.0	
لا أوافق	5	10.0	
لا أوافق بشدة	6	12.0	
الإجمالي	50	100.0 %	

المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.	
--	--

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (39) والشكل البياني رقم (49):

- أوافق بشدة (14) %
- أوافق (12) %
- أوافق إلى حد ما (52) %
- غير موافق (10) %
- غير موافق بشدة (12) %

جدول رقم (40) يبين أن لدى الشركات الاستعداد التام لتحمل كافة الالتزامات الموجهة لها لحماية البيئة وإن ادى ذلك لخفض ارباحها.		
الوصف	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	6	12.0
أوافق	7	14.0
محايد	11	22.0
لا أوافق	24	48.0
لا أوافق بشدة	2	4.0
الإجمالي	50	% 100.0

شكل رقم (50) يوضح أن لدى الشركات الاستعداد التام لتحمل كافة الالتزامات الموجهة لها لحماية البيئة وإن ادى ذلك لخفض ارباحها.	
 ■ أوافق بشدة ■ أوافق ■ محايد ■ لا أوافق ■ لا أوافق بشدة	

المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.

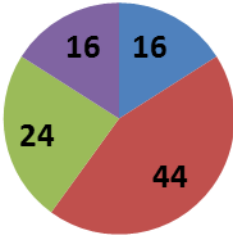
نتائج النسب المئوية للجدول رقم (40) والشكل البياني رقم (50):

- أوافق بشدة (12) %
- أوافق (14) %
- أوافق إلى حد ما (22) %
- غير موافق (48) %
- غير موافق بشدة (4) %

المحور الثالث: مقومات تطبيق المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية:

أولاً - إدراك الإدارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

جدول رقم (41) يبين أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مفهوم حديث وغير معروف بشكل جيد لدى إدارة الشركات.		
الوصف	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	8	16.0
أوافق	22	44.0
محايد	12	24.0
لا أوافق	8	16.0
لا أوافق بشدة	0	0
الإجمالي	50	% 100.0

شكل رقم (51) يوضح أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مفهوم حديث وغير معروف بشكل جيد لدى إدارة الشركات.	
 ■ أوافق بشدة ■ أوافق ■ محايد ■ لا أوافق ■ لا أوافق بشدة	

المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (41) والشكل البياني رقم (51):

- أوافق بشدة (16) %
- أوافق (44) %
- أوافق إلى حد ما (24) %
- غير موافق (16) %
- غير موافق بشدة (0) %

شكل رقم (51) يوضح أن المعلومات الاجتماعية ليس لها أهمية أو تأثير على القوائم المالية بوجهة نظر الإدارة.	جدول رقم (42) يبين أن المعلومات الاجتماعية ليس لها أهمية أو تأثير على القوائم المالية بوجهة نظر الإدارة.		
	النسبة %	التكرار	الوصف
	4.0	2	أوافق بشدة
	40.0	20	أوافق
	44.0	22	محايد
	8.0	4	لا أوافق
	4.0	2	لا أوافق بشدة
	100.0 %	50	الإجمالي
المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.			

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (42) والشكل البياني رقم (52):

- أوافق بشدة (4) %
- أوافق (40) %
- أوافق إلى حد ما (44) %
- غير موافق (8) %
- غير موافق بشدة (4) %

شكل رقم (53) يوضح أن المسؤولية الاجتماعية عبارة عن جهود عشوائية ليس لها خطط أو أهداف محدد لذلك لا يتم التحاسب عليها.	جدول رقم (43) يبين أن المسؤولية الاجتماعية عبارة عن جهود عشوائية ليس لها خطط أو أهداف محدد لذلك لا يتم التحاسب عليها.		
	النسبة %	التكرار	الوصف
	4.0	2	أوافق بشدة
	20.0	10	أوافق
	56.0	28	محايد
	16.0	8	لا أوافق
	4.0	2	لا أوافق بشدة
	100.0 %	50	الإجمالي
المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.			

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (43) والشكل البياني رقم (53):

- أوافق بشدة (4) %
- أوافق (20) %
- أوافق إلى حد ما (56) %
- غير موافق (16) %
- غير موافق بشدة (4) %

شكل رقم (54) يوضح أن ضعف الإدراك بمفاهيم وأهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وهو أحد الأسباب لعدم تطبيقها.	جدول رقم (44) يبين أن ضعف الإدراك بمفاهيم وأهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وهو أحد الأسباب لعدم تطبيقها.		
	النسبة %	التكرار	الوصف
	8.0	4	أوافق بشدة
	32.0	16	أوافق
	38.0	19	محايد
	8.0	4	لا أوافق
	14.0	7	لا أوافق بشدة
	100.0	50	الإجمالي
المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.			

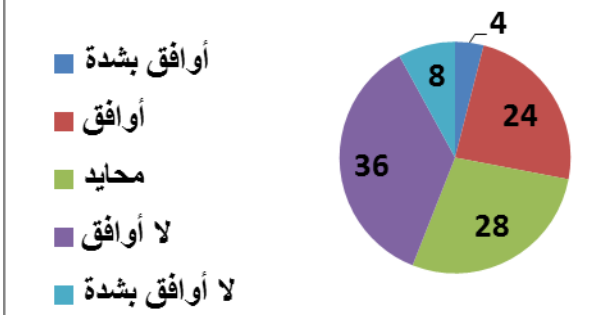
نتائج النسب المئوية للجدول رقم (44) والشكل البياني رقم (54):

- أوافق بشدة (8) %
 - أوافق (32) %
 - أوافق إلى حد ما (38) %
 - غير موافق (8) %
 - غير موافق بشدة (14) %
- ثانياً - توفر محاسبين مهنيين مؤهلين:

شكل رقم (55) يوضح أنه لا يتوفر المحاسب القادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	جدول رقم (45) يبين أنه لا يتوفر المحاسب القادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.		
	النسبة %	التكرار	الوصف
	22.0	11	أوافق بشدة
	42.0	21	أوافق
	24.0	12	محايد
	2.0	1	لا أوافق
	10.0	5	لا أوافق بشدة
	100.0	50	الإجمالي
المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.			

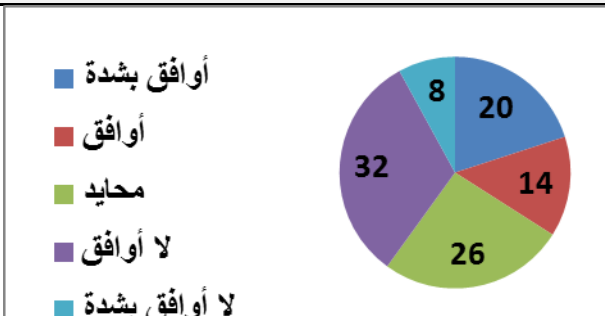
نتائج النسب المئوية للجدول رقم (45) والشكل البياني رقم (55):

- أوافق بشدة (22) %
- أوافق (42) %
- أوافق إلى حد ما (24) %
- غير موافق (2) %
- غير موافق بشدة (10) %

شكل رقم (56) يوضح أن الشركات تساهم في تشجيع محاسبها لحضور دورات تدريبية وندوات وورش عمل حول الحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	جدول رقم (46) يبين أن الشركات تساهم في تشجيع محاسبها لحضور دورات تدريبية وندوات وورش عمل حول الحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.		
 ■ أوافق بشدة ■ أوافق ■ محايد ■ لا أوافق ■ لا أوافق بشدة	النسبة %	التكرار	الوصف
	4.0	2	أوافق بشدة
	24.0	12	أوافق
	28.0	14	محايد
	36.0	18	لا أوافق
	8.0	4	لا أوافق بشدة
	100.0	50	الإجمالي
المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.			

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (46) والشكل البياني رقم (56):

- أوافق بشدة (4) %
- أوافق (24) %
- أوافق إلى حد ما (28) %
- غير موافق (36) %
- غير موافق بشدة (8) %

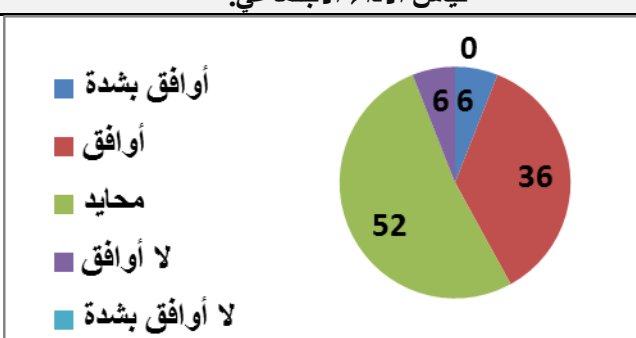
شكل رقم (57) يوضح أن محدودية المعرفة المحاسبية بنظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وهو أحد الأسباب لعدم تطبيقها.	جدول رقم (47) يبين أن محدودية المعرفة المحاسبية بنظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وهو أحد الأسباب لعدم تطبيقها.		
 ■ أوافق بشدة ■ أوافق ■ محايد ■ لا أوافق ■ لا أوافق بشدة	النسبة %	التكرار	الوصف
	20.0	10	أوافق بشدة
	14.0	7	أوافق
	26.0	13	محايد
	32.0	16	لا أوافق
	8.0	4	لا أوافق بشدة
	100.0	50	الإجمالي
المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.			

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (47) والشكل البياني رقم (57):

- أوافق بشدة (20) %
- أوافق (14) %
- أوافق إلى حد ما (26) %
- غير موافق (32) %
- غير موافق بشدة (8) %

ثالثاً - قدرة النظام المحاسبي على قياس الأداء الاجتماعي:

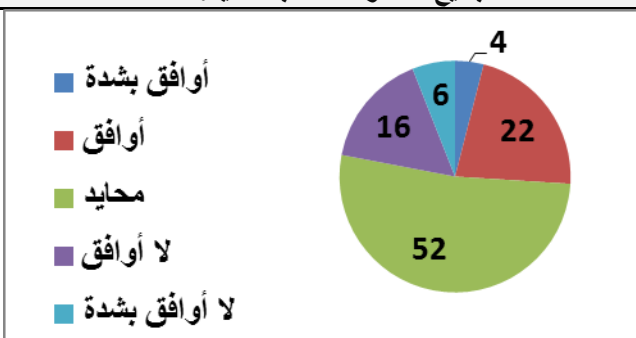
جدول رقم (48) يبين أن النظام المحاسبي المطبق غير قادر على قياس الأداء الاجتماعي.		شكل رقم (58) يوضح أن النظام المحاسبي المطبق غير قادر على قياس الأداء الاجتماعي.	
الوصف	التكرار	النسبة %	
أوافق بشدة	3	6.0	
أوافق	18	36.0	
محايد	26	52.0	
لا أوافق	3	6.0	
لا أوافق بشدة	0	0	
الإجمالي	50	100.0 %	

المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.	
---	---

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (48) والشكل البياني رقم (58):

- أوافق بشدة (6) %
- أوافق (36) %
- أوافق إلى حد ما (52) %
- غير موافق (6) %
- غير موافق بشدة (0) %

جدول رقم (49) يبين أنه لا يوجد نظام معلومات ملائم لدى الشركات لجميع المعلومات الاجتماعية.		شكل رقم (59) يوضح أنه لا يوجد نظام معلومات ملائم لدى الشركات لجميع المعلومات الاجتماعية.	
الوصف	التكرار	النسبة %	
أوافق بشدة	2	4.0	
أوافق	11	22.0	
محايد	26	52.0	
لا أوافق	8	16.0	
لا أوافق بشدة	3	6.0	
الإجمالي	50	100.0 %	

المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.	
---	---

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (49) والشكل البياني رقم (59):

- أوافق بشدة (4) %
- أوافق (22) %
- أوافق إلى حد ما (52) %
- غير موافق (16) %
- غير موافق بشدة (6) %

جدول رقم (50) يبين أنه لا توجد أساليب محاسبية متبعة لقياس الأداء الاجتماعي يساعد على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.		
الوصف	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	10	20.0
أوافق	15	30.0
محايد	19	38.0
لا أوافق	3	6.0
لا أوافق بشدة	3	6.0
الإجمالي	50	% 100.0

المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.		
شكل رقم (60) يوضح أنه لا توجد أساليب محاسبية متبعة لقياس الأداء الاجتماعي يساعد على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.		
أوافق بشدة 20 أوافق 30 محايد 38 لا أوافق 6 لا أوافق بشدة 6		

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (50) والشكل البياني رقم (60):

- أوافق بشدة (20) %
- أوافق (30) %
- أوافق إلى حد ما (38) %
- غير موافق (6) %
- غير موافق بشدة (6) %

شكل رقم (61) يوضح أنه لا يتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمنظمة بأي شكل من الأشكال.		جدول رقم (51) يبين أنه لا يتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمنظمة بأي شكل من الأشكال.		
أوافق بشدة 12 أوافق 48 محايد 28 لا أوافق 12 لا أوافق بشدة 0		النسبة %	التكرار	الوصف
		12.0	6	أوافق بشدة
		48.0	24	أوافق
		28.0	14	محايد
		12.0	6	لا أوافق
		0	0	لا أوافق بشدة
		% 100.0	50	الإجمالي
المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.				

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (51) والشكل البياني رقم (61):

- أوافق بشدة (12) %
- أوافق (48) %
- أوافق إلى حد ما (28) %
- غير موافق (12) %
- غير موافق بشدة (0) %

ثالثاً - قدرة النظام المحاسبي على القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي

جدول رقم (52) يبين أنه يتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمنظمة في تقارير منفصلة عن القوائم المالية.		شكل رقم (62) يوضح أنه يتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمنظمة في تقارير منفصلة عن القوائم المالية.	
الوصف	التكرار	النسبة %	
أوافق بشدة	3	6.0	
أوافق	20	40.0	
محايد	19	38.0	
لا أوافق	8	16.0	
لا أوافق بشدة	0	0	
الإجمالي	50	100.0	

أوافق بشدة أوافق محايد لا أوافق لا أوافق بشدة	
--	--

المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناءً على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (52) والشكل البياني رقم (62):

- أوافق بشدة (6) %
- أوافق (40) %
- أوافق إلى حد ما (38) %
- غير موافق (16) %
- غير موافق بشدة (0) %

جدول رقم (53) يبين أن عدم وجود معايير محاسبية لقياس وعرض الآثار الاجتماعية هو أحد أسباب عدم تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.		شكل رقم (63) يوضح أن عدم وجود معايير محاسبية لقياس وعرض الآثار الاجتماعية هو أحد أسباب عدم تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	
الوصف	التكرار	النسبة %	
أوافق بشدة	10	20.0	
أوافق	23	46.0	
محايد	11	22.0	
لا أوافق	6	12.0	
لا أوافق بشدة	0	0	
الإجمالي	50	100.0	

أوافق بشدة أوافق محايد لا أوافق لا أوافق بشدة	
--	--

المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناءً على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (53) والشكل البياني رقم (63):

- أوافق بشدة (20) %
- أوافق (46) %
- أوافق إلى حد ما (22) %
- غير موافق (12) %
- غير موافق بشدة (0) %

جدول رقم (54) يبين أنه لا يوجد إلزام قانوني للإفصاح عن الأداء الاجتماعي.		شكل رقم (64) يوضح أنه لا يوجد إلزام قانوني للإفصاح عن الأداء الاجتماعي.	
الوصف	التكرار	النسبة %	
أوافق بشدة	6	12.0	
أوافق	20	40.0	
محايد	22	44.0	
لا أوافق	2	4.0	
لا أوافق بشدة	0	0	
الإجمالي	50	100.0	

المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.	
---	--

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (54) والشكل البياني رقم (64):

- أوافق بشدة (12) %
- أوافق (40) %
- أوافق إلى حد ما (44) %
- غير موافق (4) %
- غير موافق بشدة (0) %

جدول رقم (55) يبين أن لا توجد حوافز وإجراءات تشجع الشركات على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.		شكل رقم (65) يوضح أن لا توجد حوافز وإجراءات تشجع الشركات على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	
الوصف	التكرار	النسبة %	
أوافق بشدة	9	18.0	
أوافق	18	36.0	
محايد	20	40.0	
لا أوافق	1	2.0	
لا أوافق بشدة	2	4.0	
الإجمالي	50	100.0	

المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.	
---	--

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (55) والشكل البياني رقم (65):

- أوافق بشدة (18) %
- أوافق (36) %
- أوافق إلى حد ما (40) %
- غير موافق (2) %
- غير موافق بشدة (4) %

جدول رقم (56) يبين أن ترك الخيار الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركات يجعلها لا تلتزم بتطبيقها.		شكل رقم (66) يوضح أن ترك الخيار الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركات يجعلها لا تلتزم بتطبيقها.	
الوصف	التكرار	النسبة %	
أوافق بشدة	8	16.0	
أوافق	12	24.0	
محايد	24	48.0	
لا أوافق	4	8.0	
لا أوافق بشدة	2	4.0	
الإجمالي	50	100.0	

المصدر : الجدول والشكل من إعداد الباحثون ، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.	
---	--

نتائج النسب المئوية للجدول رقم (56) والشكل البياني رقم (66):

- أوافق بشدة (16) %
- أوافق (24) %
- أوافق إلى حد ما (48) %
- غير موافق (8) %
- غير موافق بشدة (4) %

ثالثاً - المتوسطات والانحرافات المعيارية

المحور الأول: إدراك الشركات للمسؤولية الاجتماعية

جدول رقم (57) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لعينة البحث

العبارة	N العينة	Mean المتوسط	Std. Deviation الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1. اتباع السلع والخدمات بهدف تحقيق الربح ولهذا فهي تسهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية الوحيدة لها	50	3.5000	1.29756	موافق
2. مسؤولية الشركات - كونها وحدة اقتصادية - تجاه الآثار الجانبية عن ممارستها النشاط الاقتصادي.	50	3.1600	1.11319	محايد
3. تجاوز الشركات لمسؤوليتها كوحدة اقتصادية لتتضمن تفاعلها مع كافة أطراف المجتمع كون الشركات وحدة اقتصادية واجتماعية في ان واحد.	50	3.6000	1.10657	موافق
المسؤولية الاجتماعية للشركات تعني	50	3.3800	1.21033	محايد
إجمالي المحور الأول	50	3.3800	1.21033	محايد

يتبين لنا من الجدول رقم (57) ما يلي:

- أن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الأول ككل كان بدرجة محايد بمتوسط (3.3800) وانحراف معياري (1.21033).
- حصلت جميع الفقرات على درجة (محايد) ومتوسطات حسابية (1.29756، 1.11319، 1.10657، 1.21033، 1.21033) على التوالي.

ويرجع الباحثون ذلك إلى مؤشرات الضعف الواضح في الجدول رقم (57) على النحو التالي:

- ضعف في اتباع السلع والخدمات بهدف تحقيق الربح ولهذا فهي تسهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية الوحيدة لها
- ضعف في مسؤولية الشركات - كونها وحدة اقتصادية - تجاه الآثار الجانبية عن ممارستها النشاط الاقتصادي.
- تجاوز الشركات لمسؤوليتها كوحدة اقتصادية لتتضمن تفاعلها مع كافة أطراف المجتمع كون الشركات وحدة اقتصادية واجتماعية في ان واحد.

المحور الثاني - مجالات المسؤولية الاجتماعية.

جدول رقم (58) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لعينة البحث

العبارة	N العينة	Mean المتوسط	Std. Deviation الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1. تقوم الشركات بتنظيم دورات تدريبية للعاملين من أجل تحسين مهاراتهم الفنية.	50	3.5200	1.18218	موافق
2. تتوفر لدى الشركات سياسة الترقية تعترف بمهارة وقدرات العاملين مع توفير فرص متساوية للترقية.	50	3.6200	1.06694	موافق
3. تهيئ الشركات ظروف عمل مناسبة لديها.	50	3.5600	.95105	موافق
4. تعتمد الشركات نظام التأمين والمعاشات للعاملين.	50	3.2400	1.40785	محايد
5. توفر الشركات رعاية صحية للعاملين.	50	3.4000	1.32480	موافق
6. توفر الشركات وسائل نقل للعاملين.	50	3.0600	1.37633	محايد
7. تقوم الشركات بتأمين السكن للعاملين.	50	2.9800	1.50496	محايد
8. تتحمل الشركات تعويضات العاملين مقابل إصابة العمل والأمراض المهنية.	50	3.1600	1.47579	محايد
9. تساهم الشركات في برامج اجتماعية للعاملين خارج نطاق العمل مثل الرحلات والحفلات والأنشطة الرياضية.	50	3.4000	1.32480	محايد
10. توفر الشركات أماكن لإقامة الشعائر الدينية.	50	3.3000	1.26572	محايد
المجال الأول : الحفاظ على موارد البشرية وتمييزها.	50	3.3800	1.10915	محايد
1. تستخدم الشركات المواد الآمنة في تصنيع المنتج والتي لا تؤثر على صحة المستهلكين.	50	3.5600	1.41652	موافق
2. تضع الشركات بيانات واضحة على عبوة المنتج والتي تحدد طرق ومخاطر استخدامه وتاريخ صلاحيته.	50	3.4600	1.14660	موافق
3. تسحب الشركات منتجاتها المنتهية صلاحيتها من السوق وتعمل على إتلافها.	50	3.1600	1.36067	محايد
4. تهتم الشركات بجودة المنتج بشكل لا يقل أهمية عن تعظيم الربح.	50	3.4200	1.41551	محايد
المجال الثاني: تنمية العلاقات مع المستهلكين	50	3.4200	1.27119	محايد
5. تقوم الشركات بدعم الأنشطة التعليمية والثقافية والصحية.	50	3.5000	.83910	موافق
6. تساهم الشركات في خطط وبرامج الحد من الفقر والبطالة.	50	3.2600	1.19198	محايد
7. تخصص الشركات نسبة من الوظائف للمعاقين سنوياً.	50	3.4000	1.17803	محايد
8. تساهم الشركات في الفئات المهمشة في المجتمع.	50	3.3400	1.04217	محايد
9. تتبرع الشركات للجمعيات الخيرية.	50	3.2000	1.04978	محايد
المجال الثالث: تنمية العلاقة مع المجتمع	50	3.3400	1.06157	محايد
تعمل الشركات على إنتاج منتجات تحافظ على البيئة ولا تؤثر عليها.	50	3.3800	1.12286	محايد
تقوم الشركات باستخدام الآلات الأقل تسبباً في تلوث البيئة حتى وإن كانت ذات تكاليف ذات تكاليف مرتفعة.	50	3.6800	1.11465	موافق
يتم التخلص من المخلفات بالطريقة المناسبة والصحية التي لا تؤذي البيئة المحيطة.	50	3.4800	.95276	محايد
يتم التخلص من المخلفات بطريقة صحيحة وإن كانت تكاليفها مرتفعة.	50	3.3200	1.13281	محايد
يتم إعادة تدوير المخلفات الناجمة عن عمليات التصنيع التي تقوم بها.	50	3.1400	1.16075	محايد
تتوقف الشركات عن نشاطها كلياً أن فيه إضرار كبير للبيئة.	50	3.3000	1.19949	محايد
لدى الشركات الاستعداد التام لتحمل كافة الالتزامات الموجهة لها لحماية البيئة وإن أدى ذلك لخفض أرباحها.	50	3.3400	1.25536	محايد
المجال الرابع: حماية البيئة ومواردها الطبيعية	50	3.3200	1.03884	محايد
إجمالي المحور الثاني	50	3.3200	.99877	محايد

يتبين لنا من الجدول رقم (58) ما يلي:

- أن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الأول ككل كان بدرجة محايد بمتوسط (3.3200) وانحراف معياري (99877).
- حصلت جميع الفقرات على درجة موافقة (محايد) ومتوسطات حسابية (1.18218، 1.06694، 95105، 1.40785، 1.32480، 1.37633، 1.50496، 1.47579، 1.32480، 1.26572، 1.10915، 1.41652، 1.14660، 1.36067، 1.41551، 1.27119، 83910، 1.19198، 1.17803، 1.04217، 1.04978، 1.06157، 1.12286، 1.11465، 95276، 1.13281، 1.16075، 1.19949، 1.25536، 1.03884، 99877) على التوالي.

ويرجع الباحثون الأسباب إلى تدني مؤشرات الضعف الموضح في الجدول رقم (58) إلى الأسباب الآتية:

- عدم وجود وعي في تنظيم دورات تدريبية للعاملين من أجل تحسين مهاراتهم الفنية.
- عدم تزويد العاملين بالمهارات ناتج عن استخدام السياسة البيروقراطية الإدارية.
- عدم توفير فرص متساوية للترقية، ناتج عن لاحتكار الفرص من قبل الإدارة العامة.
- عدم تهيئة الشركات ظروف عمل مناسبة لديها، ناتج عن القصور في الإنفاق من أجل الخدمات الاجتماعية لصالح موظفيها.
- عدم توفر الشركات رعاية صحية للعاملين بصورة كافية، استخدام سياسة التقشف تجاه الموظفين.
- لا توفر الشركات وسائل نقل للعاملين، ناتج عن سياسة تقشف.
- لا تقوم الشركات بتأمين السكن للعاملين، ناتج عن سياسة زيادة الربحية.
- لا تتحمل الشركات تعويضات العاملين مقابل إصابة العمل والأمراض المهنية، ناتج عن تقليل الإنفاق.
- لا تساهم الشركات في برامج اجتماعية للعاملين خارج نطاق العمل مثل الرحلات والحفلات والأنشطة الرياضية، ناتج عن سياسة تقشف.
- توفر الشركات أماكن لإقامة الشعائر الدينية.

المجال الأول : الحفاظ على موارد البشرية وتنميتها.

- تستخدم الشركات المواد الامنة في تصنيع المنتج والتي لا تؤثر على صحة المستهلكين، ناتج عن عدم الالتزام بقوانين الصحة البيئية، وعدم وجود رقابة صحية وبيئية على هذه الشركات.
- تهتم الشركات بجودة المنتج بشكل لا يقل أهمية عن تعظيم الربح، ناتج عن عدم اخضاع هذه الشركات للرقابة العامة للهيئة العامة للمواصفات والمقاييس المعتمدة في قوانين ودستور الجمهورية اليمنية.

المجال الثاني: تنمية العلاقات مع المستهلكين

- لا تقوم الشركات بدعم الأنشطة التعليمية والثقافية والصحية، ناتج عن عدم الشعور بالمسؤولية الاجتماعية واللامبالاة، وتحقيق أكبر قدر من الربح.
- لا تساهم الشركات في خطط وبرامج الحد من الفقر والبطالة، ناتج عن عدم الشعور بالمسؤولية الاجتماعية واللامبالاة، وتحقيق أكبر قدر من الربح.
- لا تخصص الشركات نسبة من الوظائف للمعاقين سنوياً، ناتج عن عدم الشعور بالمسؤولية الاجتماعية واللامبالاة، وتحقيق أكبر قدر من الربح.
- لا تساهم الشركات في الفئات المهمشة في المجتمع. ناتج عن عدم الشعور بالمسؤولية الاجتماعية واللامبالاة، وتحقيق أكبر قدر من الربح.
- تتبرع الشركات للجمعيات الخيرية نسبياً. وناتج عن عدم الشعور بالمسؤولية الاجتماعية واللامبالاة، وتحقيق أكبر قدر من الربح.

المجال الثالث: تنمية العلاقة مع المجتمع.

- لا تعمل الشركات على انتاج منتجات تحافظ على البيئة ولا تؤثر عليها. ناتج عن عدم وجود رقابة صحية وبيئية وعدم تفعيل القوانين الملزمة وتطبيق العقوبات الجزائية.
- لا تقوم الشركات باستخدام الآلات الأقل تسبباً في تلوث البيئة حتى وإن كانت ذات تكاليف ذات تكاليف مرتفعة. ناتج عن عدم وجود رقابة صحية وبيئية وعدم تفعيل القوانين الملزمة وتطبيق العقوبات الجزائية.
- لا التخلص من المخلفات بالطريقة المناسبة والصحية التي لا تؤذي البيئة المحيطة. ناتج عن عدم وجود رقابة صحية وبيئية وعدم تفعيل القوانين الملزمة وتطبيق العقوبات الجزائية.
- لا يتم التخلص من المخلفات بطريقة صحيحة وإن كانت تكاليفها مرتفعة. ناتج عن عدم وجود رقابة صحية وبيئية وعدم تفعيل القوانين الملزمة وتطبيق العقوبات الجزائية.

- لا يتم إعادة تدوير المخلفات الناجمة عن عمليات التصنيع التي تقوم بها. ناتج عن عدم وجود رقابة صحية وبيئية وعدم تفعيل القوانين الملزمة وتطبيق العقوبات الجزائية.
- لا تتوقف الشركات عن نشاطها كلياً أن وجدت فيه إضرار كبير للبيئة. ناتج عن عدم وجود رقابة صحية وبيئية وعدم تفعيل القوانين الملزمة وتطبيق العقوبات الجزائية.
- ليس لدى الشركات الاستعداد التام لتحمل كافة الالتزامات الموجهة لها لحماية البيئة وإن أدى ذلك لخفض أرباحها. ناتج عن عدم وجود رقابة صحية وبيئية وعدم تفعيل القوانين الملزمة وتطبيق العقوبات الجزائية.

المحور الثالث: مقاومات تطبيق المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية

جدول رقم (59) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لعينة البحث

العبارة	N العينة	Mean المتوسط	Std. Deviation الانحراف المعياري	درجة الموافقة
المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مفهوم حديث وغير معروف بشكل جيد لدى إدارة الشركات.	50	3.0800	1.04667	محايد
المعلومات الاجتماعية ليس لها أهمية أو تأثير على القوائم المالية بوجهة نظر الإدارة.	50	2.9400	1.18511	محايد
المسؤولية الاجتماعية عبارة عن جهود عشوائية ليس لها خطط أو أهداف محدد لذلك لا يتم التحاسب عليها.	50	2.9000	1.16496	محايد
ضعف الإدراك بمفاهيم وأهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وهو أحد الأسباب لعدم تطبيقها.	50	3.0400	1.21151	محايد
أولاً: إدراك الإدارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	50	3.0200	.99980	محايد
لا يتوفر المحاسب القادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	50	2.9400	1.28428	محايد
تساهم الشركات في تشجيع محاسبها لحضور دورات تدريبية وندوات وورش عمل حول الحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	50	3.1400	1.14304	محايد
محدودية المعرفة المحاسبية بنظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وهو أحد الأسباب لعدم تطبيقها.	50	3.4600	1.41724	موافق
ثانياً - توفر محاسبين مهنيين مؤهلين	50	3.0800	1.14000	محايد
النظام المحاسبي المطبق غير قادر على قياس الأداء الاجتماعي.	50	3.0600	1.09563	محايد
لا يوجد نظام معلومات ملائم لدى الشركات لجميع المعلومات الاجتماعية.	50	3.1000	1.16496	محايد
لا توجد أساليب محاسبية متبعة لقياس الأداء الاجتماعي يساعد على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	50	2.9600	1.29300	محايد
لا يتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمنظمة بأي شكل من الأشكال.	50	3.0400	1.24474	محايد
يتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمنظمة في تقارير منفصلة عن القوائم المالية.	50	2.8600	1.22907	محايد
ثالثاً - قدرة النظام المحاسبي على القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي	50	2.9800	1.09712	محايد
عدم وجود معايير محاسبية لقياس وعرض الآثار الاجتماعية هو أحد أسباب عدم تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	50	3.0600	1.26829	محايد
لا يوجد إلزام قانوني للإفصاح عن الأداء الاجتماعي.	50	2.8800	1.06215	محايد
لا توجد حوافز وإجراءات تشجع الشركات على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	50	2.8000	1.29363	محايد
ترك الخيار الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركات يجعلها لا تلتزم بتطبيقها.	50	2.9000	1.19949	محايد
رابعاً تطبيق القوانين والتشريعات:	50	2.8900	1.06565	محايد
إجمالي المحور الثالث	50	3.0200	.99980	محايد
إجمالي المحاور ككل	50	3.4100	.94594	موافق

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون، بناء على مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS.

يتبين لنا من الجدول رقم (59) ما يلي:

- أن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثالث ككل كان بدرجة (محايد) بمتوسط (3.4100) وانحراف معياري (94594).
- حصلت جميع الفقرات على درجة (محايد) ومتوسطات حسابية (1.04667، 1.18511، 1.16496، 1.21151، 99980، 1.28428، 1.14304، 1.41724، 1.14000، 1.09563، 1.16496، 1.29300، 1.24474، 1.22907، 1.09712، 1.26829، 1.06215، 1.29363، 1.19949، 1.06565، 99980، 94594) على التوالي.

ويرجع الباحثون الأسباب إلى تدني مؤشرات الضعف الموضح في الجدول رقم () إلى الأسباب الآتية:

أولاً: إدراك الإدارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

- المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مفهوم حديث وغير معروف بشكل جيد لدى إدارة الشركات. وهو ناتج عن قصور في القضاة والوعي الاجتماعي بسبب عدم تثقيف العاملين وتزويدهم بالمعلومات لرفع من مستوى وعيهم الثقافية.
- المعلومات الاجتماعية ليس لها أهمية أو تأثير على القوائم المالية بوجهة نظر الإدارة، وهو ناتج عن قصور في القضاة والوعي الاجتماعي بسبب عدم تثقيف العاملين وتزويدهم بالمعلومات لرفع من مستوى وعيهم الثقافية.
- المسؤولية الاجتماعية عبارة عن جهود عشوائية ليس لها خطط أو أهداف محددة لذلك لا يتم التحاسب عليها. وهو ناتج عن قصور في القضاة والوعي الاجتماعي بسبب عدم تثقيف العاملين وتزويدهم بالمعلومات لرفع من مستوى وعيهم الثقافية.
- ضعف الإدراك بمفاهيم وأهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وهو أحد الأسباب لعدم تطبيقها. وهو ناتج عن قصور في القضاة والوعي الاجتماعي بسبب عدم تثقيف العاملين وتزويدهم بالمعلومات لرفع من مستوى وعيهم الثقافية.

ثانياً - توفر محاسبين مهنيين مؤهلين:

- لا يتوفر المحاسب القادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. وهو ناتج عن احتكار الوظائف وعدم إخضاعها لمبادئ الكفاءة والنزاهة وفق الاستحقاق.

- لا تساهم الشركات في تشجيع محاسبية لحضور دورات تدريبية وندوات وورش عمل حول المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بشكل كبير، وهو ناتج عن سياسة التقشف والزيادة الربحية.
- عدم محدودية المعرفة المحاسبية بنظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وهو أحد الأسباب لعدم تطبيقها بشكل كبير، ، وهو ناتج عن سياسة التقشف والزيادة الربحية.

ثالثاً - قدرة النظام المحاسبي على القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي:

- النظام المحاسبي المطبق غير قادر على قياس الأداء الاجتماعي، بشكل كبير، وهو ناتج عن القصور في فهم ثقافة المسؤولية الاجتماعية.
- لا يوجد نظام معلومات ملائم لدى الشركات لجميع المعلومات الاجتماعية، وهو ناتج عن القصور في فهم ثقافة المسؤولية الاجتماعية.
- لا توجد أساليب محاسبية متبعة لقياس الأداء الاجتماعي يساعد على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. وهو ناتج عن القصور في فهم ثقافة المسؤولية الاجتماعية.
- لا يتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمنظمة بأي شكل من الأشكال، ناتج عن استخدام سياسة التكتم والانغلاق.
- يتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمنظمة في تقارير منفصلة عن القوائم المالية. ناتج عن استخدام سياسة التكتم والانغلاق.

رابعاً - تطبيق القوانين والتشريعات:

- عدم وجود معايير محاسبية لقياس وعرض الآثار الاجتماعية هو أحد أسباب في عدم تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وهو ناتج عن عدم وجود الوعي والإدراك لمسؤولية للمسؤولية الاجتماعية وأهميتها.
- لا يوجد إلزام قانوني للإفصاح عن الأداء الاجتماعي، وهو ناتج عن عدم وجود الوعي والإدراك لمسؤولية للمسؤولية الاجتماعية وأهميتها.
- لا توجد حوافز وإجراءات تشجع الشركات على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. وهو ناتج عن عدم وجود الوعي والإدراك لمسؤولية للمسؤولية الاجتماعية وأهميتها.
- ترك الخيار الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركات يجعلها لا تلتزم بتطبيقها. وهو ناتج عن عدم وجود الوعي والإدراك لمسؤولية للمسؤولية الاجتماعية وأهميتها.

رابعاً - اختبار الفرضيات - اختبار بيرسون ومستوى الدلالة:

الصدق البنائي:

يعد الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، وبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، وقد تم ذلك على العينة الاستطلاعية المكونة من (50) مفردة.

المحور الأول: إدراك الشركات للمسؤولية الاجتماعية

أولاً - المسؤولية الاجتماعية للشركات تعني:

جدول رقم (60) يوضح معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة ومستوى الدلالة لفقرات المحور الأول (1- 3)

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	اتباع السلع والخدمات بهدف تحقيق الربح ولهذا فهي تسهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية الوحيدة لها	.786**	0.000
2.	مسؤولية الشركات - كونها وحدة اقتصادية - تجاه الآثار الجانبية عن ممارستها النشاط الاقتصادي.	.848**	0.000
3.	تجاوز الشركات لمسؤوليتها كوحدة اقتصادية لتتضمن تفاعلها مع كافة أطراف المجتمع كون الشركات وحدة اقتصادية واجتماعية في ان واحد.	.649**	0.000

** القيمة دالة إحصائياً عند مستوى (0.05).

يتبين من الجدول رقم (60) التالي:

1- توجد علاقة إحصائية بين الرقابة الداخلية وكفاءة الأداء، نجد أن ارتباط بيرسون

كان (.786**، .848**، .649**) وهي مؤشرات على الدلالة الإحصائية

المرتفعة على التوالي لجميع الفقرات من (1- 3):

ويرجع الباحثون ذلك إلى أنه يتوجب على الشركات معالجة الثغرات التالية وتطبيقها

على أرض الواقع على النحو التالي:

- اتباع السلع والخدمات بهدف تحقيق الربح ولهذا فهي تسهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية الوحيدة لها.
- ممارسة النشاط الاقتصادي.

- تفاعلها مع كافة أطراف المجتمع كون الشركات وحدة اقتصادية واجتماعية في ان واحد.
- المحور الثاني: مجالات المسؤولية الاجتماعية**
- المجال الأول: الحفاظ على موارد البشرية وتنميتها.**

جدول رقم (61) يوضح معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة ومستوى الدلالة لفقرات المحور الأول (1-10)

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	تقوم الشركات بتنظيم دورات تدريبية للعاملين من أجل تحسين مهاراتهم الفنية.	.738**	0.000
2.	تتوفر لدى الشركات سياسة الترقية تعترف بمهارة وقدرات العاملين مع توفير فرص متساوية للترقية.	.768**	0.000
3.	تهيئ الشركات ظروف عمل مناسبة لديها.	.602**	0.000
4.	تعتمد الشركات نظام التأمين والمعاشات للعاملين.	.670**	0.000
5.	توفر الشركات رعاية صحية للعاملين.	.719**	0.000
6.	توفر الشركات وسائل نقل للعاملين.	.669**	0.000
7.	تقوم الشركات بتأمين السكن للعاملين.	.588**	0.000
8.	تتحمل الشركات تعويضات العاملين مقابل إصابة العمل والأمراض المهنية.	.726**	0.000
9.	تساهم الشركات في برامج اجتماعية للعاملين خارج نطاق العمل مثل الرحلات والحفلات والأنشطة الرياضية.	.565**	0.000
10.	توفر الشركات أماكن لإقامة الشعائر الدينية.	.536**	0.000

** القيمة دالة إحصائياً عند مستوى (0.05).

يتبين من الجدول رقم (61) التالي:

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجالات المسؤولية الاجتماعية، والحفاظ على الموارد البشرية وتنميتها ونجد أن ارتباط بيرسون كان (.738**، .768**، .602**، .670**، .719**، .669**، .588**، .726**، .565**).

536.***) وهي مؤشرات منخفضة بشكل عام ودالة إحصائياً على التوالي لجميع

الفقرات من (1- 10).

ويرجع الباحثون ذلك إلى أنه يتوجب على الشركات معالجة الثغرات التالية وتطبيقها

على أرض الواقع على النحو التالي:

- تحسين مهارات الشركات الفنية.
- تحسين مهارات وقدرات العاملين.
- توفير فرص متساوية للترقية.
- تهيئة ظروف عمل مناسبة لديها.
- اعتماد الشركات على نظام التأمين والمعاشات للعاملين.
- توفير رعاية صحية للعاملين.
- توفير وسائل نقل للعاملين.
- تأمين السكن للعاملين.
- تقديم التعويضات اللازمة للعاملين مقابل إصابة العمل والأمراض المهنية.
- المساهمة في البرامج الاجتماعية للعاملين خارج نطاق العمل مثل الرحلات والحفلات والأنشطة الرياضية.
- توفير أماكن لإقامة الشعائر الدينية.

المجال الثاني: تنمية العلاقات مع المستهلكين:

جدول رقم (62) معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة ومستوى الدلالة لفقرات المحور الثاني (1- 4)

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	تستخدم الشركات المواد الآمنة في تصنيع المنتج والتي لا تؤثر على صحة المستهلكين.	.855**	0.000
2.	تضع الشركات بيانات واضحة على عبوة المنتج والتي تحدد طرق ومخاطر استخدامه وتاريخ صلاحيته.	.751**	0.000
3.	تسحب الشركات منتجاتها المنتهية صلاحيتها من السوق وتعمل على إتلافها.	.742**	0.000
4.	تهتم الشركات بجودة المنتج بشكل لا يقل أهمية عن تعظيم الربح.	.667**	0.000

** القيمة دالة إحصائياً عند مستوى (0.05).

يتبين من الجدول رقم (62) التالي:

1- توجد علاقة إحصائية بين الرقابة الداخلية وكفاءة الأداء، نجد أن ارتباط بيرسون

كان (.855**، .751**، .742**، .667**) وهي مؤشرات على الدلالة

الإحصائية المرتفعة على التوالي لجميع الفقرات من (1- 4).

ويرجع الباحثون ذلك إلى أنه يتوجب على الشركات معالجة الثغرات التالية وتطبيقها على أرض الواقع على النحو التالي:

- تصنيع جميع المنتجات التي لا تؤثر على صحة المستهلكين.
- تحديد طرق ومخاطر استخدام المنتجات وتاريخ صلاحيته.
- سحب المنتجات المنتهية صلاحيتها من السوق وإتلافها.
- الاهتمام بجودة المنتج بشكل لا يقل أهمية عن تعظيم الربح، وإخضاعه بالمقاييس والمعايير الدولية.

المجال الثالث : تنمية العلاقة مع المجتمع:

جدول رقم (63) معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة ومستوى الدلالة لفقرات المحور الثاني (1- 4)

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	تقوم الشركات بدعم الأنشطة التعليمية والثقافية والصحية.	.668**	0.000
2.	تساهم الشركات في خطط وبرامج الحد من الفقر والبطالة.	.752**	0.000
3.	تخصص الشركات نسبة من الوظائف للمعاقين سنوياً.	.755**	0.000
4.	تساهم الشركات في الفئات المهمشة في المجتمع.	.786**	0.000
5.	تتبرع الشركات للجمعيات الخيرية.	.548**	0.000

** القيمة دالة إحصائياً عند مستوى (0.05).

يتبين من الجدول رقم (63) التالي:

2- توجد علاقة إحصائية بين الرقابة الداخلية وكفاءة الأداء، نجد أن ارتباط بيرسون

كان (.668**، .752**، .755**، .786**، .548**) وهي مؤشرات على

الدلالة الإحصائية المرتفعة على التوالي لجميع الفقرات من (1- 5).

ويرجع الباحثون ذلك إلى أنه يتوجب على الشركات معالجة الثغرات التالية وتطبيقها

على أرض الواقع على النحو التالي:

- دعم الأنشطة التعليمية والثقافية والصحية.
- المساهمة فني وضع الخطط والبرامج التي حد من الفقر والبطالة.
- تخصص نسبة من الوظائف للمعاقين ذوي الاحتياجات الخاصة سنوياً.
- دعم وتشجيع الفئات المهمشة في المجتمع.
- المساهمة الفعالة في دعم وتمويل الجمعيات الخيرية.

المجال الرابع حماية البيئة ومواردها الطبيعية:

جدول رقم (64) معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة ومستوى الدلالة لفقرات المحور الثاني (1- 7)

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	تعمل الشركات على انتاج منتجات تحافظ على البيئة ولا تؤثر عليها.	.548**	0.000
2.	تقوم الشركات باستخدام الآلات الأقل تسبباً في تلوث البيئة حتى وإن كانت ذات تكاليف ذات تكاليف مرتفعة.	.795**	0.000
3.	يتم التخلص من المخلفات بالطريقة المناسبة والصحية التي لا تؤذي البيئة المحيطة.	.736**	0.000
4.	يتم التخلص من المخلفات بطريقة صحيحة وإن كانت تكاليفها مرتفعة.	.763**	0.000
5.	يتم إعادة تدوير المخلفات الناجمة عن عمليات التصنيع التي تقوم بها.	.790**	0.000
6.	تتوقف الشركات عن نشاطها كلياً أن فيه إضرار كبير للبيئة.	.757**	0.000
7.	لدى الشركات الاستعداد التام لتحمل كافة الالتزامات الموجهة لها لحماية البيئة وإن أدى ذلك لخفض ارباحها.	.593**	0.000

** القيمة دالة إحصائياً عند مستوى (0.05).

يتبين من الجدول رقم (64) التالي:

3- توجد علاقة إحصائية بين الرقابة الداخلية وكفاءة الأداء، نجد أن ارتباط بيرسون كان (.548**، .795**، .736**، .790**، .757**، .593**) وهي مؤشرات على الدلالة الإحصائية المرتفعة على التوالي لجميع الفقرات من (1- 7).

ويرجع الباحثون ذلك إلى أنه يتوجب على الشركات معالجة الثغرات التالية وتطبيقها

على أرض الواقع على النحو التالي:

- انتاج منتجات تحافظ على البيئة ولا تؤثر عليها.
- استخدام الآلات لا تسبب تلوث بيئي حتى وإن كانت ذات تكاليف مرتفعة.
- التخلص من المخلفات بالطرق المناسبة والصحية التي لا تؤذي البيئة المحيطة.
- التخلص من المخلفات بطريقة صحيحة وإن كانت تكاليفها مرتفعة.
- إعادة تدوير المخلفات الناجمة عن عمليات التصنيع التي تقوم بها وفق معايير بيئية وقانونية.
- يجب أن تتوقف الشركات عن نشاطها كلياً إن وجدت أضرار كبيرة للبيئة.
- الاستعداد التام وأخذ الضمانات الكافية لتحمل كافة الالتزامات الموجهة لحماية البيئة وإن أدى ذلك لخفض ارباحها.

المحور الثالث - مقومات تطبيق المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية:

أولاً: إدراك الإدارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

جدول رقم (65) معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة ومستوى الدلالة لفقرات المحور الثالث (1- 7)

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مفهوم حديث وغير معروف بشكل جيد لدى إدارة الشركات.	.548**	0.000
2.	المعلومات الاجتماعية ليس لها أهمية أو تأثير على القوائم المالية بوجهة نظر الإدارة.	.795**	0.000
3.	المسؤولية الاجتماعية عبارة عن جهود عشوائية ليس لها خطط أو أهداف محدد لذلك لا يتم التحاسب عليها.	.736**	0.000
4.	ضعف الإدراك بمفاهيم وأهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وهو أحد الأسباب لعدم تطبيقها.	.763**	0.000

** القيمة دالة إحصائياً عند مستوى (0.05).

يتبين من الجدول رقم (65) التالي:

1- توجد علاقة إحصائية بين الرقابة الداخلية وكفاءة الأداء، نجد أن ارتباط بيرسون كان (.548**، .795**، .736**، .763**) وهي مؤشرات على الدلالة الإحصائية المرتفعة على التوالي لجميع الفقرات من (1- 4) ويرجع الباحثون ذلك إلى الآتي:

ويرجع الباحثون ذلك إلى أنه يتوجب على الشركات معالجة الثغرات التالية وتطبيقها على أرض الواقع على النحو التالي:

- المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مفهوم حديث ويجب تبنيه لدى الشركات.
- المعلومات الاجتماعية يجب أن يكون لها أهمية أو تأثير على القوائم المالية بوجهة نظر الإدارة.
- المسؤولية الاجتماعية هي مجموعة السياسات الاستراتيجية ولها خطط وأهداف محددة لذلك يتم التحاسب عليها.
- رفع مستوى الإدراك بمفاهيم وأهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وهو أحد الأسباب لتطبيقها.

ثانياً - توفر محاسبين ومهنيين مؤهلين:

جدول رقم (66) معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة ومستوى الدلالة لفقرات المحور الثالث (1- 4)

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	لا يتوفر المحاسب القادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	-0.102	.479
2.	تساهم الشركات في تشجيع محاسبها لحضور دورات تدريبية وندوات وورش عمل حول الحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	-0.029	.840
3.	محدودية المعرفة المحاسبية بنظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وهو أحد الأسباب لعدم تطبيقها.	.245	.086

** القيمة دالة إحصائياً عند مستوى (0.05).

يتبين من الجدول رقم (66) التالي:

1- توجد علاقة إحصائية بين الرقابة الداخلية وكفاءة الأداء، نجد أن ارتباط بيرسون كان (-0.102، -0.029، 0.245) وهي مؤشرات على الدلالة الإحصائية المرتفعة على التوالي لجميع الفقرات من (1- 4)

ويرجع الباحثون ذلك إلى أنه يتوجب على الشركات معالجة الثغرات التالية وتطبيقها على أرض الواقع على النحو التالي:

- توفير المحاسب القادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
- مساهمة الشركات جميع منتسبيها لحضور دورات تدريبية وندوات وورش عمل حول الحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
- العمل على رفع مستوى الثقافة والوعي والإدراك بأهمية المعرفة المحاسبية بنظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وهو أحد الأسباب لتطبيقها.

ثالثاً - قدرة النظام المحاسبي على القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي
جدول رقم (67) معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة ومستوى الدلالة لفقرات المحور الثالث (1- 5)

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	النظام المحاسبي المطبق غير قادر على قياس الأداء الاجتماعي.	.111	.444
2.	لا يوجد نظام معلومات ملائم لدى الشركات لجميع المعلومات الاجتماعية.	.025	.866
3.	لا توجد أساليب محاسبية متبعة لقياس الأداء الاجتماعي يساعد على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	.198	.168
4.	لا يتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمنظمة بأي شكل من الأشكال.	.360*	.010
5.	يتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمنظمة في تقارير منفصلة عن القوائم المالية.	-.006	.967

** القيمة دالة إحصائياً عند مستوى (0.05).

يتبين من الجدول رقم (67) التالي:

2- توجد علاقة إحصائية بين الرقابة الداخلية وكفاءة الأداء، نجد أن ارتباط بيرسون

كان (.111، .025، .198، .360*، -.006) وهي مؤشرات على الدلالة

الإحصائية المرتفعة على التوالي لجميع الفقرات من (1- 4).

ويرجع الباحثون ذلك إلى أنه يتوجب على الشركات معالجة الثغرات التالية وتطبيقها على أرض الواقع على النحو التالي:

- إدخال الأنظمة المحاسبية القادرة على قياس الأداء الاجتماعي.
- إدخال نظم معلومات ملائم للشركات لجميع المعلومات الاجتماعية.
- إدخال استخدام أساليب محاسبية متبعة لقياس الأداء الاجتماعي الذي يساعد على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
- اتباع الشفافية المطلقة للإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمنظمة بأي شكل من الأشكال.

رابعاً - تطبيق القوانين والتشريعات

جدول رقم (68) معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة ومستوى الدلالة لفقرات المحور الثالث (1- 4)

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	عدم وجود معايير محاسبية لقياس وعرض الآثار الاجتماعية هو أحد أسباب عدم تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	.104	.474
2.	لا يوجد إلزام قانوني للإفصاح عن الأداء الاجتماعي.	.194	.176
3.	لا توجد حوافز وإجراءات تشجع الشركات على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	-.092	.527
4.	ترك الخيار الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركات يجعلها لا تلتزم بتطبيقها.	.189	.189

** القيمة دالة إحصائياً عند مستوى (0.05).

يتبين من الجدول رقم (68) التالي:

3- توجد علاقة إحصائية بين الرقابة الداخلية وكفاءة الأداء، نجد أن ارتباط بيرسون كان (.104، .194، -.092، .189) وهي مؤشرات على الدلالة الإحصائية المرتفعة على التوالي لجميع الفقرات من (1- 4).

ويرجع الباحثون ذلك إلى أنه يتوجب على الشركات معالجة الثغرات التالية وتطبيقها على أرض الواقع على النحو التالي:

- تطبيق المعايير المحاسبية لقياس وعرض الآثار الاجتماعية.
- سن اللوائح والنظم القانونية للإفصاح عن الأداء الاجتماعي.
- توفير حوافز وإجراءات تشجع الشركات على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
- إلزام الشركات على الإفصاح عن الأداء الاجتماعي الذي يجعلها تلتزم بتطبيقها.

خامساً - متوسطات استجابات العينة باستخدام اختبار ANOVA:

جدول رقم (70) يوضح الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة لمتغير المؤهل العلمي وفقاً لاختبار ANOVA

الدالة اللفظية	Sig. مستوى الدالة	F اختبار اف	Mean Square متوسط المربعات	Df درجة الحرية	Sum of Squares مجموع المربعات		
غير دالة	.439	.959	1.410	4	5.640	Between Groups بين المجموعات	إجمالي فقرات المحور الأول
			1.470	45	66.140	Within Groups إدخال المجموعات	
				49	71.780	Total الكلية	
غير دالة	.355	1.130	1.115	4	4.461	Between Groups بين المجموعات	إجمالي فقرات المحور الثاني
			.987	45	44.419	Within Groups إدخال المجموعات	
				49	48.880	Total الكلية	
غير دالة	.181	1.639	1.557	4	6.227	Between Groups بين المجموعات	إجمالي فقرات المحور الثالث
			.950	45	42.753	Within Groups إدخال المجموعات	
				49	48.980	Total الكلية	
غير دالة	.492	.866	.784	4	3.135	Between Groups بين المجموعات	إجمالي المحاور
			.905	45	40.710	Within Groups إدخال المجموعات	
				49	43.845	Total الكلية	

بالنظر إلى الجدول رقم (70) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين متوسطات اجابات أفراد العينات ويرجع الباحثون ذلك إلى أن متغير افراد العينة المؤهل العلمي، أي أن (ثانوية عامة، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه، غير ذلك) كانت إجاباتهم على فقرات الاستبيان متشابهة.

جدول رقم (72) يوضح الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة لمتغير التخصص وفقاً لاختبار ANOVA

الدلالة اللفظية	Sig. مستوى الدلالة	F اختبار اف	Mean Square متوسط المربعات	Df درجة الحرية	Sum of Squares مجموع المربعات		
غير دالة	.763	.387	.589	3	1.767	Between Groups بين المجموعات	إجمالي فقرات المحور الأول
			1.522	46	70.013	Within Groups داخل المجموعات	
				49	71.780	Total الكلي	
غير دالة	.245	1.433	1.393	3	4.178	Between Groups بين المجموعات	إجمالي فقرات المحور الثاني
			.972	46	44.702	Within Groups داخل المجموعات	
				49	48.880	Total الكلي	
غير دالة	.144	1.893	1.795	3	5.384	Between Groups بين المجموعات	إجمالي فقرات المحور الثالث
			.948	46	43.596	Within Groups داخل المجموعات	
				49	48.980	Total الكلي	
غير دالة	.500	.801	.725	3	2.176	Between Groups بين المجموعات	إجمالي المحاور
			.906	46	41.669	Within Groups داخل المجموعات	
				49	43.845	Total الكلي	

بالنظر إلى الجدول رقم (72) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين متوسطات اجابات أفراد العينات ويرجع الباحثون ذلك إلى أن متغير افراد العينة التخصص، أي أن (محاسبة، إدارة، اقتصاد، أخرى) كانت إجاباتهم على فقرات الاستبيان متشابهة.

جدول رقم (73) يوضح الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة لمتغير المستوى الوظيفي وفقاً لاختبار ANOVA

الدلالة اللفظية	Sig. مستوى الدلالة	F اختبار اف	Mean Square متوسط المربعات	Df درجة الحرية	Sum of Squares مجموع المربعات		
غير دالة	.252	1.376	1.941	5	9.706	Between Groups بين المجموعات	إجمالي فقرات المحور الأول
			1.411	44	62.074	Within Groups داخل المجموعات	
				49	71.780	Total الكلي	
غير دالة	.522	.851	.862	5	4.309	Between Groups بين المجموعات	إجمالي فقرات المحور الثاني
			1.013	44	44.571	Within Groups داخل المجموعات	
				49	48.880	Total الكلي	
غير دالة	.082	2.113	1.897	5	9.484	Between Groups بين المجموعات	إجمالي فقرات المحور الثالث
			.898	44	39.496	Within Groups داخل المجموعات	
				49	48.980	Total الكلي	
غير دالة	.003	4.305	2.881	5	14.403	Between Groups بين المجموعات	إجمالي المحاور
			.669	44	29.442	Within Groups داخل المجموعات	
				49	43.845	Total الكلي	

بالنظر إلى الجدول رقم (73) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين متوسطات اجابات أفراد العينات ويرجع الباحثون ذلك إلى أن متغير افراد العينة المستوى الوظيفي، أي أن (مدير عام، مدير مالي، رئيس قسم، مدير إدارة، مراجع حسابات، أخرى، محاسب) كانت إجاباتهم على فقرات الاستبيان متشابهة.

جدول رقم (74) يوضح الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة لمتغير عدد سنوات الخبرة وفقاً لاختبار ANOVA

الدلالة اللفظية	Sig. مستوى الدلالة	F اختبار اف	Mean Square متوسط المربعات	Df درجة الحرية	Sum of Squares مجموع المربعات		
غير دالة	.439	.959	1.410	4	5.640	Between Groups بين المجموعات	إجمالي فقرات المحور الأول
			1.470	45	66.140	Within Groups داخل المجموعات	
				49	71.780	Total الكلي	
غير دالة	.355	1.130	1.115	4	4.461	Between Groups بين المجموعات	إجمالي فقرات المحور الثاني
			.987	45	44.419	Within Groups داخل المجموعات	
				49	48.880	Total الكلي	
غير دالة	.181	1.639	1.557	4	6.227	Between Groups بين المجموعات	إجمالي فقرات المحور الثالث
			.950	45	42.753	Within Groups داخل المجموعات	
				49	48.980	Total الكلي	
غير دالة	.492	.866	.784	4	3.135	Between Groups بين المجموعات	إجمالي المحاور
			.905	45	40.710	Within Groups داخل المجموعات	
				49	43.845	Total الكلي	

بالنظر إلى الجدول رقم (74) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين متوسطات اجابات أفراد العينات ويرجع الباحثون ذلك إلى أن متغير افراد العينة عدد سنوات الخبرة، أي أن (أقل من 5) سنوات، من (5) إلى (10) سنوات، من (11) إلى (15) سنة، (16) سنة فأكثر) كانت إجاباتهم على فقرات الاستبيان متشابهة.

جدول رقم (75) يوضح الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة لمتغير نوع المصنع وفقاً لاختبار ANOVA

الدلالة اللفظية	Sig. مستوى الدلالة	F اختبار اف	Mean Square متوسط المربعات	Df درجة الحرية	Sum of Squares مجموع المربعات		
غير دالة	.112	2.294	3.192	2	6.384	Between Groups بين المجموعات	إجمالي فقرات المحور الأول
			1.391	47	65.396	Within Groups إدخال المجموعات	
				49	71.780	Total الكل	
غير دالة	.401	.931	.932	2	1.863	Between Groups بين المجموعات	إجمالي فقرات المحور الثاني
			1.000	47	47.017	Within Groups إدخال المجموعات	
				49	48.880	Total الكل	
غير دالة	.140	2.050	1.965	2	3.930	Between Groups بين المجموعات	إجمالي فقرات المحور الثالث
			.959	47	45.050	Within Groups إدخال المجموعات	
				49	48.980	Total الكل	
دالة	.019	4.290	3.384	2	6.768	Between Groups بين المجموعات	إجمالي المحاور
			.789	47	37.077	Within Groups إدخال المجموعات	
				49	43.845	Total الكل	

بالنظر إلى الجدول رقم (75) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين متوسطات اجابات أفراد العينات ويرجع الباحثون ذلك إلى أن متغير افراد العينة نوع المصنع، أي أن (منشأة فردية، شركات أشخاص، شركات أموال) كانت إجاباتهم على فقرات الاستبيان متشابهة.

جدول رقم (76) يوضح الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة لمتغير عدد الفروع وفقاً لاختبار ANOVA

الدلالة اللفظية	Sig. مستوى الدلالة	F اختبار اف	Mean Square متوسط المربعات	Df درجة الحرية	Sum of Squares مجموع المربعات		
غير دالة	.264	1.368	1.960	3	5.880	Between Groups بين المجموعات	إجمالي فقرات المحور الأول
			1.433	46	65.900	Within Groups داخل المجموعات	
				49	71.780	Total الكلي	
غير دالة	.224	1.513	1.464	3	4.391	Between Groups بين المجموعات	إجمالي فقرات المحور الثاني
			.967	46	44.489	Within Groups داخل المجموعات	
				49	48.880	Total الكلي	
غير دالة	.156	1.826	1.737	3	5.212	Between Groups بين المجموعات	إجمالي فقرات المحور الثالث
			.951	46	43.768	Within Groups داخل المجموعات	
				49	48.980	Total الكلي	
غير دالة	.406	.989	.886	3	2.657	Between Groups بين المجموعات	إجمالي المحاور
			.895	46	41.188	Within Groups داخل المجموعات	
				49	43.845	Total الكلي	

بالنظر إلى الجدول رقم (76) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين متوسطات اجابات أفراد العينات ويرجع الباحثون ذلك إلى أن متغير افراد العينة عدد الفروع، أي أن (أقل من (3) فروع، من (4) إلى (6) فروع، من (7) إلى (9) فروع، (10) فروع فأكثر) كانت إجاباتهم على فقرات الاستبيان متشابهة.

جدول رقم (77) يوضح الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة لمتغير عمر المصنع وفقاً لاختبار ANOVA

الدلالة اللفظية	Sig. مستوى الدلالة	F اختبار اف	Mean Square متوسط المربعات	Df درجة الحرية	Sum of Squares مجموع المربعات		
غير دالة	.113	2.103	2.886	3	8.657	Between Groups بين المجموعات	إجمالي فقرات المحور الأول
			1.372	46	63.123	Within Groups داخل المجموعات	
				49	71.780	Total الكلي	
غير دالة	.022	3.514	3.038	3	9.113	Between Groups بين المجموعات	إجمالي فقرات المحور الثاني
			.865	46	39.767	Within Groups داخل المجموعات	
				49	48.880	Total الكلي	
غير دالة	.269	1.354	1.324	3	3.973	Between Groups بين المجموعات	إجمالي فقرات المحور الثالث
			.978	46	45.007	Within Groups داخل المجموعات	
				49	48.980	Total الكلي	
غير دالة	.100	2.205	1.837	3	5.512	Between Groups بين المجموعات	إجمالي المحاور
			.833	46	38.333	Within Groups داخل المجموعات	
				49	43.845	Total الكلي	

بالنظر إلى الجدول رقم (77) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين متوسطات اجابات أفراد العينات ويرجع الباحثون ذلك إلى أن متغير افراد العينة عمر المصنع، أي أن (أقل من (5 سنوات، من (6 إلى (10 سنوات، من (11 إلى (15 سنة، (16 سنة فأكثر) كانت إجاباتهم على فقرات الاستبيان متشابهة.

جدول رقم (78) يوضح الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة لمتغير المرافق
الموجود في المصنع وفقاً لاختبار ANOVA

الدلالة اللفظية	Sig. مستوى الدلالة	F اختبار اف	Mean Square متوسط المربعات	Df درجة الحرية	Sum of Squares مجموع المربعات		
غير دالة	.066	2.562	3.425	3	10.275	Between Groups بين المجموعات	إجمالي فقرات المحور الأول
			1.337	46	61.505	Within Groups إدخال المجموعات	
				49	71.780	Total الكلية	
غير دالة	.108	2.140	1.995	3	5.986	Between Groups بين المجموعات	إجمالي فقرات المحور الثاني
			.932	46	42.894	Within Groups إدخال المجموعات	
				49	48.880	Total الكلية	
غير دالة	.197	1.622	1.562	3	4.685	Between Groups بين المجموعات	إجمالي فقرات المحور الثالث
			.963	46	44.295	Within Groups إدخال المجموعات	
				49	48.980	Total الكلية	
غير دالة	.056	2.714	2.198	3	6.594	Between Groups بين المجموعات	إجمالي المحاور
			.810	46	37.251	Within Groups إدخال المجموعات	
				49	43.845	Total الكلية	

بالنظر إلى الجدول رقم (78) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين متوسطات اجابات أفراد العينات ويرجع الباحثون ذلك إلى أن متغير افراد العينة المرافق الموجودة في المصنع، أي أن (مطعم، موقف سيارات، عيادة طبية، خزائن للأمانات، استراحة للعاملين، مصلى، العاب ترفيهية لأطفال العاملين) كانت إجاباتهم على فقرات الاستبيان متشابهة.

المبحث الثالث

النتائج والتوصيات

أولاً - النتائج:ج:

بناءً على معطيات نتائج الاستبيان والبرنامج الإحصائي SPSS والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل محاور الاستبيان ومجالاته فقد توصل الباحثون إلى النتائج النهائية التالية:

نتائج المحور الأول - إدراك الشركات للمسؤولية الاجتماعية:

المسؤولية الاجتماعية للشركات تعني:

1. تبين النتائج اتباع السلع والخدمات بهدف تحقيق الربح ولهذا فهي تسهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية الوحيدة لها، بمستوى جيد ودرجة (موافق)، وذلك ناتج عن عدم تطبيق مسؤوليتها في المحاسبة الاجتماعية بصورة فعالة ومؤكدة. مما تغلب الطابع الربحي وطغى على جميع الشركات العاملة في اليمن.
2. تبين النتائج أن مسؤولية الشركات - كونها وحدة اقتصادية - تجاه الآثار الجانبية عن ممارستها النشاط الاقتصادي بنسبة محايدة، وذلك يدل عن القصور في الوعي الثقافية للعاملين في الشركات الناتج عن تكريس أنظمة الاحتكار والمحسوبية وإلغاء دور العاملين وإشراكهم في عملية صنع القرار.
3. تبين النتائج تجاوز الشركات لمسؤوليتها كوحدة اقتصادية لتتضمن تفاعلها مع كافة أطراف المجتمع كون الشركات وحدة اقتصادية واجتماعية في ان واحد بدرجة موافقة منخفضة جزئياً.

نتائج المحور الثاني - مجالات المسؤولية الاجتماعية:

المجال الأول - الحفاظ على الموارد البشرية وتنميتها:

1. أظهرت عدم قيام الشركات بتنظيم دورات تدريبية للعاملين من أجل تحسين مهاراتهم الفنية، وذلك يتضح من خلال ارتفاع نسبة المحايدين والغير موافقين كغالبية.
2. أظهرت النتائج عدم اتباع الشركات لسياسة الترقية التي تعترف بمهارة وقدرات العاملين مع توفير فرص متساوية للترقية، ويتضح من خلال ارتفاع مؤشر المحايدين كغالبية.

3. تبين النتائج أن الشركات تهيئ ظروف عمل مناسبة لديها بدرجة موافق وبنسبة منخفضة جزئياً.
4. تبين النتائج أن الشركات تعتمد نظام التأمين والمعاشات للعاملين، بدرجة موافق وبنسبة منخفضة إلى حد ما.
5. تبين النتائج أن الشركات توفر رعاية صحية للعاملين بدرجة موافق بنسبة منخفضة.
6. تؤكد النتائج عدم توفير وسائل نقل للعاملين في الشركات، ويتبين ذلك من خلال ارتفاع مؤشر المحايدين كغالبية.
7. تؤكد النتائج عدم بتأمين السكن للعاملين في الشركات، ويتبين ذلك من خلال ارتفاع مؤشر المحايدين.
8. تؤكد النتائج أن الشركات لا تتحمل تعويضات العاملين مقابل إصابة العمل والأمراض المهنية، ويتبين ذلك من خلال ارتفاع مؤشر نسبة المحايدين في المتوسط الحسابي لجميع فقرات الاستبيان.
9. تؤكد النتائج أن الشركات لا تساهم في برامج اجتماعية للعاملين خارج نطاق العمل مثل الرحلات والحفلات والأنشطة الرياضية، ويتبين ذلك من خلال ارتفاع مؤشر نسبة المحايدين والغير موافقين كغالبية عظمى.
10. تؤكد النتائج أن الشركات لا توفر أماكن لإقامة الشعائر الدينية، وهذا ما أكدته النتائج من خلال ارتفاع نسبة المحايدين.

نتائج المجال الثاني - تنمية العلاقات مع المستهلكين:

1. تؤكد النتائج أن الشركات لا تستخدم المواد الآمنة في تصنيع المنتج والتي لا تؤثر على صحة المستهلكين، وهذا ما أكدته مؤشر ارتفاع نسبة المحايدين كغالبية.
2. تؤكد النتائج أن الشركات لا تضع بيانات واضحة على عبوة المنتج التي تحدد طرق ومخاطر استخدامه وتاريخ صلاحيته بنسبة عالية.
3. تؤكد النتائج أن الشركات لا تسحب منتجاتها المنتهية صلاحيتها من السوق وتعمل على اتلافها بنسبة كبيرة.
4. تبين النتائج أن الشركات تهتم بجودة المنتج بشكل لا يقل أهمية عن تعظيم الربح بدرجة موافقة بنسبة بسيطة.

نتائج المجال الثالث - تنمية العلاقة مع المجتمع:

1. تبين النتائج أن الشركات تقوم بدعم الأنشطة التعليمية والثقافية والصحية بدرجة موافق منخفضة للغاية.
2. لا تساهم الشركات في خطط وبرامج الحد من الفقر والبطالة، فقد أكدت النتائج ارتفاع مؤشر المحايدين والغير موافقين على الفقرة.
3. بينت النتائج أن الشركات تخصص نسبة من الوظائف للمعاقين بنسبة ضئيلة.
4. تبين النتائج أن الشركات تساهم في الفئات المهمشة في المجتمع، بنسبة منخفضة.
5. تبين النتائج الشركات تتبرع للجمعيات الخيرية بصورة نسبية.

نتائج المحور الرابع - حماية البيئة ومواردها الطبيعية:

1. لا تعمل الشركات على إنتاج منتجات تحافظ على البيئة ولا تؤثر عليها بنسبة كبيرة.
2. لا تقوم الشركات باستخدام الآلات الأقل تسبباً في تلوث البيئة حتى وإن كانت ذات تكاليف ذات تكاليف مرتفعة بنسبة مرتفعة.
3. لا يتم التخلص من المخلفات بالطريقة المناسبة والصحية التي لا تؤذي البيئة المحيطة بنسبة كبيرة.
4. لا يتم التخلص من المخلفات بطريقة صحيحة وإن كانت تكاليفها مرتفعة بنسبة كبيرة.
5. لا يتم إعادة تدوير المخلفات الناجمة عن عمليات التصنيع التي تقوم بها بنسبة كبيرة.
6. لا تتوقف الشركات عن نشاطها كلياً إن وجد أضرار كبير للبيئة بنسبة كبيرة.
7. لدى الشركات الاستعداد التام لتحمل كافة الالتزامات الموجهة لها لحماية البيئة وإن أدى ذلك لخفض أرباحها بنسبة منخفضة.

نتائج المحور الثالث - مقومات تطبيق المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية:

أولاً - إدراك الإدارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

1. تبين النتائج أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مفهوم حديث وغير معروف بشكل جيد لدى إدارة الشركات بدرجة موافق جزئياً.
2. تبين النتائج أن المعلومات الاجتماعية لها أهمية وتأثير على القوائم المالية من وجهة نظر الإدارة بنسبة كبيرة.

3. تبين النتائج أن المسؤولية الاجتماعية عبارة عن جهود ليست عشوائية بل أن خطط واهداف محددة لذلك يتم التحاسب عليها بنسبة كبيرة.
4. تبين النتائج ضعف الإدراك بمفاهيم وأهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وهو أحد الأسباب لعدم تطبيقها وذلك بارتفاع نسبة مؤشر المحايدين.

ثانياً - توفر محاسبين مهنيين مؤهلين:

1. يتوفر المحاسب القادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وبنسبة كبيرة، ولا يفعل.
2. لا تساهم الشركات في تشجيع محاسبها لحضور دورات تدريبية وندوات وورش عمل حول الحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بنسبة كبيرة.
3. محدودية المعرفة المحاسبية بنظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وهو أحد الأسباب لعدم تطبيقها بنسبة منخفضة.

ثالثاً - قدرة النظام المحاسبي على القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي:

1. النظام المحاسبي المطبق قادر على قياس الأداء الاجتماعي بنسبة كبيرة، ولا يطبق.
2. يوجد نظام معلومات ملائم لدى الشركات لجميع المعلومات الاجتماعية بنسبة كبيرة، ولا يطبق.
3. توجد أساليب محاسبية متبعة لقياس الأداء الاجتماعي يساعد على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بنسبة كبيرة، ولا يفعل.
4. يتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمنظمة بأي شكل من الأشكال بنسبة كبيرة، ولا يفعل.
5. لا يتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمنظمة في تقارير منفصلة عن القوائم المالية بنسبة كبيرة.

رابعاً تطبيق القوانين والتشريعات:

1. وجود معايير محاسبية لقياس وعرض الآثار الاجتماعية هو أحد أهم تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بنسبة كبيرة، ولا يطبق.
2. يوجد إلزام قانوني للإفصاح عن الأداء الاجتماعي ولا يطبق بنسبة كبيرة.

3. توجد حوافز وإجراءات تشجع الشركات على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بنسبة كبيرة ولا يطبق.
4. ترك الخيار الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركات يجعلها لا تلتزم بتطبيقها بنسبة كبيرة ولا يطبق.

ثانياً - التوصيات:

بناء على معطيات النتائج السابقة يوصي الباحثون بالآتي:

1. ضرورة تطبيق مسؤولية الشركات في المحاسبة الاجتماعية بصورة فعالة ومؤكدة.
2. رفع مستوى وعي وثقافة العاملين في الشركات وإشراكهم في مسؤولية صنع القرار.
3. لا بد للشركات أن تعمل كوحدة اقتصادية وتضمن تفاعلها مع كافة أطراف المجتمع.
4. ضرورة قيام الشركات بتنظيم دورات تدريبية للعاملين من أجل تحسين مهاراتهم الفنية.
5. لا بد من إلزام الشركات بسياسة الترقّيات بموجب قانون العمل والخدمة المدنية.
6. توفير وسائل نقل للعاملين في الشركات.
7. تأمين السكن للعاملين في الشركات.
8. ضرورة إلزام الشركات بدفع تعويضات العاملين مقابل إصابة العمل والأمراض المهنية وفقاً للقانون.
9. على الشركات أن تساهم وتنظم في برامج اجتماعية للعاملين خارج نطاق العمل مثل الرحلات والحفلات والأنشطة الرياضية وغيره.
10. إلزام الشركات بموجب القانون والدستور أن تستخدم المواد الآمنة في تصنيع المنتج الذي لا تؤثر على صحة المستهلكين والبيئة.
11. إلزام الشركات على وضع بيانات واضحة على عبوة المنتج.
12. إلزام الشركات وبموجب القانون وصحة المستهلك والبيئة وعيرهم سحب منتجاتها المنتهية صلاحيتها من السوق وتعمل على اتلافها مباشرة. وتنفيذ العقوبات الصارمة حيال المخالفين.
13. على الشركات دهم الأنشطة التعليمية والثقافية والصحية.
14. على الشركات المساهمة الفعالة في خطط وبرامج الحد من الفقر والبطالة وبصورة الزامية، وعلى حسب الربح.
15. تخصيص نسبة من الوظائف للمعاقين لذوي الحاجات الخاصة.
16. على الشركات أن تساهم بصورة مباشرة في دعم الفئات المهمشة في المجتمع.
17. إلزام الشركات بموجب القانون والدستور أن تعمل على انتاج منتجات تحافظ على البيئة ولا تؤثر عليها وفق برامج التنمية المستدامة.

18. إلزام الشركات باستخدام الآلات الأقل تسبباً في تلوث البيئة والحد منها تدريجياً.
19. إلزام الشركات بالتخلص من المخلفات بالطريقة المناسبة والصحية ورفع قيمة الغرامات والعقوبات إلى أعلى حد ممكن للتمكن من إرغام الشركات على ما سبق.
20. إرغام الشركات على رفع المخلفات بطريقة صحية وبيئية صحيحة وإن كانت تكاليفها مرتفعة، ولا قبول لأي عذر.
21. إنشاء ودعم المصانع المختصة بإعادة تدوير المخلفات الناجمة عن عمليات التصنيع التي تقوم بها.
22. يجب على الشركات أن تتوقف مباشرة عن نشاطها كلياً إن وجدت أضرار بيئية ومحاسبة كل من يخالف أو يساعد الشركات على الاستمرار والمماثلة بأشد العقوبات والجزاءات الصارمة.
23. يجب أن تكون للمعلومات الاجتماعية لها الأهمية والتأثير على القوائم المالية من وجهة نظر الإدارة.
24. ضرورة تحمل المسؤولية الاجتماعية بصورة غير عشوائية وأن تنفذ الخطط والأهداف وفقاً للمعايير الملزمة.
25. تشغيل الكفاءات المحاسبية القادرة على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وفقاً للمعايير.
26. تمويل الدورات والندوات وورش العمل الخاصة بالمسؤولية والمحاسبة الاجتماعية.
27. التزود بالمعرفة المحاسبية بنظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
28. تطبيق النظام المحاسبي القادر على قياس الأداء الاجتماعي.
29. توفير نظام معلومات ملائم للشركات لجميع المعلومات الاجتماعية.
30. تفعيل النظام المحاسبي لقياس الأداء الاجتماعي الذي يساعد على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
31. الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمنظمة بأي شكل من الأشكال.
32. الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمنظمة في تقارير منفصلة عن القوائم المالية.
33. تبني المعايير المحاسبية لقياس وعرض الآثار الاجتماعية وتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
34. تنفيذ القوانين للإفصاح عن الأداء الاجتماعي.

35. توفير الحوافز والإجراءات التي تشجع الشركات على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

36. إلزام الشركات للإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركات الذي يجعلها تلتزم بتطبيقها على أرض الواقع.

المراجع

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أولاً: الكتب:

1. إدريس، ثابت عبدالرحمن، والمرسي، جمال الدين محمد، "التسويق المعاصر"، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2005م، الطبعة الأولى.
2. الباز، علي السيد، "ضحايا جرائم البيئة"-دراسة مقارنة في التشريعات العربية والأجنبية، الكويت، جامعة الكويت، 2005م.
3. البكري، تامر ياسر، "المسؤولية الاجتماعية والتسويق"، عمان، دار وائل للنشر، 2006م، الطبعة الأولى.
4. الحياي، وليد ناجي، "دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة"، عمان، الحامد للنشر والتوزيع، 2002، الطبعة الأولى.
5. الحياي وليد ناجي "نظرية المحاسبة" الدنمارك، الأكاديمية العربية المفتوحة، 2007م.
6. الشيرازي، عباس مهدي، "نظرية المحاسبة"، الكويت، ذات السلاسل، 1990م، الطبعة الأولى.
7. الظاهر، خالد خليل، "قانون حماية البيئة في الأردن- دراسة مقارنة"، عمان، دائرة المكتبة الوطنية، 1999م، الطبعة الأولى.
8. العزاوي، نجم، والنقار، عبدالله، "إدارة البيئة- نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO 14000"، عمان، دار المسيرة، 2010م، الطبعة الثانية.
9. الفداغ، فداغ، "مشكلات وحالات محاسبية"، عمان، الوراق للنشر والتوزيع، 2008م، الطبعة الأولى.
10. الفضل، مؤيد، وآخرون، "المشاكل المحاسبية المعاصرة"، عمان، دار المسيرة، 2002م، الطبعة الأولى.
11. الفيومي، محمد، "قراءات في المشاكل المحاسبية المعاصرة"، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2000م.
12. القاضي، حسين، وحمدان، مأمون، "نظرية المحاسبة"، عمان: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001م، الطبعة الأولى.
13. بدوي، محمد عباس، وعثمان، الأميرة إبراهيم، "دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة"، الاسكندرية، دار المعارف للنشر، 2000م.

14. بدوي، محمد عباس، "المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع"، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000م.
15. جربوع، يوسف محمود، "نظرية المحاسبة: الفروض، المفاهيم، المبادئ، المعايير"، عمان، الوراق للنشر والتوزيع، 2004م.
16. حامد، محمد، "اقتصاديات الموارد والبيئة"، الرياض، جامعة الملك سعود، 2000، الطبعة الثانية.
17. حنان، رضوان حلوه، "بدائل القياس المحاسبي المعاصر"، عمان، دار وائل للنشر، 2003، الطبعة الأولى.
18. راتشمان، دافيد، وآخرون، "الإدارة المعاصرة"، ترجمة: رفاعي، رفاعي محمد، وعبدالمتعال، محمد سيد أحمد، الرياض، دار المريخ، 2001م.
19. سلامة، مصطفى، والرشيدي، مروس فلاح، "القانون الدولي للبيئة-دراسة للقواعد العامة وأهم الاتفاقيات الدولية"، الكويت، مركز النشر العلمي، جامعة الكويت، 2006م.
20. سهل، يحيى قاسم علي، "السهل في التشريع الضريبي"، مكتبة مركز الصادق، صنعاء، الطبعة الأولى، 2006م.
21. سويدان، نظام موسى، وحداد، شفيق ابراهيم، "التسويق مفاهيم معاصرة"، عمان، الحامد للنشر والتوزيع، 2006م، طبعة مزيده ومحكمة.
22. شهاب، فاضل أحمد، وعيد، فريد مجيد، "تلوث التربة"، عمان، البازوري للنشر، 2008م، الطبعة العربية.
23. عامر، سعيد ياسين، "الإدارة وآفاق المستقبل"، القاهرة، مركز وايد سرفس للاستشارات والتطوير الإداري، المؤتمر السنوي الثامن، المطبعة العمانية الحديثة، 1998م.
24. فرغلي، أحمد، "دراسات مستقبلية في المحاسبة البيئية والموارد الطبيعية-الإطار العام"، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1997م.
25. لطفي، أمين السيد أحمد، "المراجعة البيئية"، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2005م.
26. لطفي، أمين السيد أحمد، "نظرية المحاسبة- من منظور التوافق الدولي"، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2005م.
27. مطر، محمد، والسيوطي، مرسى، "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس والعرض والإفصاح"، عمان، دار وائل للنشر، 2008م، الطبعة الثانية.
28. نجم، نجم عبود، "أخلاقيات الإدارة في عالم متغير"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، 2000م.

29. نجم، نجم عبود، "أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال"، عمان، الوراق للنشر والتوزيع، 2006م، الطبعة الأولى.

ثانياً : القوانين:

1. الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية، قانون رقم (26) لسنة 1995م، بشأن حماية البيئة.
2. الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية، قانون العمل المقر بالقرار الجمهوري رقم (5) لسنة 1995م.
3. الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية، قانون رقم (17) لسنة 2010م بشأن ضريبة الدخل.
4. الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية، قانون رقم (46) لسنة 2008م بشأن حماية المستهلك.
5. الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية، قانون رقم (20) لسنة 1995م، بشأن التخطيط الحضري.
6. الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية، قانون رقم (32) لعام 1996م بشأن إضافة اليود إلى ملح الطعام.
7. الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية، قانون رقم (20) لعام 1996م بشأن إنشاء صناديق نظافة وتحسين المدن.
8. الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية، قانون رقم (39) لعام 199م بشأن النظافة العامة.
9. الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية، قانون رقم (24). لعام 2002م بشأن المناجم والمحاجر.
10. الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية، قانون رقم (19) لعام 2002م بشأن البناء.

ثالثاً : المجالات:

1. البشة، أحمد، " ISO 26000 " أهم مواصفة على المستوى الدولي"، مجلة اقتصاد وأسواق، مركز دراسات وبحوث السوق والمستهلك، صنعاء، السنة السابعة، العدد 83، مايو، 2010م.

المراجع الأجنبية:

- 1- AA1000 Standard, Institute of Social and Ethical Accountability, London, November, 1999.

- 2- Abu-Baker. N and Abdel karim. N.M, "Corporate social Responsibility and Accountability as a comprehensive approach developing reporting and disclosure practices in Jordon", Dirasat, Vol 25, No.2. 1998.
- 3- Alrazeen, Abdulrahman M.H., "An Empirical Investigation of the Quality of the Annual Corporate Disclosure of Saudi Arabian corporations", The Arab Journal of Accounting, Vol 10, No.1, 2007.
- 4- Carroll, A.B. "The Pyramid of Corporate Social Responsibility: Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders", Business Horizons, July-August 1991.
- 5- Crowther, D., "Social and Environmental Accounting". London: Financial times prentice Hall 2000.

الملاحق

أولاً: البيانات العامة

الرجاء وضع إشارة (✓) في المربع المناسب للإجابة:

أ- البيانات الشخصية:

١- الموهل العلمي:

☐ ثانوية عامة ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ غير ذلك

٢- التخصص:

☐ محاسبة ☐ إدارة ☐ اقتصاد ☐ أخرى

٣- المستوى الوظيفي:

☐ مدير عام ☐ مدير مالي ☐ رئيس قسم ☐ مدير دائرة ☐ مراجع حسابات ☐ أخرى

٤- عدد سنوات الخبرة:

☐ أقل من ٥ سنوات ☐ من ٥ إلى ١٠ سنوات ☐ من ١١ إلى ١٥ سنة ☐ ١٦ سنة فأكثر

ب- بيانات المصنع:

١- نوع المصنع:

☐ منشأة فردية ☐ شركة أشخاص ☐ شركة أموال

٢- عدد الفروع:

☐ أقل من ٣ فروع ☐ من ٤ إلى ٦ فروع ☐ من ٧ إلى ٩ فروع ☐ ١٠ فروع فأكثر

٣- عدد العاملين:

ذكور إناث

٤- عمر المصنع:

☐ أقل من ٥ سنوات ☐ من ٦ إلى ١٠ سنوات ☐ من ١١ إلى ١٥ سنة ☐ ١٦ سنة فأكثر

٥- المرافق الموجودة في المصنع : ضع (✓) أمام المرافق الموجودة

☐ مطعم ☐ موقف سيارات ☐ عيادة طبية ☐ خزائن للأمانات

☐ استراحة للعاملين ☐ مصلى ☐ ألعاب ترفيهية لأطفال العاملين

٦- وسائل نقل العاملين:

أذكرها إن وجدت

ثانياً - المحاور التالية:
الرجاء وضع إشارة صح في المربع المناسب للإجابة
المحور الأول : إدراك الشركات للمسؤولية الاجتماعية

م	الفقرة	وافق بشدة	وافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
	المسؤولية الاجتماعية للشركات تعني:					
1.	اتباع السلع والخدمات بهدف تحقيق الربح ولهذا فهي تسهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية الوحيدة لها					
2.	مسؤولية الشركات - كونها وحدة اقتصادية - تجاه الآثار الجانبية عن ممارستها النشاط الاقتصادي.					
3.	تجاوز الشركات لمسؤوليتها كوحدة اقتصادية لتتضمن تفاعلها مع كافة أطراف المجتمع كون الشركات وحدة اقتصادية واجتماعية في ان واحد.					

المحور الثاني : مجالات المسؤولية الاجتماعية

م	الفقرة	وافق بشدة	وافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
	المجال الأول : الحفاظ على موارد البشرية وتنميتها.					
1.	تقوم الشركات بتنظيم دورات تدريبية للعاملين من أجل تحسين مهاراتهم الفنية.					
2.	تتوفر لدى الشركات سياسة الترقية تعترف بمهارة وقدرات العاملين مع توفير فرص متساوية للترقية.					
3.	تهيئ الشركات ظروف عمل مناسبة لديها.					
4.	تعتمد الشركات نظام التأمين والمعاشات للعاملين.					
5.	توفر الشركات رعاية صحية للعاملين.					
6.	توفر الشركات وسائل نقل للعاملين.					
7.	تقوم الشركات بتأمين السكن للعاملين.					
8.	تتحمل الشركات تعويضات العاملين مقابل إصابة العمل والأمراض المهنية.					
9.	تساهم الشركات في برامج اجتماعية للعاملين خارج نطاق العمل مثل الرحلات والحفلات والأنشطة الرياضية.					
10.	توفر الشركات أماكن لإقامة الشعائر الدينية.					

م	الفقرة	وافق بشدة	وافق	محايد	لا وافق	لا وافق بشدة
	المجال الثاني: تنمية العلاقات مع المستهلكين					
1.	تستخدم الشركات المواد الآمنة في تصنيع المنتج والتي لا تؤثر على صحة المستهلكين.					
2.	تضع الشركات بيانات واضحة على عبوة المنتج والتي تحدد طرق ومخاطر استخدامه وتاريخ صلاحيته.					
3.	تسحب الشركات منتجاتها المنتهية صلاحيتها من السوق وتعمل على إتلافها.					
4.	تهتم الشركات بجودة المنتج بشكل لا يقل أهمية عن تعظيم الربح.					

م	الفقرة	وافق بشدة	وافق	محايد	لا وافق	لا وافق بشدة
	المجال الثالث: تنمية العلاقة مع المجتمع					
1.	تقوم الشركات بدعم الأنشطة التعليمية والثقافية والصحية.					
2.	تساهم الشركات في خطط وبرامج الحد من الفقر والبطالة.					
3.	تخصص الشركات نسبة من الوظائف للمعاقين سنوياً.					
4.	تساهم الشركات في الفئات المهمشة في المجتمع.					
5.	تتبرع الشركات للجمعيات الخيرية.					
م	الفقرة	وافق بشدة	وافق	محايد	لا وافق	لا وافق بشدة
	المجال الرابع: حماية البيئة ومواردها الطبيعية					
1.	تعمل الشركات على إنتاج منتجات تحافظ على البيئة ولا تؤثر عليها.					
2.	تقوم الشركات باستخدام الآلات الأقل تسبباً في تلوث البيئة حتى وإن كانت ذات تكاليف ذات تكاليف مرتفعة.					
3.	يتم التخلص من المخلفات بالطريقة المناسبة والصحية التي لا تؤذي البيئة المحيطة.					
4.	يتم التخلص من المخلفات بطريقة صحيحة وإن كانت تكاليفها مرتفعة.					

5.	يتم إعادة تدوير المخلفات الناجمة عن عمليات التصنيع التي تقوم بها.				
6.	تتوقف الشركات عن نشاطها كلياً أن فيه إضرار كبير للبيئة.				
7.	لدى الشركات الاستعداد التام لتحمل كافة الالتزامات الموجهة لها لحماية البيئة وإن ادى ذلك لخفض ارباحها.				

المحور الثالث: مقومات تطبيق المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية

م	الفقرة	وافق بشدة	وافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
	أولاً: إدراك الإدارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية					
1.	المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مفهوم حديث وغير معروف بشكل جيد لدى إدارة الشركات.					
2.	المعلومات الاجتماعية ليس لها أهمية أو تأثير على القوائم المالية بوجهة نظر الإدارة.					
3.	المسؤولية الاجتماعية عبارة عن جهود عشوائية ليس لها خطط أو اهداف محدد لذلك لا يتم التحاسب عليها.					
4.	ضعف الإدراك بمفاهيم وأهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وهو أحد الأسباب لعدم تطبيقها.					
م	الفقرة	وافق بشدة	وافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
	ثانياً - توفر محاسبين مهنيين مؤهلين					
1.	لا يتوفر المحاسب القادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.					
2.	تساهم الشركات في تشجيع محاسبها لحضور دورات تدريبية وندوات وورش عمل حول الحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.					
3.	محدودية المعرفة المحاسبية بنظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وهو أحد الأسباب لعدم تطبيقها.					
	ثالثاً - قدرة النظام المحاسبي على القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي					
1.	النظام المحاسبي المطبق غير قادر على قياس الأداء الاجتماعي.					
2.	لا يوجد نظام معلومات ملائم لدى الشركات					

					لجميع المعلومات الاجتماعية.	
					لا توجد أساليب محاسبية متبعة لقياس الأداء الاجتماعي يساعد على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	3.
					لا يتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمنظمة بأي شكل من الأشكال.	4.
					يتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمنظمة في تقارير منفصلة عن القوائم المالية.	5.
					رابعاً تطبيق القوانين والتشريعات	
					عدم وجود معايير محاسبية لقياس وعرض الآثار الاجتماعية هو أحد أسباب عدم تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	1.
					لا يوجد إلزام قانوني للإفصاح عن الأداء الاجتماعي.	2.
					لا توجد حوافز وإجراءات تشجع الشركات على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	3.
					ترك الخيار الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركات يجعلها لا تلتزم بتطبيقها.	4.